

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



سماحة العلامة الشيخ
محمد علي المحفوظ

صرخة وطن



سماحة العلامة الشيخ
محمد علي المحفوظ

جمعية العمل الإسلامي

هوية الكتاب:

الكتاب: صرخة وطن

المؤلف: العلامة الشيخ محمد علي المحفوظ

الأمين العام لجمعية العمل الإسلامي

الطبعة: الأولى 1437 هـ - 2015م

الناشر: جمعية العمل الإسلامي «أمل» - البحرين

 amalsociety.org

 [@amalsociety](https://twitter.com/amalsociety)

 [@alamalsociety](https://www.instagram.com/alamalsociety)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⑦

الفهرس

١١	المقدمة
٢١	نحو بناء دولة القانون والمؤسسات
٢٥	المساواة في ظل دولة القانون والمؤسسات
٣١	شركاء في الوطن.. شركاء في القرار
٣٧	الرسول الأكرم محمد ﷺ وبناء النظام الإنساني
٤٣	النظام السياسي.. النظريات والإنجازات والواقع
٤٩	النظام السياسي.. الناس أولاً
٥٥	النظام السياسي والتطوير
٥٩	الصدق والنظام السياسي
٦٣	السلطات الثلاث في وجه القانون

٦٩	الدولة.. بين الفعل ورد الفعل
٧٣	كيف نبني الدولة المعاصرة؟
٧٩	الناس أو الدولة؟
٨٣	الحاجة إلى قيام الدولة
٨٧	بين مشروع الدولة والسلطة
٩٣	رؤية في بناء النظام السياسي
٩٧	أزماتنا بين السياسة والأمن
١٠١	الأمن والديمقراطية
١٠٧	بين صياغة الوعي وصناعة الأمن
١١٣	الأمن والديمقراطية مرة أخرى
١١٩	القبول بالتحويلات الديمقراطية
١٢٣	الحرية دعامة التغيير
١٢٩	التغيير الاجتماعي أولاً
١٣٥	نحو ثقافة التغيير
١٣٩	قابلية التغيير بين الشعب والسلطة
١٤٣	القانون لسيادة الشعب أم لسواد عيشه؟
١٥١	الديمقراطية والشفافية
١٥٩	القانون بين التشريع والتطبيق
١٦٥	الثقة حاجة ملحة
١٧١	شيء من العدل
١٧٥	من يعلق الجرس؟
١٧٩	ديمقراطية من رمال

١٨٥	بين الاعتراف والإلغاء
١٩١	صياغة الوعي.. بين الصدق والتملق
١٩٥	أين حقي؟
١٩٩	بين الكرامة والاستجداء
٢٠٥	نعم للتنافس.. لا للإلغاء
٢١١	الإسلام بين الفكر والممارسة
٢١٥	سابق الزمن لتحقيق الطموحات
٢١٩	رؤى على طريق الحوار
٢٢٥	الحوار.. دعوة للتأمل
٢٣١	الحوار المفقود
٢٣٧	الحوار ضرورة حضارية
٢٤١	الرؤية والتواضع السياسي
٢٤٧	صياغة الرؤية بين العقل والعاطفة
٢٥٣	الرؤية بين الوضوح والإرادة
٢٥٩	من المسئول عن ضياع الرؤية؟
٢٦٥	وطن بلا رؤية
٢٧١	الحاجة إلى رؤية وطنية
٢٧٥	المواطن المنكوب
٢٧٩	المواطن المدفون!
٢٨٣	المواطن أولاً.. الفرصة أولاً..
٢٨٧	أيها المواطن قل ما تشاء ونحن نفعل ما نريد
٢٩١	هل المواطن على حق؟

- المواطن والأرض والتنمية ٢٩٧
- ٣٠٣ تقسيم العراق.. قرار أميركي أم واقع عربي؟
- ٣٠٩ الأنظمة العربية وخيارات المعركة
- ٣١٥ الحرب الصهيونية على لبنان.. دلالات وحقائق
- ٣١٩ هل تُسقط (قانا) الوهم الإسرائيلي؟
- ٣٢٥ نصر من الله وانبعث الأمة
- ٣٢٩ غزة معبر التحرر
- ٣٣٣ بين تقرير غولدستون وسوء عمرو بن العاص
- ٣٣٩ تمنوا زيارة الكاظمية فإذا هم من ساكنيها
- ٣٤٥ بين جدار برلين وجدراننا العازلة
- ٣٥١ إنهم يقتلون المرأة.. أليس كذلك؟

المقدمة

لم يكن من السهل أن أكتب هذه المقدمة ونحن نعيش غصة الظلام الكبيرة التي يعيشها شعب البحرين برمته؛ حيث يرزح خيرة رموزه وقياداته الدينية والوطنية بين القضبان بينما اضطر المئات من رجاله للفرار والهرب بكل أفراد أسرهم وعائلاتهم إلى خارج البلاد بحثاً عن ملاذ آمن من بطش السلطة وإجراءاتها القمعية.

وتزداد المسألة تعقيداً عندما تكون هذه المقدمة لكتاب رمز وعلم كبير من رموز الساحة وقامة كبيرة من قامات البذل والعطاء ليس في البحرين فحسب وإنما على امتداد رقعة واسعة من الساحة الإسلامية وهو سماحة المفكر والمربي العلامة الشيخ محمد علي المحفوظ «فرج الله عنه»، وفي كتاب يجمع بين دفتيه رؤى معمقة لموضوعات في غاية الحساسية والأهمية في آن معاً كان سماحة الشيخ قد تطرق إليها بالقراءة

والتحليل في أوقات متفاوتة وخلال فترات زمنية متباعدة.

والكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبها سماحة الشيخ المحفوظ مما نشرته الصحف المحليّة الصادرة في البحرين -ضمن سقوف محددة من الحرّيّة- وقد تضمنت قراءاته ورؤيته للواقع السياسي المعاش فيما تناول قسم آخر منها بعض المقالات الفكرية لتضفي على الكتاب ومادّته قيمة معرفيّة متّصلة بطبيعة الثقافة والمنهج الذي يميز فكر سماحة العلامة الشيخ المحفوظ وعمق الرؤية التي يتمتع بها.

وعندما اطلعت على صفحات الكتاب وهو يُدفع إلى المطبعة وتأمّلت كلّ فكرة ورؤية تضمّنها نمت القناعة بضرورة الإسراع والتعجيل في طباعته ونشره ليقف كلّ متابع ومهتم بشؤون الساعة وبأوضاع البحرين خصوصاً على قراءات واحد من أهمّ صنّاع الحدث فيها.

ومن هنا تأتي أهميّة الكتاب فهو يمثل رؤية وموقف رمز كبير من رموزها وعلم بارز من أعلامها، فهو بذلك يلخص موقف معنيٍّ ومؤثر فيها وليس ككاتب مترف يتجول بين الأحداث بما لا يحمله الموقف أيّة مسؤولية أو مجرد محلل أو مراقب سياسي فيها، وقد دفع سماحة الشيخ المحفوظ من حياته مهراً رخيصاً

لذلك حيث إنّه نتيجة لمواقفه دخل السجن عدّة مرات ولايزال يقبع بين القضبان حتّى لحظة كتابة هذه السطور، وعاش حياة المنافي القسرية ردحاً طويلاً تجاوز العقدين من الزمن.

وتمثّل قصة حياة سماحة العلامة المحفوظ بذاتها قصص كلّ المدفونة كرامتهم وتحت يافطات حماية الأوطان والوطنية وكرامة المواطن وحقوقه تحت عناوينها يتم قهره واستلاب كرامته وهدر حقوقه، فبين ركّام هائل في ما يسطره الواقع ومعطياته على الأرض من معاناة الناس وانعدام الحرية وغياب الشراكة في صناعة القرار، وبين ما نسمعه من نظريات وقراءات تروّج لها وسائل الإعلام في النظم الاستبدادية الشموليّة حول الديمقراطية والقيم الإنسانيّة الكبرى كالعدالة والحرية والمساواة تبدأ الحيرة ويتهى الناس بين الحقيقة الضائعة في ذلك الركّام ومجموعة الأوهام التي توزعها وسائل الإعلام السلطوية.

عند أشدّ الأنظمة ديكتاتوريّة واستبداداً نرى وسائل الإعلام تتحدّث عن الديمقراطية والمشاركة وما تضخّه من مجموعة القيم الإنسانيّة الكبرى كالعدالة والحرية والكرامة والمساواة والتي تمثّل منتهى طموحات وتطلّعات وآمال البشر في تحقيقها من خلال قيام نظام سياسي يتّسم بالعدالة والحرية

ويقيم لهما وزناً ومقداراً.

ويصل الحال بأن يتحدّث الطغاة على مر العصور بأنّهم حراس وحماة مجموع تلك القيم الخيرة والتي تهفو إليها جميع قلوب البشر، وأنّ الأنظمة السياسيّة التي أقاموها هي نماذج تستطيع البشرية الاحتذاء بها، بينما تعيش شعوبها واقعاً سيئاً مرّاً من انعدام كلّ تلك القيم.

حيث إنّهُ في ظل نظم الاستبداد تنعدم الحرّيّة وتُكمّم الأفواه ويُساق الناس إلى حتفهم أو يُغيّبون في داخل طوامير السجون بالظنون وتوجّه لهم التهم المغلظة والتي عادة ما تكون ملفّقة، ويجبر المضطهدون والمقهورون سياسياً للتوقيع على التهم الكيديّة المحضة للفرار من وجبة تعذيب قاسية أو للتخفيف من وقعها القاسي ولو للحظات لما في غرف التعذيب المقفلة.

وتدّعي معظم النظم السياسيّة بأنّها حامية العدالة والمدافع الأول عنها أمام أيّة دعاوى تتعلق بتوسيع دائرة المشاركة الشعبيّة، ويصبح الرأي الآخر جريمة وخطراً يتهدد الأمن الاجتماعي، ويؤخذ الناس إلى المعتقلات زرافات لأنّهم يشكّلون خطراً ماحقاً على العدالة والحرّيّة التي تمثّلها السلطة السياسيّة فحسب دون سواها بينما تتمّ مصادرتها من الناس لأنّهم الأسباب والمبرّرات.

وفي الغالب لا توجد آلية خارج سياق السلطة يمكن أن يلجأ إليها المقهورون والمضطهدون في ظلّ أيّ نظام سياسي يتّسم بالشموليّة والاستبداد فيعيش الناس دائماً تحت دائرة الخوف وهاجس القلق من العقاب الذي ينزل بمجرد الظنون والهواجس.

يتحدّث من هم في السلطة دائماً بلغة المدافع عن الوطن والمواطنة وعن كلّ قيم السماء والأرض وتراهم في كلّ محفل يرفعون راية دولة القانون والمؤسسات وتضج وسائل إعلامهم بأنّهم يغرسون أعمدة الحرّيّة والكرامة والعدالة والمساواة في كلّ ناحية وكلّ شبر من الأوطان، بينما في الحقيقة هم يدفنونها من الناحية العمليّة والفعليّة بركام هائل من أدوات الغطرسة والاستبداد والبطش وتكميم الأفواه.

ويحكي الواقع المعاش بأنّهم لا يقيمون وزناً ولا مقداراً لأيّ قيمة تتصل بكرامة الناس وحرّيّاتهم وحقوقهم، والحقيقة أنّ السلطة والاستحواذ المطلق عليها والاستتثار بكلّ ما يتيح لهم وجودهم في السلطة من موارد ونفوذ تشكّل هاجسهم الأول والأخير ولذلك فهم يقيمون دولا بولييسيّة من الطراز الأول لحماية مشروع وجودهم في السلطة، ويقومون بذلك باسم الديمقراطية وما تتمخض عنه من حاكميّة قيم كالعدالة والحرّيّة والمساواة والكرامة ولكن تحت يافطاتها يحسبون على الناس أنفاسهم ويصادرون

حريّاتهم ويدوسون كرامتهم في كلّ لحظة.
وأصبح هناك بون شاسع يفصل ما بين النظريّة
والتطبيق حول النظم السياسية القائمة؛ حيث يغلب
منطق القوّة والبطش على منطق القيم الإنسانيّة
النبيلة حيث يتحدث المستبدّون عن «الدولة» وهم في
الواقع يكرّسون «السلطة» إلى حد الانتفاخ في يد فئة
محددة من المجتمع.

وتتحدّث وسائل إعلام النظم المستبدّة عن
الإنجازات بصورة هجينة للغاية، فتحوّل بعض الأعمال
والإنجازات البسيطة -التي هي من أولى واجبات
ووظائف السلطة- إلى إنجازات كبرى يُمنّ بها على
الناس، وتحوّل بقدرة قادر هذه الإنجازات البسيطة
إلى بطولات خارقة وترتقي بها وسائل إعلام الأنظمة
المستبدّة في سماء الإنجازات الحضاريّة والإنسانيّة
الكبرى بينما ينتشر الفساد في شتّى نواحي السلطة
كالغول ويعشعش في أركانها بشكل مريع.

وتتحدّث النظم الشموليّة المستبدّة عن دولة
المواطنة وترفع راية الوطن والمواطن في كلّ الفضاءات
والمساحات الممكنة وفي سماء كلّ المحافل حتّى يخال
للمخدوعين والبسطاء والسذج بأنّ البلاد تعيش في
واحة من العدل والأمان والحرية، وأنّ المواطن يتمتع
بسعادة بالغة ويتمتع بأقصى درجات العدالة، وأنّ
كلّ حقوقه مصانة ومحميّة، بينما تكذب كلّ معطيات

الواقع البسيطة كلّ هذه الادعاءات فلا عدالة ولا حريات ولا شراكة حقيقية في هذه الأوطان حيث تنعدم الشراكة في صناعة القرار.

في هذا السّفر يتناول سماحة المفكر الإسلامي العلامة الشيخ محمد علي المحفوظ هذه التناقضات برؤية ثاقبة تغوص في عمق معطيات الواقع لتخرج منه بقرأة تدفع باتجاه خلق وعي أمة يكون قادراً على التمييز بين الحقيقة والوهم.

سماحة العلامة الشيخ محمد المحفوظ هو أحد علماء البحرين الكبار ورمزا من رموزها الدينيّة والوطنية ممن أسّس وأصلّ لمسيرة الحركة الإسلامية في البحرين وممن ناضل منذ المنتصف الثاني لسبعينيّات القرن المنصرم من أجل بناء نظام سياسي قائم على أسس المواطنة الحقّة، وقد أقدمت السلطة على اعتقاله وزجّه بالسجن على خلفيات ثورة الرابع عشر من فبراير، وقد مرّ على اعتقاله حتّى كتابة هذه السطور زهاء الأربع سنوات والنصف، ولا يزال يُمضي فترة الحكم الصادر ضده والذي تتّهمه فيه السلطة بأنّه أحد القادة والمحرّضين الأساسيين للحراك الشعبي الذي ثار وانتفض ضدّ الديكتاتورية والاستبداد في دوار اللؤلؤة بالبحرين والمطلب الشعبي الكبير بإسقاط النظام الذي يمثل الديكتاتورية والاستبداد وتغييره.

يتضمّن هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي كتبها سماحة العلامة الشيخ المحفوظ خلال فترة ليست بقصيرة قبيل أحداث ثورة الرابع عشر من فبراير مما نشرته الصحف المحليّة في البحرين، ولأهميّة الرّؤى التي تناولها سماحته فقد ارتأت جمعية العمل الإسلامي ضرورة أن تخرج إلى النور في صورة كتاب لكي يطّلع الجميع على الرّؤى والأفكار التي تميّز سماحة الشيخ المحفوظ بطرحها في وقت مبكر وقراءته بصورة مغايرة ما يمكن أن تؤوّل إليه الأمور في حال السكوت عن مواجهتها وإيجاد الحلول الملائمة لها.

ومن المفارقات العجيبة أنّ سماحة الشيخ المحفوظ وبرؤيته الثاقبة كان قد توقّع في أكثر من موقع أنّ البلاد تعجّ بأزمات متعدّدة وأنّ الفساد وانعدام العدالة وغياب المساواة سيؤدي إلى انفجارات من شأنها أن تقود الأوضاع إلى المجهول، ودعى على ضوء ذلك وفي أكثر من موقع إلى مواجهة مشاكل وأزمات البلاد بشجاعة وحكمة وذلك قبل فوات الآوان.

وكتب سماحته أنّ مفهوم الدولة غائب ومغيب عندما يتمّ تركيز من بيدهم السلطة في تضخيم الاستئثار بالسلطة، وعندما تتحول السلطة وليست الدولة إلى هاجس القائمين عليها فإنّ أيّ معنى حقيقي للدولة يكون غائباً ومغيباً وهو ما يلخص كلّ

الأوجاع التي تعيشها البلاد .

ولم يغفل سماحة الشيخ المحفوظ عن نقطة هامة وهي أن ينطلق في كلّ قراءاته من الرؤية القرآنية والمشفعة بالروايات والأحاديث النبوية الشريفة ليكون ذلك تأصيلاً وتأسيساً للرؤية القرآنية وإسقاطاتها على واقعنا المعاش، ولذلك أضفى رونقاً خاصاً على قراءته التحليلية للأحداث ومجريات الأمور وما تناوله من موضوعات ملحة وحساسة.

بعد كلّ الوقائع والأحداث التي جرت بعد الرابع عشر من فبراير ٢٠١١م نحن بأمس الحاجة لتوقف عند الكثير من الرؤى والمعالجات التي كان سماحة الشيخ المحفوظ قد تقدّم بها بالطرح قبل اندلاع الأحداث بفترات ليست قصيرة؛ وكأنّه كان يعيش لحظة بلحظة كلّ النتائج التي سبق وأن توقّعها وأشار إليها بوضوح شديد في قالب لا تنقصه الجرأة ولا الصراحة ولا الوضوح والتي كانت تشكّل هاجساً دينياً ووطنياً كبيراً في فكر وعقل سماحته، وقد عبّر عنها خير تعبير لما يتمتع به من الصدق في الطرح والتناول والمعالجة.

وقد تناول سماحة العلامة الشيخ المحفوظ في مقالات متعددة العديد من الرؤى المتصلة ببناء النظام السياسي وأجاب في كتاباته على العديد من التساؤلات المطروحة حول ماهية وطبيعة النظام

السياسي العادل والمنشود وأهم مقوماته وكيف يمكن بناؤه.

كما تطرّق في مقالات أخرى للأسس الأخلاقيّة والبنويّة لبناء الدولة وفق مفهومها المعاصر وشرح بالتفصيل الفرق بينها -أي الدولة- وبين السلطة وكيف أن الأخيرة ليست إلّا جسراً ومعبراً للمصالح الذاتية والفئويّة، بينما الدولة هي المكان الذي يمكن من خلاله تأسيس الأوطان على قاعدة الشراكة في كلّ شيء وعلى رأسها الشراكة في صناعة القرار والموارد والثروات.

يبقى أن ما خطّه سماحة العلامة الشيخ المحفوظ بيراعه يشكّل مرجعاً هاماً لقراءات رمز كبير من رموز الساحة وعلماء بارزاً من أعلامها والذي تجاوزت عطاءاته الحدود الجغرافيّة للبحرين؛ وهو بلا شك بالإضافة إلى أنّه يشكّل قيمة معرفيّة هامة لأنّه يركّز في كلّ قراءاته على قاعدة الهداية والبصيرة القرآنية فإنّه يشكل أيضاً قيمة عمليّة مهمّة لما تعيشه البحرين بصورة خاصة من أزمات عاصفة فعند مناقشة كلّ وجع من أوجاع الساحة هناك رؤية تقدّمها سماحة الشيخ المحفوظ كخارطة طريق للحل والمعالجة.

نحو بناء دولة القانون والمؤسسات

في الطريق لبناء دولة القانون والمؤسسات فإننا بحاجة لاتخاذ خطوات جادة من أجل الوصول إلى تحقيق نتائج عمليّة على أرض الواقع على أكثر من صعيد، وهذه الخطوات ينبغي أن تكون حالة دائمة لأنّ بناء الدولة الحديثة ليس مجرد شعار أو ادّعاء وإنّما يرتبط بكثير من المقوّمات التي تقوم عليها الدولة من نظم إدارية وسياسية واقتصادية، وهذا يعني وجود حالة من التقييم الدائم وكذلك المراقبة والمحاسبة وإعادة صياغة النظم والإطارات غير المجدية أو الفاشلة أو الفاسدة، وهذا أمر طبيعي فنحن لسنا بدعاً من الشعوب والمجتمعات فالدول المتقدّمة في عالم اليوم والتي وصلت إلى مراحل متقدّمة في بناء الدولة الحديثة مرت بتجارب مريّة إلى أن وصلت

إلى ما وصلت إليه، ولكن علينا أن ندرس تجارب الآخرين وأن نعمل بشكل جاد وهو ما نفتقده في سياساتنا التي تفتقد إلى الكثير من الجدّة، ولذلك نرى أنّ الكثير من القضايا قد تثار إعلامياً وسياسياً ويتم تداولها على أكثر من صعيد ولكن عندما نأتي إلى نقطة الحسم تتوقف الأمور وتتحطم أحلام الناس في حلّ مشاكلهم وهو ما يلاحظ بشكل جلي وواضح، حيث إنّ قضية التعليم طُرحت على أعلى المستويات حتّى أنّ أحد كبار المسؤولين في السلطة اعتبر أنّ التعليم في البحرين كارثة وطنيّة، وصُرفت الكثير من الأموال والجهود على هذه القضية الحسّاسة ولكن الأمور بقيت على حالها إن لم تتفاقم بشكل أكبر وأخطر، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية الإسكان وهي أحد أخطر الأزمات في البحرين لا يرى الناس جدّة في علاج الأزمة بل تفاقت الأمور سوءاً حتّى بعد دفن السواحل اكتشف الناس أنّها ذهبت وتمّ بيعها بشكل يدعو للدهشة والاستغراب حسب تقرير لجنة التحقيق في دفن السواحل، وكذا الأمر في لجنة التحقيق في أملاك الدولة وهدر المال العام، وهكذا في الكثير من القضايا الأساسية التي بقيت تراوح مكانها.

إنّ بقاء الكثير من القضايا العالقة على الرغم من أهميّتها بالنسبة للمواطن يكشف بشكل كبير عن

حقيقة مهمّة وهي غياب الدولة في بلادنا؛ حيث إنّهُ لا يكفي أن نتوسل بالمظاهر الخارجيّة لكي نتشبّه بالدول المتقدمة ديمقراطيّاً بينما الجوهر مفقود لدينا، فقد نتحدث عن إطارات سياسيّة ونجري انتخابات نيابيّة وبلديّة وقد يكون لدينا مجالس بلديّة وبرلمان على غرار ما هو موجود في الدول الديمقراطية ولكن الفارق كبير بين واقعنا وواقع الآخرين في المضمون، حيث إنّنا لا نزال نناقش في المجلس النيابي «البرلمان» هل أن حضور الوزير المختص عند السؤّال ملزم أم غير ملزم، ولا يزال المجلس النيابي في البحرين إضافة إلى فقدانه الكثير من الصلاحيات حتّى الصورية منها عاجزاً عن وضع لائحته الداخليّة أو أنّ الحكومة ترى أنّه «قاصر» بحاجة إلى وصايتها لذلك أقرّت لائحته الداخليّة مع أنّه بحاجة إلى «كفيل» وهو المجلس المعين الذي لا يتساوى مع المجلس النيابي في الحقوق والتشريع إن حصل ذلك وإنما يكون هو «السيد» في حال اجتماع في المجلس الوطني.

قد يرى البعض أنّ تجربتنا متواضعة وهي في بداية الطريق وأنّ الطريق طويل وأنّ علينا أن نصبر ونتحمل إلى أن «تنضج» التجربة، ولكن كلّ تجربة بحاجة إلى مراجعة وبحاجة إلى تقييم والأهمّ من كلّ ذلك بحاجة إلى دراسة النتائج والإنجازات التي تمّت، وهي تشير بكلّ وضوح إلى إخفاقات كبيرة على أكثر

من صعيد، والأسوأ من ذلك أنَّها «مكلفة» للمال العام والخزينة التي تتحمَّل مليارات حسب الإحصائيات بينما يعاني المواطن المسكين من «شح» و«بخل» في المقابل حتى ولو في معونة بسيطة اسمها علاوة الغلاء، أمَّا زيادة الأجور والرواتب فهو حلم بعيد المنال.

إنَّ الإصرار على المضيِّ في طريق وعر وصعب علاوة على أنَّه غير منتج وهو أمر يدعو للاستغراب والحيرة أيضاً ويطرح تساؤلات مشروعة في جدية التطوير والتغيير في بلادنا ويلقي بظلال من الشك على وجود جدية حقيقية في بناء دولة القانون والمؤسسات التي تلبي حاجات الناس وتحميهم وتضمن لهم حقوقهم ومطالبهم العادلة والمشروعة، وما لم نسارع لتصحيح المسارات الخاطئة ونتخلص من العقد والترسبات ونخرج من دائرة الخوف والقلق فإنَّ أزماتنا سوف تبقى مفتوحة وربما حادة، ولا بدَّ أن يعي الجميع أنَّ الحلَّ يكمن في وجود الدولة القادرة على حماية الناس جميعاً من دون استثناء أو تمييز بين شخص وآخر مهما كان اسمه أو لونه أو جنسه؛ ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا في ظلَّ دولة القانون والمؤسسات التي تقوم على أسس المساواة والتوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص ضمن منظومة الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية الراقية.

المساواة في ظل دولة القانون والمؤسسات

دائماً ما كانت قضية المساواة بين الناس عبر العصور تمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمعات البشرية حيث إنّ المشكلة تكمن عندما يعطي البعض من الناس لنفسه الحق أن يتميّز على الآخرين من أبناء مجتمعه أو الناس بصورة عامة، وقد يجعل لذلك غطاءً وتبريراً من خلال الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وهكذا ومن الطبيعي أن تؤدّي هذه النظرة في التمايز عن الآخرين إلى حالة من التفضيل والتمسك بالامتيازات والخصوصيات التي تعطيها الحق في الاستثناء والهيمنة والاستفراد التي يراها البعض حقاً طبيعياً وربما مشروعاً، وهو ما أدّى إلى نشوء حالات من النزاع والتصادم وعدم الاستقرار في كثير من المجتمعات التي عانت من

هذه الحالة.

وحاربت الأديان السماوية هذه النزعة البشرية السيئة واعتبرتها حالة سلبية من شأنها أن تؤثر على البناء الاجتماعي والاستقرار البشري، وفي قبالها رسّخت المفاهيم الدينية الحالة الأخلاقية والسلوكية التي تدعو إلى النظر للناس من خلال نظرة إيجابية تقوم على أساس التعارف والتواصل والاحترام بدلاً من الشك والريبة والخوف، وفي هذا الشأن يطرح القرآن الكريم رؤية سامية ومتقدمة في بناء نمط راقٍ من التفكير فيقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١)، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: خطبنا رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق خطبة الوداع فقال: «يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، ألا إن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم»^(٢) وجاء في الحديث الشريف المروي عن الرسول الأكرم سيدنا محمد ﷺ: «الناس

سواء كأَسنان المشط»^(١)، ولم يكتف الرسول الأكرم ﷺ بتوجيه الناس من خلال الآيات القرآنية المباركة والأحاديث النبوية الشريفة وإنّما عمل على تحقيق ذلك من خلال الممارسة في أوساط الناس، فكان الرسول الأكرم ﷺ يجلس كبقية الناس ويعيش كالآخرين لا يميّزه شيء حتّى قالوا فيه «كان فينا كأحدنا»، وكان رسول الله ﷺ نموذجاً فريداً في التواضع وتطبيق المساواة مع أبسط الناس في المجتمع وأضعفهم وأفقرهم.

وساهمت التطوّرات الاجتماعية والسياسية بعد عقود من الصراع المرير من أجل تحقيق المساواة في تقديم الكثير من النظريات والأطروحات التي تدعو إلى تحقيق المساواة واعتبارها ركناً أساسياً في بناء المجتمعات الحديثة وعنصراً ضرورياً من أجل بناء الدولة الحديثة المعاصرة التي ترى حقّ الناس في أن يعيشوا في حالة من المساواة والتكافؤ في الفرص، واعتمدت الدول المعاصرة في ذلك المساواة كمادة رئيسية في دساتيرها وجعلت ذلك من مظاهر التمييز في سياساتها وإعلامها وبرامجها على طريق التنمية والنهوض بمجتمعاتها، وقد يكون من الصعب أن لا تجد دستوراً لدولة متقدمة أو حتّى متخلفة لا يتبنّى قضية المساواة كمادة رئيسية في بنوده.

ولكنّ المشكلة تكمن دائماً في التطبيق العملي على أرض الواقع، وهنا يتّضح الفارق بين دول متقدمة قطعت شوطاً كبيراً في طريق تحقيق المساواة وبين دول أخرى لا تزال تراوح مكانها، إذ لا يكفي التظاهر بشعارات المساواة بين المواطنين ما لم يلمس الناس هذا الأمر.

ويتحقق ذلك في تلمّس الدولة لقضاياهم وحاجاتهم ذلك أنّ دولة القانون والمؤسسات تقوم على مبدأ تساوي المواطنين جميعاً من دون استثناء أمام القانون في الحقوق والواجبات وإلاّ فقدت قيمة المساواة في المجتمع وهو ما يؤدي إلى نشوء الطبقية والاستتثار والهيمنة، وعلى الرغم من أنّ الدستور البحريني واضح في التعامل مع هذه القضية -وقد نصّت مادته الثامنة عشر على تساوي المواطنين لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة- إلاّ أنّ الناس يرون أن هذا الأمر في كثير من الأحيان هو مجردّ حبر على ورق عندما يرتبط الأمر بالتطبيق على أرض الواقع، وقد كشفت الكثير من التقارير والحقائق هذا الأمر عندما تمّ الحديث واستعراض حقائق مذهلة فيما يرتبط بالسيطرة والتصرف بأملاك الدولة وتملّك السواحل القديمة والجديدة ومسألة السيطرة على أراضي البلد ومسألة

ضعف الأجور وتدني الحالة المعيشية عند الناس وقضية التمييز في الوظائف والامتيازات والحديث يطول، ولو كان الأمر مجرد ادّعاءات ليس لها دليل لكان الأمر مختلفاً ولكنّ المدهش في الأمر أنّ هناك أدلة دامغة من الحقائق بالأرقام والوثائق كشف عنها أعضاء المجلس النيابي معارضة وموالات حتّى لا يكون هناك شكّ في تحييز البعض أو تشدّده إضافة إلى ما كشفت عنه الصحافة في تقارير متعدّدة بين فترة وأخرى.

إنّ دولة القانون والمؤسّسات تعمل على احترام حقّ الناس في الحياة أعزاء في ظلّ حياة حرّة وكريمة فلماذا نجعل الناس ضعفاء لا حول لهم ولا قوة؟ ولماذا نجعل الناس يتسولون و«يستجدون» عيشتهم وسكنهم بينما الأراضي موجودة والأموال متوفرة؟ ولماذا نجعل الناس يزحفون على ركبهم استجداء لمسكن أو للحصول على وظيفة أو وراتب مجز يضمن للناس عيشاً كريماً وعزيراً؟ إنّنا بحاجة لقيام الدولة التي يفقدها الناس في حياتهم اليومية ويفتقدها الوطن في نهضته وتنميته، بحاجة لدولة القانون والمؤسّسات ليس في الدساتير فحسب وإنّما على أرض الواقع والتطبيق.

”

إذا ما أردنا أن نطلق «صرخة وعي» في
هذا الوطن المنكوب فإننا بحاجة إلى
استثارة العقول واستنهاض الطاقات عند
أبناء مجتمعنا لتحفيزهم وشحن همهم
من أجل الارتقاء بواقعهم السياسي
والاجتماعي والفكري..
وإن هذه الصرخة ستبقى حاضرة ومعبرة
ومؤثرة في قلوب الناس ما دامت مرتبطة
بالحق والصدق..

“

شركاء في الوطن... شركاء في القرار

لكي نستطيع النهوض بمجتمعنا ومن أجل حماية أنفسنا أمام التحديات لا بدّ أن نعمل دائماً على تأسيس قواعد فكرية تنعكس على سلوكنا العام في التعاطي مع مختلف القضايا التي تواجهنا، وهذا بحاجة إلى تبني ثقافة واعية تعمل على صياغة العقول وتولّد الإبداع في الممارسة على كل صعيد، ولا شك أن أحد المفردات الثقافية التي نحتاجها اليوم في حياتنا هي «الشراكة» التي تعني أنّ الجميع شريك أصيل على كلّ صعيد في التأسيس وفي المشروع والقرار.

فالحياة قائمة على ذلك شئنا أم أبينا فلا يمكن الاستغناء عن الآخر والحاجة تدعونا إلى ذلك بشكل يومي من أصغر الأمور إلى أكبرها، وعلى هذا نشأت المجتمعات وتشكّلت من خلال شراكة بين رجل وامرأة

ثمّ شراكة بين مجموع الأسرة ثمّ شراكة على مستوى المنطقة ثمّ المجتمع ثمّ الأمة، وقد وجّه القرآن الكريم البشر لكي يستثمروا ويرشدوا هذه الحالة من خلال نظرة واعية منفتحة ومعترفة بحق الآخر ودوره في تكاملية الرأي والدور والمسئولية فقال ربنا عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١).

ولا شك أنّنا بحاجة دائمة إلى تبني ثقافة الشراكة في قاموسنا في داخل الأسرة الصغيرة والمدرسة والجامعة والمعمل والوزارة والمؤسسة وجميع المرافق سياسياً واقتصادياً، ولكن ليس فقط على مستوى الشعارات والادّعاءات التي عادة ما يتمّ التغني بها من خلال وسائل الإعلام وإنما من خلال الممارسة الجادة والقوانين التي تحقق الشراكة فعلياً على صعيد الواقع.

إنّ وجود الناس على أرض واحدة يشكّلون منها «وطناً» لهم يجعلهم شركاء في «الوطن» وهو أمر طبيعي وبديهي، وما دام الأمر كذلك فإن من المفروض أن يؤدي ذلك إلى أن يكونوا شركاء في «قرار» الوطن باعتباره سفينة الجميع لا ينبغي أن يتفرّد بالقرار فيه أحد دون الآخر أو جماعة دون

أخرى، ولكنّ الحال ليس كذلك حيث إنّ هذه المعادلة قد تتحقق في طرفها الأول وهو «شراكة» الوطن وتتعثّر في طرفها الثاني وهو «شراكة» القرار.

إنّ وهذا هو ما ينبغي علينا أن نعمل من أجل تصحيحه من خلال تصحيح المفاهيم الموجودة على الصعيد السياسي والاجتماعي وهذا يستدعي أن نحقق مقدمات لا بد منها، فلا يمكن أن نحقق الشراكة الفعلية في بلادنا ما لم نحقق الاعتراف بحقنا جميعاً في هذا الوطن في سواحله وأراضيه وأمواله وثرواته وقراراته، بحقنا في رسم سياساته واقتصاده وتطلّعاته.

وهو شعور ينبغي أن يكون موجوداً عند كلّ مواطن يعيش على تراب الوطن حتّى لا تكون هناك حاجة إلى إثبات المواطنة أو المزايدة على الوطنية، ولا يدخل الناس في جدل المواطنة والمعارضة وكأنّ من لديه رأي مختلف هو خارج على الشرعية والقانون، بينما في لعبة الديمقراطية الحقيقية يتمّ تبادل الأدوار بين المواطنة والمعارضة فمن يكون في هذا الجانب قد ينتقل إلى الجانب الآخر ضمن اللعبة السياسية من خلال تداوليّة السلطة المفقودة في بلادنا.

إنّ تحقيق ثقافة «الشراكة» في صياغة القرار لا بدّ أن تسبقه سيادة القانون الحاكم على الجميع من أجل تمكين جميع المواطنين لكي يكونوا على مستوى واحد

في التعاطي معهم بما يسمى «تكافؤ» الفرص الذي يولّد الإبداع، حيث تأخذ الكفاءة والمعرفة مكانهما بعيداً عن أيّة اعتبارات أخرى.

مع الأسف فإنّنا نفتقد إلى هذه الحالة في بلادنا، وقد كان رسول الله ﷺ مستشرفاً صائباً في نظريته الواعية لبناء الشراكة الحقيقية بين الناس في أوطانهم عندما قال ﷺ: «الناس سواء كأسنان المشط»^(١) وقال ﷺ أيضاً: «الناس شركاء في ثلاث: النار والماء والكلاء»^(٢).

إنّ ما يحزّ في النفس أنّ المعادلة التي تحكم البعض هي الجهل الذي يغذّيه في أكثر الأحيان المال وكم هي مفارقة غريبة أن يدفع المال لتحريك الجهل الذي يُراد من خلاله تضليل الناس لا تعليمهم وترشيدهم، وهو ما أوصلنا إلى أزمة كيف يصل الناس إلى شراكة حقيقية في القرار ولازال البعض يشكك في وطنية المواطن الذي عاش أباً عن جد على هذه الأرض الطيبة متحملاً كلّ الظروف والتحديات، بينما لا يجد أيّ مشكلة في إسباغ كلّ مظاهر الوطنية على شخص قدم إلى وطننا لمجرد «الارتزاق» لا أقل ولا أكثر، ومع احترامي لشخص الإنسان مهما كان لونه وجنسه وحتى انتماءه.

١ - ميزان الحكمة - ج ٤ - الصفحة ٣٣٩٤

٢ - جامع أحاديث الشيعة - ج ١٨ - الصفحة ٤٦٩

ومع كلّ ذلك فإنّ الناس تجاوزوا مرحلة شركاء
في الوطن فلا أحد يستطيع أن ينكر ذلك، ولكن بقي
الأهم لكي يكتمل طرفا المعادلة فمتى نستطيع أن
نصل إلى:

«شركاء في الوطن..»

شركاء في القرار».

”
إننا بحاجة إلى بناء نظام سياسي
واقتصادي واجتماعي على أسس أخلاقية
تحفظ للناس كرامتهم وعزتهم وتضمن
لهم استقلالهم وحياتهم وذلك بدلا من
معاداتهم وتنفيرهم وتصنيفهم..

“

الرسول الأكرم محمد ﷺ وبناء النظام الإنساني

ونحن نمر بذكرى مولد نبي الرحمة وسيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ لابد لنا من التوقّف عند شخصيّته العظيمة وسيرته المباركة لكي نتعلّم منها دروساً بليغة وسلوكاً رفيعاً ينعكس على أدائنا سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي، خاصّة في ظلّ التحديات الكبيرة في عالم اليوم وفي ظلّ الضياع والتخبط الذي تعانيه الأنظمة السياسيّة الحاكمة في مجتمعاتنا التي أضاعت نفسها وبلادها بالابتعاد عن التأسّي وال الاقتداء بسيرة الرسول الأعظم ﷺ، مع أنّ التاريخ أثبت أنّ الرسول ﷺ أقام حضارة إنسانيّة في فترة زمنيّة قياسيّة، وقد اعتبر «مايكل هارت» وهو أحد الكتاب الغربيين في كتابه «المئة الأوائل» الرسول ﷺ في المرتبة الأولى من عظماء التاريخ

البشري، كما اعتبره أعظم شخصيّة في تاريخ العالم بما حقّقه من نجاح عظيم في إبلاغ رسالته وتأسيسه لدولة إسلاميّة كبيرة وحضارة عريقة ظلت تغذّي العالم بالعلم والمعرفة والعطاء لقرون عديدة، حيث يقول الدكتور مايكل هارت أستاذ الرياضيات والفلك والفيزياء في الجامعات الأمريكيّة وخبير هيئة الفضاء الأمريكيّة «لقد اخترت محمداً ﷺ في أول هذه القائمة...ولا بد أن يندهش كثيرون لهذا الاختيار ومعهم حقّ في ذلك، ولكن محمداً ﷺ هو الإنسان الوحيد في التاريخ الذي نجح نجاحاً مطلقاً على المستوى الديني والدينيوي وهو قد دعا إلى الإسلام ونشره كواحد من أعظم الديانات وأصبح قائداً سياسياً وعسكرياً ودينياً، وبعد ٣١ قرناً من وفاته فإن أثر محمد ﷺ ما يزال قوياً متجدداً».

ومع أنّ الرسول ﷺ لا يحتاج لشهادة أحد من الخلق بعد أن توجّه ربّنا عزّوجلّ بكلّ خصائص الفخر والشرف والرفعة، لكنّ الحقّ يقال ومن الأبعدين فضلاً عن الأقربين، وما نحتاجه اليوم هو السير على خطى هذا الرسول العظيم والتوقف عند ذكره التي يستتكم منها البعض لجهلهم وضلالهم بهذه القيمة المعنويّة والماديّة الكبرى في التوقف عند محطة عظيمة في عالم الإنسانيّة، حيث أغنى الرسول الأعظم ﷺ العالم بحركته التي تأسّست على الأخلاق

الرفيعة والتي تجسّدت في رسول الله ﷺ عملياً، حيث يقول ربّنا عزّوجلّ في وصف نبيه ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(١)، ويقول الرسول الأعظم ﷺ عن نفسه: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»^(٢)، وهي قاعدة عظيمة يمكن أن تؤسس لحياة كريمة؛ فمهما تعاظمت قوّة الإنسان على أيّ صعيد سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً فإنّه لا يستطيع أن يستغني عن الأخلاق في ترشيد هذه القوّة وتهذيبها والدخول من خلالها إلى قلوب الناس ووجدانهم والتأثير على مشاعرهم وفي هذا الشأن يقول الإمام الرضا عليه السلام: «عجبت لمن يشتري العبيد بماله فيعتقهم، كيف لا يشتري الأحرار بحسن خلقه»^(٣)، وقد كان هذا هو السلاح الفعال في حركة الرسول ﷺ لنشر الإسلام وبناء الحضارة الإنسانيّة مما جذب الناس إليه وجعلهم يعشقونه حتّى من دون أن يروه ويجالسوه وعالم اليوم يشهد بذلك.

إنّنا بحاجة إلى بناء أنظمة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة على أسس أخلاقية تحفظ للناس كرامتهم وعزّتهم وتضمن لهم استقلالهم وحرّيّاتهم بدلاً من معاداتهم وتنفيرهم وتصنيفهم، فقد كان رسول

١ - القلم : ٤

٢ - أعيان الشيعة - ج ١ - الصفحة ٣٠١

٣ - فقه الرضا (ع) - الصفحة ٣٥٤

الله ﷺ أجود الناس كفاً، وأكثرهم صبراً، وأصدقهم لهجةً، وأوفاهم ذمّةً، وألينهم عريكةً، وأكرمهم عشرةً، وبأخلاقه العالية جعل الأعداء يقرّون له بالفضل ويعترفون له بالنبل والكرامة؛ ومن ذلك ما نقل من أنّه عندما لقي الخنس أبا جهل قال له: يا أبا الحكم ليس هنا غيري وغيرك يسمع كلامنا تخبرني عن محمد ﷺ صادق أم كاذب؟ فقال أبو جهل: والله إنّ محمداً ﷺ لصادق وما كذب محمد قط.

إنّ الحاجة إلى الصدق في التأسيس لأيّ مشروع وعمل على الصعيد السياسي أو الاجتماعي هو ما يعطيه القدرة على الاستمرار؛ وهو ما نحتاجه اليوم في أنظمة سياسيّة بلا روح وبلا طعم ولا لون لأنّها تفتقد إلى الصدق مهما حاولت أن توهم نفسها بذلك وهو ما جعل بلداننا تراوح مكانها فلا تتقدم ولا شيء عندها تباهي به عالم اليوم بعد أن ضيّعت بوصلتها وفقدت حضورها الذي أوجده لها دين الإسلام، فأصبحت في مؤخرة العالم مع أنها تمتلك أفضل الأديان وتنتمي إلى أعظم الأنبياء وهو رسول الله ﷺ.

إنّ أنظمة سياسيّة لا تنتمي إلى رسول الله ﷺ في ثقافتها وتكوينها وسياساتها لا معنى لها ولا مشروعية فربّما عزّوجلّ يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ

اللَّهُ كَثِيرًا^(١)، فالرسول الأكرم ﷺ الذي نشر العدل والمساواة والحب والفضائل هو الصبغة التي ينبغي أن يتأسس عليها نظامنا الإنساني في كل أبعاده سياسياً واقتصادياً وتربوياً بدلاً من صبغة الأهواء والعصبيات والنزعات الجاهلية التي تفرّق ولا توحد وتشتت ولا تجمع وتسير بالمجتمعات نحو التخلف والجمود بدلاً من التقدم والازدهار، ولنثق بأنّه لا يمكن أن تقوم لنا قوّة أو حضور أو نهضة من دون الرجوع والعودة للثقافة والفكر والسلوك الذي جاء به رسول الله ﷺ الذي نسال الله عزّوجلّ أن يجعلنا من السائرين على نهجه وأخلاقه وقيمه ورسالته مع أهل بيته الأطهار عليهم السلام وأن يحشرنا معهم جميعاً يوم لا ينفع مال ولا بنون إلّا من أتى الله بقلب سليم.

”

في الطريق لبناء دولة المواطنة أو دولة
القانون والمؤسسات فإننا بحاجة لإتخاذ
خطوات حقيقية من أجل الوصول إلى
تحقيق نتائج عملية على أرض الواقع على
أكثر من صعيد..

وهذه الخطوات ينبغي أن تكون تكون
جادة وتعبر عن حالة دائمة
ومستمرة وليست تكتيكاً أو إجراءً
سياسياً مؤقتاً

“

النظام السياسي.. النظريات و الإنجازات والواقع

كثيراً ما نسمع في وسائل الإعلام أصداء عن وجود رغبة جادة في تطوير النظام في البلد، بغضّ النظر عن جدية هذه النوايا يوجد أمر ضروري يجب تمييزه عند تطوير النظم، هناك حقيقة ندعوها النظام نظرياً وحقيقة أخرى مغايرة تماماً ندعوها النظام في الواقع وكما يقول الشاعر ربعة الرقي:
لشتان ما بين اليزيديين في الندى

يزيد سليم و الأغر بن حاتم
من الرائع أن يكون في بناء أي بلد أسس ومفاهيم سامية كالمساواة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير مثلاً، نظرياً ما أكثر الدساتير التي تكفل أبسط حقوق الإنسان ولكنها واقعاً كثيراً ما تكون مجردة من أي قوة حقيقية، فهي مجرد حبر على ورق، فمثلاً في

القرن الثامن عشر كان الدستور الأمريكي يزعم بأنه قائم على المساواة والعدالة ولكن ما أكثر الزنوج في ذلك الوقت الذين عانوا من حرمان أبسط الحقوق كحق الحياة وحق التعلم، لكن النظام الأمريكي اتبع خطوات جادة في «تفعيل» النظام ليشمل جميع شرائح المجتمع، حتّى أننا اليوم وفي سياق الانتخابات الأمريكية نرى أبرز المرشحين من «أقليات» المجتمع، وانتصار أيّ منهما هو انتصار لتفعيل جانب تكافؤ الفرص في النظام الأمريكي، فهيلاري كلنتون امرأة وفوزها يعني نجاح المرأة في الوصول للمساواة مع الرجل في رئاسة النظام، ونجاح باراك حسين أوباما هو انتصار للأمريكيين ذوي الأصول الأفريقيّة في رئاسة الدولة، وصول أوباما وكلينتون ما هو إلّا دليل عن حالة من الرغبة في تطوير النظام، وهذا بغضّ النظر عن ملاحظتنا والمؤاخذات التي ترتبط بالنهج الأمريكي أو الديمقراطية الغربيّة.

قد يقول قائل أن هذه الولايات المتحدة ونحن نعيش في عالم يسمّونه العالم الثالث، ولكن حتّى في دولة الإسلام في ماضيها المجيد كنا نمتلك مثل هذه النظم، فعلى سبيل المثال الرسول الأكرم ﷺ اختار أسامة ليكون قائداً للجيش لأنّه يراه الأكفأ وليس لأنّه يعود لعائلة غنيّة مثلاً، كما أنّه اختار بلالاً ليكون مؤذنّاً له في المسجد مع أنّه كان عبداً يُشترى ويُباع

من قبل.

هكذا علّمنا الإسلام وما نراه اليوم في الدول المتقدمة لم يأت إلّا بعد أن درسوا بعض مفاهيم وأخلاق الإسلام الحقيقيّة وبلورتها مع ما يتناسب مع الواقع الموجود، فالكلام على الورق لا يعود بالفائدة على أيّ مجتمع إذا لم يفعل في الواقع.

في نظامنا لا تزال عقدة «الإنجازات» تحكم الجرائد والأخبار التي نقرأها كلّ يوم، الإنجاز في حدّ ذاته أمر يطلبه الجميع، فكلّنا نفكر في إنجاز ما علينا ونفرح عندما ننهي من «إنجاز» أيّ عمل، ولكن عندما يتحوّل «الإنجاز» إلى وهم ونعيش ونحن نصدّق هذا الوهم فهذه كارثة.

عندما نبحث عن الإنجازات في هذا البلد فإنّه ينبغي أن يلمسها المواطن العادي ويشعر بتأثيرها في حياته اليوميّة، فوجودها محصور فقط على الأوراق وفي ملفات الوزارات، في الأمس القريب شاهدنا كيف كرّم رئيس الوزراء المتميّزين في عيد العلم، و لعل إنجاز المتميّزين موجود حقيقة ولكن لم نسمع عن خطة لتفعيل الإنجازات، و إلى الآن لم نر خطة لتطوير واقع التعليم في البلد الذي أجمع الجميع في المؤتمر الذي عقد قبل فترة قصيرة على أنّه «كارثة» ويجب تداركها قبل فوات الأوان، ولكن البعض يرى في هذه الكارثة «إنجازات» تعجّ بها الصحف وتفتخر

بها التربية والتعليم في كل وقت.

على صعيد آخر لا زالت هناك مشاكل ضرورية في ماهية وعملية التوظيف، كان بإمكان مشروع التوظيف الذي تبنته وزارة العمل أن يكون نقلة نوعية وظاهرة متميزة في العالم الثالث لو أنّها عالجت قضية التوظيف بطريقة صحيحة، فالوزارة لم تضع يدها على الجرح الحقيقي في التوظيف الذي يكمن في التمييز وعدم تكافؤ الفرص وبعض المشاكل الأخرى، والتمييز في التوظيف يتميّز بتشكيلاته الفريدة، فنحن لا نزال نعاني من التمييز على أساس المذهب والدين واللون والأصل وما إلى ذلك، صحيح أنّه يوجد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ولكن إذا كان أسلوب التوظيف خاطئاً من الأساس وإذا كانت الفرص توفر لفئة معينة دون فئة أخرى فما فائدة المشروع دون علاج هذه المسائل؟ كان بالإمكان أن تصدر الوزارة قانوناً يجرم عدم توظيف شخص ما عندما تكون لديه الكفاءة المطلوبة، وكان بالإمكان أن نتحول من دولة لا تزال تدفع مرتبات عمّالها على أساس شهري بينما الدول المتقدمة تدفع أجور عمالها على أساس «الساعة».

ولكن بدل هذه الخطوات الجريئة لا نزال نعوم فوق بحر من أوهام الإنجازات التي يجب على الجماهير أن تكون ممّنة لها، عندما تكون القوانين

التي تريد تطوير الناس في حيِّز الواقع فإنَّها تلاقى استحسان الناس، نحن لا نستطيع أن نلوم تدمر الناس إذا لم نفكر إلى الآن كيف نكسب قلوبهم إلينا، في المؤتمر الذي يرعاه مجلس التنمية يتكلَّم فيه الجميع عن المواطنة، ولكن كيف نطلب من الناس أن يحملوا هذا الشعور إذا لم نفكر كيف نوّسع عيشهم في بلدهم، يقول أبراهام لنكولن: «القائد الحقيقي والناجح هو الذي يكيّف ويدير استحسان وعاطفة الشعب بدلاً من أن يصدر مراسيم وقوانين يثور عليها الناس».

المواطنة لا يمكن فرضها على أسرة فقيرة يشقى عائلها ليحني في أحسن الأحوال ٢٠٠ دينار بحريني شهرياً وهو ابن البلد وصاحب الأرض، لا نستطيع أن نلوم الرجل الذي حنت السنون ظهره وهو يبيع الماء عند إشارة المجمعات التجاريّة في ضاحية السيف، المواطنة هي عاطفة أوتوماتيكيّة وعفويّة تصدر عن قلوب الناس عندما يحبّون وطنهم ويعيشون وهم مرتاحي البال فيه، المواطنة «إنجاز» تفتخر به الدول المتحضّرة ولكن يجب علينا أن نستوعب معنى الإنجاز أولاً لكي نستطيع أن نحوِّله إلى حقيقة.

لذلك من المحتّم علينا كمشاركين فاعلين في صياغة مستقبل مشرق للبلد يجب علينا أن نتفق على نقل المفاهيم الإيجابيّة والنبيلة من حيِّز النظريّات

و«الإنجازات» إلى الواقع المفعّل والإنجاز الحقيقي،
لا أن نكتفي بآلاف الإنجازات التي أصبحت مثل ثوب
الإمبراطور أصحابها يرونها واقعاً بينما جميع الناس
تراها عارية من الصحة والواقعية، فهل علينا انتظار
الطفل الذي سيزيل قناع الوهم و يظهر الحقيقة؟.

النظام السياسي.. الناس أولاً

في بناء النظام السياسي لا شك أنّ أيّ نظام يدرك أنّ اتّخاذ أيّ قرار أو الإقدام على مشروع أو خطوة ترتبط بالشأن العام فإنّه ينبغي أن يكون مدروساً من جميع الجوانب أولاً، و ثانياً يجب أن يُراعى فيه موافقة الناس وموقفهم منه، فإذا ما اختلف الناس حوله فإمّا أن تقوم الدولة بإيضاح الجوانب المضيئة وتوعية الناس بأهميّته أو أن تؤجّله الدولة حتى يصبح مناسباً لظروف المجتمع ومقبولاً لدى الناس، أمّا إذا قوبل ذلك برفض قاطع من قبل الناس لإيمانهم بضرره عليهم مثلاً فعلى الدولة أن تمتنع عن تطبيقه، ففي الولايات المتحدة الأمريكيّة في قضية شهيرة في عهد الجنرال مكارثي الذي اتّهم العديد من الناس ظلماً بأنّهم ينتمون إلى الشيوعيّة في إبّان الحرب

الباردة، و قدّمهم للتحقيق و ذنبهم الوحيد هو أنّهم كانوا قد أطلقوا لحيهم، فكان ردّ الإدارة الأمريكيّة بأن فصلته من منصبه و برّأتهم^(١). هذا يعني أنّه لا يحق لأيّ دولة أو أيّ نظام أن يفرض نموذجاً معيناً على الناس وهذا في جميع الأصعدة السياسيّة والفكريّة والثقافيّة والاقتصاديّة وغيرها. لذا لا بدّ أن يأخذ أيّ نظام بعين الاعتبار مجموعة من النقاط التي تحدّد علاقته بالمجتمع وتترتب عليها الكثير من القرارات المهمّة في أيّ بلد.

أولاً إنّ الناس هي التي تشكّل الدولة فهم مركز قوّتها وعنوان وجودها، فبدون مجتمع عمّال البناء لا يمكن لأيّ بناء أن يُشيد، وبدون مجتمع الاقتصاد لا يمكن للدولة أن تباع أو تشتري فتصبح مقطوعة عن العالم، وعلى هذا المنوال فإنّ الناس يمثلون مركز الثقل في تركيب الدولة، فإذا كان الناس أقياء فإنّ الدولة ستكون قويّة، وإذا كانوا قلقين وضعفاء فإنّ الدولة ستصبح هشّة وضعيفة، بل إنّها ستصبح مهمّشة في المجتمع الدولي.

فإذا كان المجتمع الذي يتشكّل من الناس مهمّاً جداً لهذه الدرجة فعلى أيّ نظام أن يخلق علاقة جيّدة تضع المجتمعات التي تشكّلها على رأس قائمة الأولويّات.

من جهة ثانية فإنَّ أيَّ قرار سيَتَّخذه النظام سوف ينعكس على هذه العلاقة وعلى النظام وعلى المجتمع، فلابدَّ أن يكون المجتمع جزءاً مهماً في عملية اتِّخاذ وصياغة القرار، ويجب أن يكون مقبولاً من قبل الناس، لأنَّ رفضهم سوف يجعلهم أمام أحد خيارين: إمَّا القبول مكرهين بهذا القرار وتدرجياً سيجعلهم يسقطون في فخ الإحباط، والإحباط حفرة يصعب صعودها لبلوغ الأمل والعزم إذا ما انزلق فيها المجتمع. والاتِّجاه الثاني هو الرفض الذي سيتحول بالتدرج إلى تمرد على النظام، وهذا سيخلق مشاحنات ومصادمات دائمة تهدد الاستقرار وتعيق عملية التنمية، وهذا إذا ما كشف أمراً فإنه يكشف إمَّا ضعف النظام في اتخاذ القرار أو جوره واستبداده، وغالباً ما يكون الخيار الثاني هو السائد.

و تخطى العديد من الأنظمة عندما تعتبر أنَّ أيَّ فرد أو حزب أو جمعية تنتقد أيَّ قرار في الدولة أنَّها معارضة مناوئة لوجود الدولة. هذا الفهم القاصر يستوجب بعض الإيضاح، فطالما أن القائمين على النظام هم من جنس البشر فهم معرضون للخطأ، والإنسان يتعلَّم من الأخطاء، نحن لا نسمع بدولة كاملة منزهة عن النقد إلَّا إذا كان نظامها الحاكم يتبع العصا و الهراوة في تسيير الدولة، فكما يقول الرئيس هاري ترومان في محاضراته في جامعة كولومبيا

العريقة عام ١٩٥٩م: «عندما يكون لدينا حكومة كاملة كافية فإنّ ذلك يعني أنّه لدينا دكتاتورية»^(١)، نحن لا نريد أن نسمع عن إنجازات وهميّة، أو توصيفات و تبجيل في نظام و كأنّه منزلّ من الخالق عزّوجلّ، نحن نريد كلاماً واقعياً عن النظام، والنقد يهدف إلى تطوير الشيء وليس دحضه وتخطئته فقط.

من هذا المنطق تنطلق فكرة الشراكة المجتمعيّة بين الناس والدولة من أجل صياغة أيّ قرار مصيري ومهم في النظام. يؤمن عرّاب السياسة الأمريكيّة وأحد أهمّ الرؤساء الأمريكيين بأنّه «لا أظنّ أنّه يوجد أيّ قوّة عظيمة تضاهي قوّة الناس أنفسهم في أيّ مجتمع، و إذا كنّا نظنّ أنّهم غير مؤهلّين ليمارسوا سيطرتهم بحريّة كاملة فإنّنا يجب أن لا نسلبها منهم، بل علينا أن نخبرهم و نوعيهم عنها»^(٢). توفي جفرسون قبل مائتي عام تقريباً ولكن حكمته لا تزال حقيقة حيّة إلى يومنا هذا.

عندما يستخدم الناس قوّتهم فإنّ الدولة ستصبح قويّة أيضاً، ولكن عند تهميش المجتمع فإنّنا نهملش أكبر وأقوى مقوّمات النظام، لذلك لا بدّ من إشراك الناس في النظام واتّخاذ القرار في الواقع و ليس فقط على أوراق الأرشيف أو عندما تقتضي مصلحة

النظام. فالقوة في المجتمع، فإن كان على توافق مع النظام فإنّ النتاج سيكون راقياً وباهراً، ولكنّه إذا كان على عدااء وتمرد مع النظام فإنّ النظام هو الذي سيظهر ضعيفاً ومستبداً وليس الناس.

”

ليس هنالك معنى للحديث عن دولة
القانون والمؤسسات، أو عن الديمقراطية
إذا لم توجد حالة من التقييم والمراقبة
والمحاسبة الدائمة والمستمرة بكل ما تتطلبه
من أدوات تفعيل وصياغة للنظم
واللوائح والسياسات

“

النظام السياسي والتطوير

يمكن القول أن بناء النظام السياسي في أيّ مجتمع من أصعب التحديات وأخطرها لما له من آثار إيجابية وسلبية سواء في حالة النجاح أو الإخفاق، ولذلك فإنّ الطريق إلى ذلك بحاجة إلى صبر وحكمة كما أنّه بحاجة إلى ثقافة تتضمن الكثير من الضوابط والقيم الأخلاقية والإنسانية والقوانين التي تضمن سلامة النظام وصيانتها من أيّ انحراف أو تجاوز، وعلى هذا الأساس وضعت الكثير من الدراسات والبحوث التي تتحدث عن الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها النظم السياسية والأطر والآليات التي تعتمد عليها في تسيير شئون البلاد والعباد، وعبرّت المدارس الفكرية المختلفة عن نظرياتها وأطروحاتها في هذا الشأن الهام في حياة الشعوب والأمم.

ولا شكَّ أنَّ الإسلام باعتباره أرقى الأديان والنظريات له رأيه المتقدم في هذا المجال الحيوي لأن ثقافة الإسلام تقوم على الاهتمام بالإنسان وكل ما يتعلق به من شخصيّة وحقوق وواجبات ومسئوليات وما يرتبط به من محيط اجتماعي واقتصادي وسياسي ودوره في استثمار هذا المحيط بما يرجع بالفائدة والمصلحة عليه وعلى الآخرين، ومع أن الإسلام له رؤيته ومنهجه في البناء الاجتماعي والسياسي ولكنه لا يلغي الاستفادة من نتاج العقل البشري فيما يرتبط بالتجربة الإنسانية على كل صعيد من أجل الوصول إلى الصيغة الأفضل التي تتناسب مع واقع الناس ما دامت لا تمس بالقيم الأخلاقية والإنسانية وقد نبّه القرآن الكريم إلى هذا الجانب حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(١)، إذ إن علينا أن نتعلم من تجارب السابقين والمعاصرين والتفاوت الموجود في القدرة والفهم والمعرفة لكي نرتقي بمجتمعاتنا إلى مراحل متقدمة في البناء السياسي والاجتماعي.

ولأنّنا نعيش في واقع عالمي يسابق الزمن فإنّنا في أمس الحاجة إلى استثمار الفرص من خلال بناء

نظام سياسي متطور قادر على تسخير الوقت والجهد لصالح الناس والاهتمام بحاجاتهم أولاً بأول مع أن عالم اليوم يقول أن الاهتمام ينبغي أن يكون أسرع من ذلك من خلال استشراف المستقبل ومعرفة ما يحتاجه الناس بعد سنوات لكي يكون متوفراً لهم بدلاً من أن يبقوا على قائمة الانتظار لفترة قد تصل إلى عشرات السنوات كما هو الحال بالنسبة إلى قوائم طلبات الإسكان أو الوظائف أو أسرة المستشفيات وربما لا ندري ما هو القادم، وهذا ما يضيّع على البلاد فرصاً كثيرة في النمو والتقدم لأنّ البلد الذي لا يعرف كيف يوفرّ الفرص لشعبه لا مكان له في عالم السباق مع الزمن وهو ما يميز عالم اليوم.

إنّنا بحاجة ليست دائمة فقط وإنّما سريعة لتطوير النظام السياسي في بلادنا الذي تثبت الحقائق والأرقام أنّه لا يمتلك القدرة على مواكبة الزمان والتطور العالمي الحاصل وأحد الأدلة الكبيرة هو تأخرنا عما كنا عليه قبل سنوات، وفقداننا لحالة الأسبقية على أكثر من صعيد على الرغم من امتلاكنا للكثير من عوامل القوة وعناصر التنمية وحالات الإبداع التي هي بحاجة إلى فتح الطريق أمامها وإشراكها في المواقع المختلفة لكي تساهم في الارتقاء بواقعنا السياسي والاقتصادي والعلمي، ومن خلال تطوير النظام السياسي سنكون قادرين على

أن نعزز حالة الثقة والانسجام وسوف تتبدّد حالة
القلق والشكوك والتجاذبات التي لا تخدم حالة
الاستقرار والبناء والتنمية من أجل تحقيق التطلّعات
والطموحات، ولكي نكون قادرين على ذلك لا بدّ من
شجاعة في المواقف وجديّة في القرارات وصدقية
في التطبيق على صعيد الواقع بعيداً عن الاكتفاء
بالشعارات والدعايات التي لا تسمن ولا تغني من
جوع.

الصدق و النظام السياسي

في طريق الوصول إلى حالة من الاستقرار والأمن الاجتماعي يمكن اعتبار البناء الاجتماعي من التحديات الصعبة التي تواجه الباحثين والطاقميين للوصول إلى ذلك، حيث إنّ الحياة الاجتماعية بما فيها من تعقيدات وتباينات واختلافات بين مختلف الشرائح الاجتماعية بحاجة دائمة إلى أن تكون محل دراسة وبحث وتحليل علمي من أجل معرفة الحقائق والعوامل التي تساهم في إيجاد حالة الاستقرار والأمن وترسيخها كقيم أخلاقية في نفوس الناس ومن جانب آخر لابدّ أيضاً من فهم المعوّقات التي تقف حائلاً دون الوصول إلى ذلك والعمل على تلافي وجودها.

ولأنّ الاستقرار الاجتماعي له دور كبير في نهضة

المجتمعات فقد أولت الدول المتقدمة اهتماماً دائماً بهذا الجانب وجعلته في مقدمة الأولويات التي تُبنى عليها سياسات تلك الدول ونظمها وقوانينها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

ولكنّ الاستقرار الاجتماعي لا يأتي من خلال الفراغ أو مجرد الادعاءات الإعلامية التي لا تعكس حقيقة الواقع وإنّما هو نتاج لنمط من التفكير يقوم على أسس أخلاقيّة واجتماعيّة وسياسيّة تشكّل فيما بينها منظومة من الأصول التي يتشكّل منها النظام السياسي، وهو ما يوجد مساحة من التمايز اليوم بين أنظمة متقدمة وأخرى غير ذلك من خلال السلوك والأداء الذي ينعكس بطبيعة الحال على عوامل التنمية والنهضة في كلّ بلد.

ولا شكّ أن ديننا الإسلامي ليس بعيداً عن هذا المجال وهو دين شامل متكامل من خلال قول الله عزّوجلّ في القرآن: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(١)، حيث دعت تعاليم الإسلام لصياغة واقع اجتماعي على أسس أخلاقية راقية يستطيع الناس من خلالها أن يتكاملوا مع بعضهم البعض على مبدأ الخير والعمل الصالح، ومن الأسس

التي دعى الإسلام إلى تبنيها والعمل بها من أجل صياغة واقع اجتماعي سياسي متين الصدق في كل شيء؛ لأن الحياة قائمة على الصدق وبدونه يفقد العالم كل هذا الجمال الموجود في حياتنا فلا معنى لحياة في ظل الكذب والزيف والخداع ولذا دعا القرآن الكريم لتبني الصدق في خطاب جميل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(١)، ويتحدث العالم اليوم عن الحاجة إلى الشفافية والوضوح في السياسات على كل صعيد بعيداً عن التحريف والتزوير لأن الصدق من شأنه أن يعزز الثقة بين الناس لأنه يكشف عن الحقيقة وهي بدورها تمثل الحق الذي يتمنى كل أحد أن يكون في صفه وكما قال الإمام علي عليه السلام: «الحق منجاة لكل عامل وحجة لكل قائل»^(٢).

إن ما نراه في واقعنا السياسي من حالة التكاذب السياسي يمكن أن يخلق حالة من الضياع لدى الناس وفي ظل عدم الكشف عن حقائق ترتبط بالتجاوزات على صعيد سياسي وأمني أو إداري سوف يشعر الناس بعدم وجود مصداقية، وهذا ما تسبب في اهتزاز مفهوم الوطن والدولة عند البعض لأنه قد يشعر بأن الدولة التي من المفترض فيها أن تحميه تقوم بالتعمية

عليه أو تتوسل بالكذب من أجل خداعه، وقد يكون الأمر أكثر خطورة حينما تستخدم التبريرات من قبل المتصدين في الشأن السياسي أو الاجتماعي للتعمية على الحقائق وهذا ما يسبب خللاً كبيراً في صياغة الوعي لدى طائفة من الناس تجد نفسها بين أحد أمرين: فإما أن ترد على هذا النوع من التبريرات غير المنطقية فتجد نفسها متهمّة في الوقوف في وجهه من تتبع، وإما أن تخضع لتلك التبريرات فتبقى «مستغفلة»، وفي كلا الأمرين مشكلة.

إنّ اعتماد مبدأ سيادة التكاذب السياسي واعتبار البعض له نوعاً من «الشاطارة» السياسيّة أمر خطر من شأنه أن يربك البناء الاجتماعي ويزرع البلبلة والتضليل في النفوس، ويحوّل أيّ مجتمع إلى مستنقع آسن تنمو فيه كلّ الظواهر السليبيّة التي تعمل على قلب الحقائق فتجعل من المجرم بريئاً وتجعل البريء مجرمّاً لا بد من معاقبته.

إنّ من الخطأ أن يغالط الإنسان نفسه في الحديث بما لا يؤمن به أو يتفق معه، خاصّة عندما يكون في موقع متقدم في الشأن الاجتماعي أو السياسي لأنّ ذلك من شأنه أن ينعكس على المجتمع وخاصة النشء الجديد والأجيال الشابة ولذلك فالجميع يتحمّل المسؤولية كل في موقعه من أجل أن نبني وطناً قائماً على الصدق والحق بعيداً عن الخداع والتحريف.

السلطات الثلاث في وجه القانون

لا يمكن أن تسنّ القوانين في أيّ مجال كان من دون الانطلاق من منظومة القيم الأخلاقية والبناء عليها في تشريع الأحكام والقوانين، ذلك أن القيم الأخلاقية لها حاكمية على قلوب الناس بغضّ النظر عن عمل الناس بها أو عدم التزامهم بذلك في واقعهم اليومي.

لا يختلف أحد على أنّ العدل حسن وممدوح وأنّ الظلم قبيح ومذموم ولذلك حتّى يبقى القانون محترماً ونافذاً لأبد أن يتميّز بعاملين:
أولاً: احترامه للأخلاق.

ثانياً: لأبد أن يكون الجميع أمامه سواسية من دون تمييز.

فإذا حصل ذلك يكون القانون مصدر احترام

وتقدير، أمّا في حال فقدان ذلك فإنّ القانون يتحوّل إلى سلطة قمع ومساندة للاستبداد الذي يجعل من القانون غطاءه الذي يسوق عبره انتهاكاته للقانون باسم القانون. وحيث إنّ القانون يُعتبر حجر الزاوية في أي مجتمع فيما يرتبط بتطبيق الحدود والمحافظة على النظم وإرجاع الحقوق للمظلومين وإرساء الحق والعدل فإنّ أيّ خلل قد يحصل في عملية صياغة القوانين أو في عملية التطبيق والتنفيذ سوف يشكّل حالة من الفوضى في حياة الناس وبالتالي سوف ينعكس على طريقة تعاطيهم مع القانون.

ولا شكّ أنّ طريقة فهم أيّ مجتمع للقانون والقيم والأعراف لها تأثير كبير ودور بالغ إيجاباً وسلباً على نهضة ذلك المجتمع أو تخلفه، ومن هنا يمكن ملاحظة تميّز القانون الإسلامي باحترامه للأخلاق واعتبارها أساساً لكلّ عمل حتّى أنّ الرسول ﷺ اعتبرها أهمّ منطلقات رسالته ورسالة من سبقه من الأنبياء عليهم السلام حينما قال ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»^(١).

ومن الضروري الإشارة إلى هذه الرؤية ولو بشكل سريع ومختصر في ظلّ مجموعة من الأحداث التي يدور الحديث عنها في واقعنا السياسي والاجتماعي وهي تلامس ثلاث سلطات رئيسة في منظومة الحكم في بلادنا وهي: السلطة القضائية والتشريعية

والتنفيذية، والتي من المفترض أن تعمل على حماية الحقوق وبسط العدل والمساواة وعدم التمييز، ولكن من خلال حوادث ثلاث سقطت هذه السلطات في الالتزام بالقانون الذي تطالب الناس باحترامه وتطبيقه. والسؤال الذي يطرح نفسه: من أعطى الحصانة للنائب البرلماني؟ ومن أعطى الحماية للوزير؟ ومن أوقف القانون عن التطبيق عندما وصل إلى إدانة سيارة القاضي؟.

ولا شك أن هذا التمييز غير المبرر لأي إنسان عن الآخرين هو ظلم فاحش فليس من العدل أن لا يتساوى الناس في الحصانة أمام القانون، فإن كان هذا القانون نابعاً من ديننا وإسلامنا فلا يستطيع أحد أن يدعي ذلك فقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ»^(١)، كما أن أمير المؤمنين علي عليه السلام وقف أمام قاضيه في قضية معروفة وهو خليفة المسلمين، وإما أن يكون هذا القانون وضعياً لا علاقة له بالدين والقيم إذاً فأين الإنصاف في ذلك مع أن النظم الديمقراطية تعمل على تطبيق القانون حتى على أعلى سلطة موجودة كما حصل في كثير من الدول كأمركا مثلاً حينما وقف الرئيس كلينتون وهو رئيس أقوى دولة

في العالم أمام القضاء حول قضية مونيك لوينسكي المشهورة.

أما في بلادنا فسوف نستعرض ثلاث قضايا حصلت في فترة متقاربة جداً وهي ترتبط بالسلطات الثلاث في بلادنا القضائية والتشريعية والتنفيذية، وهي قضية تدعوا للتأمل.

لقد أوردت الصحف المحلية خبراً عن معاقبة رجل مرور في بلادنا بسبب تنفيذه للقانون حيث سُجن ٢٤ ساعة ظلاماً بعدما خالف سائق زوجة شخصيّة كبيرة اتّضح بعد ذلك أن السيارة تعود إلى زوجة أحد القضاة بالدولة، كما وقفت الحصانة النيابيّة أمام ممثل نائب أمام القضاء ثم وقف الاستخدام السيئ للمجلس النيابي مع ضعفه وهشاشته وقلة حيلته أمام استجواب وزير من الحكومة هذا كله في الوقت الذي تجري فيه محاكمات لمواطنين أو تنتظرهم، ويحكم على بعضهم بالسجن لأنهم لا يتمتعون بالحصانة التي وفّرها القانون الذي ينظر بعين واحدة دائماً في إقامة الحكم على الضعيف بينما يقف عاجزاً أعمى عن القوي وصاحب السلطة والنفوذ.

وفي العرف الديمقراطي فإنّ استقلاليّة القضاء تعتبر معياراً للمجتمع الديمقراطي الذي يسوده العدل ويحكمه القانون من خلال فصل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، أما عندنا فكانمّا أجمعت هذه

السلطات في مرحلة متقاربة على تطويع القانون والتلاعب به من أجل مصالح ذاتية وشخصية فُكُست هيبة القانون من جهة وعززت من عدم ثقة الناس في حقيقة استقلالية هذه السلطات وعدم تبعيتها. إنَّ التمييز والامتيازات لأشخاص في المجتمع على حساب بقية الناس هو أخطر مرض تُبتلى به المجتمعات والأمم، ومهما وضعت له المبررات وتمَّ تسويق هذه الامتيازات تحت أية عناوين فإنَّ الخطر يبقى قائماً عندما يشعر أناس أنَّهم فوق سلطة القانون بل قد يكون القانون أداة في أيديهم، بينما على الجانب الآخر يشعر أناس آخرون أنَّ لا قيمة للقانون ولا اعتبار لأنَّه بدلاً من أن يحميهم فإنَّه ينال منهم فقط ويعمل على إلغاء حقَّهم المشروع في الحياة الحرة الكريمة.

إنَّنا أمام هذه الموبقات الثلاث التي حصلت في بلادنا على مرأى ومسمع من الناس جميعاً ومن قبل السلطات التي من مسؤوليتها تشريع القانون وتنفيذ القانون وتطبيقه فعملت على تطويعه وانتهاكه، فإنَّنا بحاجة إلى أن نراجع أنفسنا وحساباتنا وعدم التبجح بشعارات نحن لسنا على قدرها وحجمها.

علينا أن نعمل جميعاً للانتقال ببلادنا من علاقات القوَّة والسيطرة والنزوة والمزاجيات إلى مرحلة أخرى مختلفة مبنية على علاقات القيم والفضيلة والأخلاق

والعدالة والقانون من أجل خلق مناخات صحيّة
وسليمة توفّر للناس فرص الإبداع والتغيير من أجل
الأفضل من دون خوف أو رهبة ومن دون الاختباء
وراء الحصانات والضمانات وغيرها من مظاهر
التمييز المزيّف والكاذب.

لقد صدق ربّنا عزّوجلّ حينما أسس لمسألة التفاضل
والتمييز من خلال حركة سامية يندفع الإنسان في
اتّجاهها فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا
خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ
خَبِيرٌ﴾^(١).

الدولة.. بين الفعل ورد الفعل

بين ما نتمنّاه ونطمح من أجل الوصول إليه وما نعيشه على أرض الواقع توجد أمامنا مسافات كبيرة علينا أن نجتازها بصورة مدروسة ومن خلال تخطيط سليم يعتمد على دراسات موضوعيّة تأخذ بعين الاعتبار جميع الحسابات والأبعاد لكلّ قضية وهدف نسعى إلى تحقيقه، ولن تجدي نفعاً تغطية ما نعانیه من عجز على أيّ صعيد أو ما نشكو منه من قصور أو تقصير أو ما يشكو منه واقعنا من نقاط ضعف أو خلل في الرؤية أو الأداء بأن نقدّم التبريرات أو نقوم بتغطية عجزنا من خلال القفز على الأزمات بدلاً من التوقف عندها أو تحويل الأنظار عن أمهات الأزمات عندنا إلى قضايا ثانوية أو التلاعب بالكلمات والمصطلحات إعلامياً، ثمّ نغمض أعيننا وكأن الأمور

قد عولجت وحصلنا على أفضل الحلول، لأنّ ذلك وهم كبير ما يلبث أن ينقشع لنرى أنفسنا أنّنا لا نزال نراوح مكاننا في أسوء الأحوال، وإلاّ فإنّ الحقيقة أنّ من لا يتقدم يقف، ومن يتوقف أمام زمن متغير ومتحرك بشكل رهيب خصوصاً في عصرنا فإنّه سيجد نفسه في آخر القافلة وهو ما لا يتمناه أحد أبداً.

يأتي هذا الكلام في ظلّ الأسلوب الذي نعالج به قضايانا، إذ تعتمد الدولة على ردود الفعل أكثر ما تفكر في التخطيط للمستقبل، وقد أشرت إلى هذا الموضوع سابقاً، إذ إنّهُ عندما تحدثت التقارير في دراسة موضوعيّة عن ضرورة إصلاح سوق العمل وحذّرت من كارثة وطنيّة تنتظر أبناءنا وبلادنا، حيث إنّ الخلل الموجود سيؤدي إلى وجود بطالة رهيبة تصل إلى أكثر من ٨٠ ألف عاطل عن العمل، عندها كان المفترض من الدولة أن تتعامل مع هذه الدراسة بصورة جديّة وتعتبر ذلك تهديداً للسلم والاستقرار في بلادنا فتعلن الاستنفار في مرافق الدولة كافة من أجل ألاّ تحصل الكارثة، ولكن للأسف ذهبت الدراسة وورشة العمل التي أُقيمت من قبل متخصصين في قضايا الاقتصاد، وبدلاً من التعامل مع الأمور بجديّة من خلال تقييم الأوضاع وعمل اللازم، كان التفاعل بارداً سوى ما حصل من تصريحات ووعود لا ترتقي حتّى إلى ما بُدّل من جهود وإمكانات من أجل إقامة

تلك «الورشة».

وأمام هذه اللامبالاة وعدم الجدّة استفاق الناس على تقارير صحافيّة تشير إلى أنّ عدد العمالة الهندية فقط الموجودة في البحرين قد وصل إلى نسبة مذهلة بما يعادل ثلث سكان البحرين (٢٦٣ ألف هندي) ويتمتعون بالرعاية الصحيّة الشاملة وليس هناك من غضاضة، ولكن المشكلة أن بلادنا تعاني من الفقر والبطالة فكيف يتفق ذلك؟ ناهيك عن الاستمرار في تجنيس منظم مرتبط بتوظيف ورعاية في ظل تردّد واضح للأوضاع من الطبيعي أن يترك آثاراً سلبية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي فينعكس في صورة تحذيرات وصيحات استنكار من قبل أطراف متعددة في الساحة، ولكنها لم تجد آذاناً صاغية كسابقاتها من الأصوات التي أتت من مصادر تمثل مواقع متقدمة في الدولة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنّما انعكست حالة التذمر والسخط إلى حالات من الاحتجاج الشعبي أثارت جدلاً في الساحة بين من اعتبرها حقّاً مشروعاً في التعبير عن الرأي ومن اعتبرها حالات عنف وفوضى مع الإجماع على أن أي عمل سياسي ينبغي أن يتصف بالسلميّة والأخلاقيّة مهما كانت الظروف.

وبدلاً من تقييم الأمور بموضوعيّة وعدم عزل أيّة قضية عن سياقاتها الطبيعيّة والنظر إلى المسببات

التي أفرزت هذه الحالات تمّ التعامل من خلال ردود الفعل كالعادة وهو ليس الحلّ الطبيعي في مثل هذه الأمور، إذ إنّهُ بدلاً من تصحيح المسارات ستتعقّد الأمور أكثر، وهذا سيدفع باتجاه أحد أمرين: إمّا التشنج والمزيد من التوتر بلا داع، وإمّا باتجاه الحل القمعي أمنياً أو إعلامياً من خلال التهويل أو اجتماعياً من الضغط والتهويل أيضاً، ولكن من المؤكد حتماً أن الناس سيستفيقون مرة أخرى على واقعهم السيئ لكي يقولوا ما الذي حصلنا عليه وما الذي قدّمته لنا الدولة من حلول للخروج من مشكلاتنا؟.

إنّنا بحاجة ماسّة إلى تغيير في طريقة التفكير من خلال اعتماد بل تبني التخطيط في مواجهة أزمتنا، خصوصاً الحادة والمقلقة منها، بدلاً من الاكتفاء في حال تفاقم أيّ أزمة بردود فعل ليس فقط لا تعمل على حلّ الأزمة وإنّما قد «تزيد الطين بله» كما يقول المثل الدارج.

كيف نبني الدولة المعاصرة؟

في طريقنا نحو التنمية فإننا بحاجة إلى تطوير النظام السياسي حتّى تكون لدينا القدرة على مواجهة التحديات من جهة، وحتّى نستطيع أن نواكب المتغيرات من جهة أخرى، إذ إنّه من غير المعقول أنّا وفي القرن الواحد والعشرين وفي ظلّ هذه التحوّلات العالمية الكبيرة لا نزال نفكر ونعمل بطريقة قديمة. إنّ ترديد بعض المصطلحات أو استخدام شعارات جديدة لن يغيّر من واقعنا ما دامت العقليّة لم تتطور باتجاه الاستفادة من التجارب البشريّة الناجحة وأخذ العبر والدروس منها، وحيث تنكشف لنا أمام كلّ قضيّة الثغرات الكبيرة التي يعاني منها النظام السياسي في بلادنا.

إننا بحاجة إلى بناء أرضيّة متينة يقوم عليها نظام

سياسي متطور لا يستطيع فقط أن يعالج المشاكل المزمنة التي تعاني منها البلاد على مدى عقود وإنما ينهض ببلادنا إلى مصاف الدول المتقدمة في عالم اليوم، إذ إنَّ التداخل بين مفهوم ووجود الدولة والسلطة أفرز لنا مجموعة من الالتباسات التي تركت آثاراً سلبية على مختلف الصعد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبالتالي غياب قضية التنمية، وللخروج من هذه الإشكالية فإنَّنا بحاجة إلى ترسيخ ثقافة سياسية واعية ونزيهة قائمة على قيم الدين والأخلاق والأعراف الإنسانية النبيلة حتَّى نستطيع الخروج من أتون الصراعات والنزاعات وحالات الشك.

ينبغي أن نتجاوز مرحلة السلطة التي تدفع باتجاه التسلط والهيمنة من خلال قوَّة وصلاحيات سلطة الطائفة أو العرق أو العشيرة أو الحزب أو الأنا وهو ما يدفع إلى التناقض والتصادم، ولكي نتجاوز ذلك فإنَّنا بحاجة إلى تشكيل الدولة الحديثة القائمة على تداوليَّة الرأي من أجل صياغة وعي اجتماعي من جانب، وعلى تداوليَّة السلطة من أجل بناء وطن قوي من جانب آخر.

وتشكِّل الدولة أحد أبرز ظواهر الحياة الاجتماعيَّة المعاصرة وقد اهتم الفكر الإسلامي بمسألة الدولة واعتبرها أحد الأركان الأساسيَّة في البناء الاجتماعي، وحثَّ الناس على الاعتراف بحقوق بعضهم البعض

على كل صعيد في حياتهم العامة، وعدم الاحتكام والتفضّل إلى العرق والنسب والعشيرة وإنّما إلى الكفاءة والنزاهة والفضيلة «التقوى» وأشار القرآن الكريم إلى ذلك في قول ربّنا عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١).

إنّ إدارة أمور البلاد في أيّ نظام سياسي سليم تعتمد على الآراء العامة للناس بدلاً من التفكير نيابة عنهم لأنّ ذلك خلاف للفطرة وللطبيعة البشريّة إذ يتسبب إمّا في فقدان الناس لإبداعهم وبالتالي يتحولون إلى مجموعة من الخاملين و المأمورين، أو أنّه يتسبب في حصول نزاعات وصراعات تؤدي إلى شلّ المجتمع وإضعافه وقد أوصى ربّنا عزّوجلّ نبيّنا الأكرم محمد ﷺ: ﴿فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ، لُسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ﴾^(٢) في إشارة إلى أنّ دور الأنبياء هو التحفيز والتذكير، وهو الذي يقول عنه الإمام علي عليه السلام في سياق حديثه عن هدف انبعاث الرسل ﷺ: «ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجّوا عليهم بالتبليغ،

ويشثروا لهم دفائن العقول»^(١).

إنَّ السلطة إذا لم تتحول إلى دولة عصرية فستبقى عبأً كبيراً على عملية التنمية والنهضة في أيِّ مجتمع وخطراً يهدد البناء الاجتماعي، ولذلك تسعى الدول المتقدمة في عالم اليوم لتعزيز مفهوم الدولة بصورة دائمة من خلال تداولية الرأي والسلطة والبحث عن خيارات جديدة من أجل تطوير دائم لأنظمتها السياسية مع ما وصلت إليه من تقدّم صناعي وتقني، بينما لا نزال نعيش في حالة الشك ودوامة القوانين المقيّدة والتفكير المضاد بدلاً من التفكير التكاملي، وبينما تجاوز العالم قضية الـ«نعم» أو الـ«لا» فهم يتكلّمون عن خيار ثالث أمام الـ«نعم» أو الـ«لا» أو عن خيارات أخرى، نبقى نحن دائماً وكأننا بلا حول ولا قوّة وكأننا في لعبة «الغميضة» أو في لعبة اليانصيب فأنت وحظّك.

يأتي هذا الكلام في سياق الانتخابات النيابية القادمة، حيث إنّنا بحاجة للخروج من دائرة السياسات الكيديّة أو تسجيل النقاط والعمل على إصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا الواقع السياسي المتردي، فلا المقاطعة ولا المشاركة في البرلمان هي الحل السحري لأزمة البطالة والإسكان والاختلاسات والنهب والتمييز وغيرها، ويا ليتها كانت كذلك وإنّما

المشكلة ترتبط بمدى قدرة النظام السياسي على تحمّل المشاركة الشعبيّة في صياغة القرار في بلادنا من خلال إطارات متعددة فهل يمكن للبرلمان أن يقوم بذلك؟ إنّ الجواب لا يكمن في ردّ النخب السياسيّة التي سوف تدخل إلى مجلس النواب القادم وربما ليس في تصويت الناخبين وإنّما في النتائج التي سوف يحصل عليها الناس لاحقاً من زيادة في الأجور إلى سكن لكلّ مواطن إلى وظيفة لكل عاطل إلى سيادة الدولة على الأراضي والشواطئ إلى التمييز والقائمة تطول، ويمكن أن يختصر البرلمان كلّ هذه العناوين فيعمل على تحقيق إنجاز تاريخي في بلادنا حينما يحقّق وجود الدولة ويهزم منطق السلطة.

”

إن بقاء الكثير من القضايا العالقة في
الوطن يكشف بشكل كبير عن حقيقة
مهمة وهي غياب الدولة بمعناها المدني
في بلادنا؛ حيث أنه لا يكفي أن نتوسل
بالمظاهر الخارجية لكي نتشبه بالدول
المتقدمة ديمقراطياً بينما تفتقد حياتنا
السياسية لأي معنى متصل بالحرية
والعدالة والكرامة والمساواة..

“

الناس أو الدولة؟

يشكّل غياب الدولة حالة من القلق من السهل أن تنعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتتركب الواقع السياسي الذي يظلّ في حالة من التجاذبات والمناكفات التي تأخذ طابع الديمومة والاستمرار حتى تكاد تبدو وكأنّها قدر لازم أو حتميّة لأبدٍ منها، ولا فرق بين غياب الدولة أو وجود دولة ضعيفة أو فاشلة حيث إنّها تشكّل العامل الرئيسي للكثير من المشاكل اليومية للناس الذين يتوقعون حلّ مشاكلهم وأزماتهم ولكن انتظارهم يطول من دون جدوى أو حلول حقيقةً وهذا ما يدفع الناس للتذمر والسخط وربما يصل الأمر بالبعض من الناس إلى حالة من الإحباط تصل إلى حد أنّهم لا يثقون بالسلطة أو الدولة. من هنا تبرز أهمية بناء الدولة القادرة على بناء

الثقة عند الناس من خلال حضورها القوي في حياتهم وذلك بالعمل على معالجة قضاياهم ووضع الحلول لأزماتهم وتحقيق أمانهم وتطلّعاتهم من خلال الإنجاز والتحقيق على أرض الواقع من دون الحاجة للاختفاء وراء الشعارات أو الوعود البرّاقة، فتتعزيز الثقة إلى درجة كبيرة من الانسجام الذي يولّد الإبداع على كلّ صعيد فيرى الناس في الدولة حاضناً ورافداً وحافزاً، وهذا يدعونا للبحث في مناحات التغيير الحقيقية التي تحمل معها الأمل الذي ينتظره الناس وهذا يقودنا إلى مجموعة من القضايا المهمّة التي ينبغي الالتفات إليها:

أولاً: إنّ العامل الأساسي في بناء أيّ مشروع هو نوعيّة الثقافة التي يتأسس عليها ذلك المشروع، وعليه فإنّ بناء الدولة بحاجة إلى ثقافة حيّة تنطلق من منظومة القيم السامية دينياً وإنسانياً حيث كرامة الإنسان وحقّه الطبيعي في الحياة الحرّة الكريمة من دون تمييز أو تفاضل إلّا من خلال العمل والعطاء والكفاءة وليس من خلال عصبية أو أهواء تجعل الناس بعيدين عن بعضهم البعض، وتصنع الحواجز الماديّة والمعنويّة بينهم فتتشكّل جدراناً عازلة لا يخترقها النظر أو السمع وتتحوّل فيها الدولة إلى حالة أشبه «بالمافيات» التي تتصارع على مواقع النفوذ والسلطة والمال ويضيع فيها المواطن البسيط.

ثانياً: إنّ الدولة تتشكّل من مجموعة من القوانين والضوابط والتشريعات والمؤسسات التي تنظم حياة الناس ومعاملاتهم وتعالج قضاياهم، ولكنها في نفس الوقت ينبغي أن تستوعب الجميع من دون استثناء فلا يمكن بناء دولة قادرة وقوية في ظلّ تمييز عرقي أو مذهبي أو فوارق طبقيّة فاحشة، فتتقسم المؤسسات والإطارات والكيانات إلى ملكيات خاصّة، وتقوم الواسطة والقرابة والنسب والمحسوبيات محل الكفاءة والعلم والمعرفة، ويتحوّل الولاء من القيم إلى المسمّيات والأشخاص، وتتحوّل القوانين إلى آلة عمياء تطبق في مكان بينما لا يوجد لها أي قيمة في مواقع أخرى، وتتحوّل المعايير بقدرة قادر من النظام والحق إلى حالة الفوضى والتخبط.

ثالثاً: إنّ بناء الدولة يقوم على التقريب بين الناس والعمل على زيادة مساحة التواصل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بينهم؛ حيث إنّ الدولة القادرة هي التي تعمل جاهدة على إسعاد الناس وتحقيق طموحاتهم من خلال عيش مستقر وتواصل قائم على المحبة والاحترام من خلال اعتماد معايير صالحة ومقومات متينة في بناء الدولة تؤدي إلى التنمية والبناء، فلا تتقسم البلاد والعباد بشكل يؤدي إلى تقسيم الناس على أساس الطائفة أو المذهب أو الانتماء أو العرق أو ما أشبه، وهو ما يؤدي إلى خلق

مساحات شاسعة بين أناس يعيشون على مسافات متقاربة جغرافياً وحسابياً ومادياً ولكنها بعيدة كل البعد على الصعيد المعنوي والنفسي.

رابعاً: إن الدولة مهما بلغ حجمها ومكانتها فهي أقل وزناً وقيمة من أيّ إنسان في المجتمع بل إنّ قيمتها تكمن في نظام اجتماعي وسياسي تعاقد عليه الناس لخدمتهم وتحقيق مصالحهم جميعاً بلا استثناء، ولذلك فإنّه ليس من المنطق ولا من العقل أن تتحوّل الدولة إلى أمر مقدس قبال الإنسان الذي كرّمه ربنا عزّوجلّ حيث يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾^(١) ولذلك فإنّه من البديهي أن تكون الدولة كنظام سياسي واجتماعي في خدمة الناس وإلا فقدت أساس وجودها وفلسفة بنائها، وهذا ما يدعو إلى التفكير الدائم في تطوير الدول أنظمة وقوانيناً وتشريعات سياسيّة واقتصاديّة بما يخدم مصالح البلاد والعباد.

هذه الأمور هي مجرد استشارات عقلية نحن بحاجة إليها إضافة مع ما يُطرح من قبل الآخرين على الصعيد النظري والعملي لكي نرتقي بواقعنا الصعب والمتخلف في زمن معقّد علينا اللحاق به حتّى نكون ضمن دائرة الحضور على الأقل حتّى لا نبقى رقماً قد يُعتنى به من قبل الآخرين.

الحاجة إلى قيام الدولة

كلّما ارتقى المجتمع في فكره وثقافته وتطلّعاته
كلّما كانت لديه القدرة على تطوير نظامه الاجتماعي
والسياسي نحو الأفضل، وهذا ما يظهره التمايز
الواضح بين مجتمعات وصلت إلى مراحل متقدمة
على صعيد النظم السياسيّة والاقتصاديّة، وقطعت
شوطاً واسعاً في مجال التكنولوجيا وغزو الفضاء،
وبين مجتمعات تعيش في آخر الركب الحضاري في
حالة من الاستهلاك والاعتماد على الآخرين، وما
صنع الفارق هو اعتماد العلم والمعرفة والكفاءة بينما
في الطرف الآخر اعتماد العاطفة والتمنيّات وشتان
بين المنهجين.

إنّ الحاجة أصبحت ملحّة اليوم للارتقاء بصورة
المجتمع مضموناً وشكلاً من خلال بناء الدولة الحديثة
التي تعبّر في أنظمتها عن شعور عميق وتفاهم

مشترك بين أفراد المجتمع، وعلاقات بين مختلف المكونات الاجتماعية على أسس أخلاقية وإنسانية تقوم على التكافؤ والتنافس الشريف والتعاون لما فيه مصالح الناس جميعاً، وهذا بحاجة للخروج من الدوائر الضيقة والمصالح المحدودة وتجاوز حالة التمحور ضمن الأنظمة الأسرية أو القبلية والانفتاح على مفهوم الدولة الحديثة التي يتساوى فيها الناس جميعاً بعيداً عن التعصب لقضية اللون والعرق والتقاليد وما أشبه.

إنّ بناء الدولة الحديثة من خلال نظم اجتماعية وسياسية تعمل على تعزيز الترابط والأواصر بين الناس وتحقيق حاجات الناس مادياً ومعنوياً وتحقيق حالة وطنية جامعة، قد يسهم بشكل كبير في الوقوف أمام النزاعات والصراعات على النفوذ والسلطة ويؤمّن الاستقرار بشكل كبير لكي ينطلق المجتمع في رحاب العلم وآفاق المعرفة لتحقيق التطلّعات في مجال التنمية والرفاه والازدهار.

إنّ التجارب العالمية وما وصل إليه العقل البشري من نماذج على صعيد بناء الدول وتنظيمها قد لا يكون بطبيعة الحال هو النموذج الأمثل وليس هو نهاية المطاف، ولكنّه بلا شك يمثل علامة فارقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفارق الكبير بين ما تحقق على صعيد الدولة الحديثة التي أخذ بها البعض من المجتمعات

في عالم اليوم والتي تشكّل حالة متقدمة في قدراتها وأنظمتها وإمكانياتها ولا يحتاج أيّ مراقب لمزيد من الجهد لكي يلاحظ الفارق بينها وبين مجتمعاتنا التي لا تزال حتى اليوم تعاني من غياب الدولة وإن وجدت بالشكل والصورة والادعاء ولكنها -والحقيقة ينبغي أن يقال- فارغة من المضمون.

وفي عالم اليوم الذي اختزل المسافات والمساحات الزمانية والمكانية إلى درجة أصبح يقال أن العالم تحوّل إلى قرية كونية صغيرة، فإننا لسنا بدعاً من المجتمعات ولا ينبغي أن نكون بدعاً من الأنظمة والدول، وإنّما ينبغي أن نتعلّم مما حولنا خاصة ونحن الأضعف والأحوج وأن نعتبر مما استفاد منه غيرنا فوصلوا إلى ما وصلوا إليه في شتّى المجالات، وأن نعمل على الارتقاء بنظامنا السياسي لكي يتحوّل إلى دولة حديثة تتشكّل فيه السلطة من خلال نظام قائم على تداول سلمي للسلطة، ونظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون فيه الناس هم المحور الأساسي من خلال شراكة سياسية حقيقية في صناعة القرار تؤمن للناس سبل الحياة الحرة الكريمة.

إنّ قيام الدولة بحاجة إلى الكثير من التوضيحات والتنازلات والتفكير المشترك الذي يقود إلى عمل مشترك بين الفرقاء والمتصدين كافة على صعيد

الواقع السياسي بعيداً عن مواقعهم ومواقفهم، ولابدّ لنا من الخروج من واقع قد يراه البعض «مأزوماً» بينما ينظر إليه آخرون على أنّه طبيعي ولكن الأكيد أنّه واقع «جامد» إذ ليس من الطبيعي ونحن نعيش في القرن الواحد والعشرين لم نصل بعد إلى درجة من القدرة على إدارة متقدمة لمجتمع صغير ضمن حدود جغرافيّة صغيرة أيضاً ولكن مشاكله وصل بها الحال إلى أن تتحول إلى قضايا أبعد من محلّيّة وداخلية فأصبحت يتحدّث عنها القاصي والداني، إن كان في مجال حقوق الإنسان في البحرين أو في مجال حاجات المواطن البحريني سكناً ومعاشاً وربّما يكون الحبل على الجرار لا سمح الله.

إنّنا بحاجة للقيام بخطوات سياسيّة وإعلاميّة لتسليط الضوء على عنوان رئيسي هام ومؤثر في واقعنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهو الدولة ومكوّناتها ومتطلّباتها، ومقارنة الواقع الذي نعيشه من دون خجل أو تملّق أو خوف حتّى لا نبقى حبيسي الأزمات والجمود والمبررات التي تلعب على وتر العواطف والمشاعر ثمّ ليس وراء ذلك أيّ حراك أو نتائج في الحاضر ولا في المستقبل المنظور.

وأنا هنا أدعو الجميع لاستثارة عقولهم وأذهانهم بعيداً عن التعصب أو الانحياز لكي نصحح المسارات في بلادنا من أجل مستقبل واعد لنا ولأجيالنا القادمة.

بين مشروع الدولة والسلطة

لا شكّ أنّ المجتمع البشري تطوّر كثيراً فيما يرتبط بتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال التأسيس لنظام الدولة التي تقوم بتنظيم شؤون الناس والعمل على سدّ احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم، ومع أنّ الكثير من الأفكار والتصورات والتنظيرات قيل فيما يرتبط بشأن الدولة وماهيّتها ومشروعيتها وحدود سلطتها، إلّا أنّ الجدل والبحث لا يزال مفتوحاً سواء بالنسبة للأفكار المطروحة أو الآليات والتطبيقات والممارسات الإدارية والسياسية، وهو أمر طبيعي إذا ما ربطناه بضرورة البحث المستمر عن الحالة الأفضل والأمثل خاصة مع التفاوت الكبير بين مجتمعات استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً في الطريق لبناء دولة القانون

والمؤسسات، فأوجدت لنفسها مكانة متميزة في عالم اليوم على الصعيد السياسي والعلمي والاقتصادي، وبين مجتمعات لا تزال غارقة في البحث لنفسها عن واقع ينتشلها من الجمود والتخلف.

وقد يكون من الظلم أن يتم إطلاق اسم الدولة عليها إذا ما أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار مفهوم الدولة بما هو مطروح من مفاهيم وتصورات قيلت في هذا المجال من قبل البعض من علماء النفس والفلسفة والاجتماع والقانون. فمثلاً يرى ماكس فيبر أنّ السياسة هي تدبير الشأن العام وتسييره وما الدولة إلاّ تعبير عن علاقات الهيمنة القائمة في المجتمع، بينما يرى هوبز أنّ الدولة تنشأ ضمن تعاقد إرادي وميثاق حرّ بين سائر البشر حتّى ينتقلوا من حالة الطبيعة -حرب الكلّ ضدّ الكلّ- إلى حالة المدنيّة، وبذلك ستكون غاية الدولة هي تحقيق الأمن والسلم في المجتمع. أمّا سبينوزا فيرى أنّ الغاية من تأسيس الدولة هي تحقيق الحرّيّة للأفراد والاعتراف بهم كذوات مسؤولّة وعاقلة وقادرة على التفكير وبالتالي تمكين كلّ مواطن من الحفاظ على حقّه الطبيعي في الوجود باعتباره وجوداً حراً، لكنّ هيجل يرى أنّ مهمّة الدولة هي أبعد من ذلك وأعمق وأسمى فالفرد في رأيه يخضع للدولة وينصاع لقوانينها لأنّها تجسّد فعلياً الإرادة العقلانية العامة، والوعي الجماعي القائم

على الأخلاق الكونيّة، لأنّها تدفع بالمرء للتخلّص من أنانيّته بحيث ينخرط ضمن الحياة الأخلاقيّة، فالدولة في نظره هي أصدق تعبير عن سمو الفرد ورفقيّه إلى الكونيّة فهي بذلك تشكل روح العالم.

وتبنّى الإسلام رؤية متقدمة في بناء المجتمعات والتأسيس لأعراف اجتماعيّة وأخلاقية وصياغة نظم سياسيّة قائمة على التكافؤ والعدالة والمساواة والعلاقات الإيجابية بين الناس، فمن حيث التكافؤ وضعت قيمة التقوى والسعي حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١)، ويقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ، وَأَنْ سَعِيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ﴾^(٢)، ويقول الرسول الأكرم ﷺ في تعبير رائع عن المساواة: «الناس سواء كأسنان المشط»^(٣) وفيما يرتبط بالتوزيع العادل للثروة يقول الرسول الأكرم ﷺ: «الناس شركاء في ثلاث: النار والماء والكلاء»^(٤)..

إنّ بناء الدولة بحاجة إلى رؤية أولاً، وهذه الرؤية ينبغي أن تتحوّل إلى ثقافة لا ترتبط بالتنظير أو الشعارات فقط بقدر ما ترتبط بالسلوك والممارسة

١ - الحجرات : ١٣

٢ - النجم : ٣٩-٤٠

٣ - ميزان الحكمة - ج ٤ - الصفحة ٣٣٩٤

٤ - جامع أحاديث الشيعة - ج ١٨ - الصفحة ٤٦٩

والقدرة على ضبط النوازع النفسية والذاتية من الاندفاع وراء الاستئثار والهيمنة والغلبة، وإلا تحول مشروع الدولة الى حالة من التسلط والإقصاء والاستفراد بالحياة السياسية وإقصاء الناس عن القيام بدورهم في المشاركة في القرار واستثنائهم من المفاصل الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تقليص المساحات المتاحة من الحريات وبالتالي سوف ينسحب ذلك على تدني الوعي السياسي والقدرة على الفاعلية الحقيقية للناس في ساحة الواقع السياسي، وقد يتحول الناس إلى أشبه بمجاميع بشرية تابعة وخاضعة وفاقة للإرادة وهو ما يحول دون تحقيق الإبداع وتحقيق التطلعات.

إن الطريق لبناء الدولة القادرة والحاضنة لكل الشرائح الاجتماعية واستيعاب العقول من خلال تفعيل دور الشراكة لأن «أعقل الناس من جمع عقول الناس إلى عقله»، وتقاسم مساحات النفوذ والتوزيع العادل للثروة، والمحافظة على مساحات الحريات التي يتنفس من خلالها الناس هو أمر في غاية الصعوبة وهو يمثل تحدياً كبيراً أمام مشروع الدولة، ومن السهل جداً أن تتحول دولة إلى سلطة إذا ما افتقدت القدرة على إدارة التوازن بين هذه المفردات، وهو ما يؤدي الى وجود انتكاسات كبيرة في بناء مجتمع قادر على التميز والعطاء.

إنّنا بحاجة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى
لتقييم أمورنا بموضوعيّة بعيداً عن الانفعالات وعن
التشنجات وحالة المزاجيات الحاكمة على البعض،
وبعيداً عن حالات التملق والتزلف عند البعض من
أصحاب النفوس الضعيفة، كما إنّنا بحاجة أيضاً إلى
التحكم في انفعالاتنا وتأثير حالات اليأس والإحباط
التي تتحكم في البعض، فبين هذه التباينات تكمن
الكثير من نقاط الضعف والجمود التي تحيط بواقعنا
اليومي الذي مهما حاول البعض تلميعه وإضفاء
كلمات الإطراء والمدح عليه فإنّه يبقى عاجزاً ليس عن
مواكبة ركب المتغيرات العالمية وحسب، وإنّما حتّى
على مستوى واقعنا المحلي المحدود.

”

لأبد أن يعي الجميع أن الحل يكمن في وجود الدولة القادرة على حماية الناس جميعاً من دون استثناء أو تمييز بين شخص وآخر مهما كان اسمه أو لونه أو جنسه؛ ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا في ظلّ دولة القانون والمؤسسات الحقيقية التي تقوم على أسس المساواة والتوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص ضمن منظومة الأخلاق والقيم الدينية والإنسانية الراقية..

“

رؤية في بناء النظام السياسي

ربما يكون بناء الأنظمة السياسيّة من أكثر القضايا تعقيداً وصعوبة، وهو أمر طبيعي نظراً لتعدد التوجهات والميول والآراء والاختلافات الموجودة في داخل المجتمع الواحد، ولكن هذا الأمر في نفس الوقت يعطي إجابيّة كبيرة وحافزاً من أجل العمل على تطوير النظام السياسي والارتقاء به لكي يكون موقعاً يستطيع أن يوجد حالة من التوافق الاجتماعي والسياسي بين الناس عليه، سواء في حده الأعلى أو على الأقل في الحد الأدنى فيما يرتبط بتحقيق الآمال والتطلّعات التي يسعى المجتمع لتحقيقها والوصول إليها، ولذلك تتمايز الأنظمة السياسيّة في قدرتها على مواكبة المتغيّرات والتحوّلات الاجتماعيّة والسياسيّة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وليس هذا

فحسب وإنّما يظهر تميّز هذه الأنظمة بقدرتها على الاستجابة لمتطلبات الساحة والتجاوب مع حركة الناس وتطلّعاتهم والقدرة على فهمهم واستيعاب توجّهاتهم من أجل بناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

إنّ من أكثر الأمور تعقيداً أن يتحوّل النظام السياسي إلى «وصي» على الناس بدلاً من أن يكون «حاضناً» وهذا الأمر يحدث فرقاً كبيراً في الأداء على الصعيد السياسي والاجتماعي؛ إذ إنّ حالة الوصاية قد تتحول إلى حالة من السيادة وهذا يؤدي بمرور الزمن إلى إفراز مسافة «نفسية» و«مادية» بين النظام والناس فيرى النظام نفسه «سيداً» على الناس الذين عليهم أن يتّبعوه وينقادوا له وإلاّ فهم خارجين عليه، وهذا ما يحوّل الناس إلى مجرد أدوات ليس لها رأي، وبدلاً من أن يكون الناس «شركاء» يتحوّلون إلى «أتباع»، بينما ينبغي أن يتحوّل النظام السياسي إلى «مستثير» للعقول و«محفز» للهمم و«مستنفر» للطاقات، وهو ما يدفع باتجاه التنافس الخلاّق ويولّد الإبداع ويحرّك العقل والفكر، وقد أشار القرآن الكريم في لفظة رائعة إلى أهميّة هذا الأمر حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(١)، فمع أنّنا نؤمن بأنّ الله عزّوجلّ قد أعطى للرسول الأكرم ﷺ الولاية

التكوينية والتشريعية إلا أن هذا التوجيه الإلهي يعبر عن دقة عالية في صياغة الشخصية الإنسانية بطريقة راقية وفي ذلك عبرة لمن أراد أن يعتبر.

إن التمايز بين الأنظمة السياسية يبرز بشكل أكبر في قدرة هذه الأنظمة على صناعة الفرص وتوفيرها للناس بشكل متساو ومتكافئ من دون تمييز ومن دون أية محسوبيات، وهو ما يصنع الفارق بين المجتمعات المتقدمة وغيرها من المجتمعات المتخلفة التي لا ترى لنفسها سوى فرص «ضئيلة» وقد لا ترى مطلقاً في أسوأ الأحوال والعياذ بالله، وهذا ما يدعو الكثير من أفرادها للهجرة بحثاً عن واقع أفضل ويتوضح خطورة ذلك إذا عرفنا مثلاً أن ٥/٣ العقول العربية تهاجر إلى الغرب بحثاً عن مستقبل أفضل على الرغم من كل الصعوبات والتحديات، ولكنها حقيقة مرّة وقاسية ويعاني الناس منها كثيراً، ولك أن تتصور أن الناس مثلاً في البحرين «الجزيرة» التي تحيط بها السواحل من كل الجهات وإذا بها تتحول إلى جزيرة بلا شواطئ وهو عنوان يصلح لأن يكون اسماً لفيلم ولكنه واقعي وليس مجرد حكاية؛ فإذا كانت السواحل قد صودرت بنسبة ٩٧٪ وهي قضية ظاهرة للعيان، وكذلك قضية الأراضي والمساحات الشاسعة التي من المفروض أن تقدم للناس بدلاً من افتعال أزمة الإسكان فإن ذلك يكفي لكي يعبر

عن غياب الفرص أمام الناس في القضايا الأخرى التي قد تكون معقدة خاصة إذا ارتبط الأمر بالمال وحسابات الأرقام والميزانيات، وقد يكون أكثر تعقيداً فيما إذا ارتبط الأمر بدهاليز السياسة والشراكة في صناعة القرار خاصة إذا ما تمّ العمل على «تقديم» أو «تشكيل» إطارات تحمل عناويناً برّاقة ويُنار حولها الكثير من الضجّة والزوابعات من أجل التأكيد على حضورها بينما هي في الواقع مجرد إطارات خاوية لا تعدو كونها أكثر من مرافق «تابعة» تستنزف من أموال الناس أكثر مما تعطيهم وتقدم لهم، وهذا الأمر ينطبق على المجالس الصوريّة وغيرها من إطارات ومسمّيات تعبّر عن واقع سيّء عاجز عن توليد الفرص وإتاحتها بين يدي الناس الذين يشكون من ضيق اليد ومن ضيق الساحل ومن ضيق الوظيفة ومن ضيق السكن ومن ضيق القرار ومن الطبيعي أن يقود كلّ ذلك إلى شيء من ضيق الصدر، ولكن حفاظاً على صدور الناس أنصح الجميع بالأمل والتفاؤل دائماً فالرسول الأكرم سيدنا محمد ﷺ يقول: «تفاءلوا بالخير تجدوه»^(١) بينما يقول الشاعر الطغرائي:

أعلل النفس بالآمال أرقبها

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل

أزماتنا بين السياسة والأمن

تكشف الأحداث والأزمات التي تمرّ بها بلادنا عن مجموعة من الحقائق لا بدّ من قراءتها والتوقف عندها بطريقة معمّقة ومدروسة للخروج برؤى يمكن أن تساهم في صياغة واقع سياسي أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات والتحديات، فالملاحظ أنّه بعد فترة من التحوّل على الصعيد السياسي والإعلامي تمثّل ذلك من خلال تشكيل الجمعيات السياسيّة والحقوقيّة وإصدار مجموعة من الصحف وإجراء انتخابات بلديّة ونيابيّة، وعلى الرغم من أنّ ما حصل من انفتاح سياسي ليس بمستوى طموح الناس وليس بحجم التحديات والتحوّلات العالمية إلّا أنّه لا بدّ من القول أنّ البلاد دخلت مرحلة أخرى مختلفة. ولكنّ المشكلة التي لا تلوح في الأفق فحسب بل

تبدو آثارها على صعيد الواقع من ممارسات سياسيّة وأمنيّة أفقدت المشروع الذي جاء به ملك البلاد الكثير من الاستحقاقات والمصاديق وربما إذا لم يتم تدارك الأمور بسرعة وجديّة قد تدخل البلاد والعباد في أزمة خانقة، حيث يبدو أنّ البعض لا يزال يعيش هاجس الأمن أكثر مما يعيش هاجس الديمقراطية، وربما لا يزال البعض يرى أنّه يوجد تناقض بين الديمقراطية والأمن، وهذا ما يجعل الأمور تبدو أكثر تعقيداً في كثير من المفاصل اليومية، إذ إنّ علاقة الأمن بالديمقراطيّة قضية حساسة جداً، وتحمل في طياتها مخاطر حدوث انقلابات حقيقيّة على صعيد الواقع العملي.

من هنا فإنّنا بحاجة إلى الالتزام بنور الحكمة والتعقل في تعاملنا مع هذه القضية، فالديمقراطيّة ليست عدواً للأمن كما أنّه لا يمكن أن يُستغنى عن الأمن في المحافظة على الاستحقاقات والمكتسبات، ولكن ينبغي أن نمتلك رؤية واضحة وشجاعة فيما يرتبط بتحديد الأولويّات؛ إذ إنّ الديمقراطية هي من يحقق الأمن وليس العكس، وبمعنى آخر عندما يوجد نظام ديمقراطي قائم على العدل والمساواة والتوزيع العادل للثروة وصيانة حقوق الناس فإنّ هاجس التنمية والبناء والارتقاء بمستوى الناس إلى الأفضل معرفياً وعلمياً واقتصادياً وسياسياً هو ما

يحقق الأمن، وبلادنا بحاجة إلى هذه الرؤية القويّة،
إذ تثبت الأحداث أنّنا نعيش في واقع سياسي «هش»
لا يتحمل أبسط «الهزات والصدمات».

ربما تكون الهزة الاقتصاديّة العالميّة هي أحد
الأمثلة في امتحان صعب يتعرّض له الواقع السياسي
في بلادنا، كما أنّ ثقل الإخفاقات السياسيّة الحكوميّة
في معالجة ملفّات حسّاسة كالإسكان والفقر والتمييز
واستعادة السواحل والأراضي والتوزيع العادل للثروة
قد ألقى بظلاله على سياسات الحكومة، وبدلاً من
أن تستنفر الحكومة جهودها في الجانب الإيجابي
حيث البدء في تصحيح السياسات والمسارات وإصلاح
مواضع الخلل والتقصير والفساد فإنّها صبّت جام
غضبها على حركة الاحتجاج والسخط الشعبي، وبدلاً
من أن تشغل نفسها فيما هو أهم وهو إعادة النظر
في السياسات واستنهاض همم أبناء البلد وكفاءاته
وإذا بها تستبدل المعالجات السياسيّة بـ«صدمات»
أمنيّة، وهو ما يتناقض تماماً مع الأسس الديمقراطيّة
والإبقاء على أصول اللعبة السياسيّة حتّى ولو من
خلال هذا المجلس النيابي «القاصر» وهذا ما أدى
إلى ممارسات خاطئة وكما يقولون «زاد الطين بله»،
إذ إنّّه مع كلّ ما يقال عن سياسة الدفاع عن النفس
أو ما أشبه فإنّه لا يجوز بأيّ حال من الأحوال إطلاق
رصاص «الشوزن» القاتل على أطفال لم يبلغوا الحلم

وفي معدل أعمار بين الـ ١١ والـ ١٤ سنة، وليس هناك ما يبرر لاقتحام المدارس والتصرف نيابة عن وزارة التربية والتعليم التي من المفترض وكما هو ثابت في تسميتها أن تقوم بدورين رئيسيين وهما: التربية أولاً والتعليم ثانياً، ولا يعقل أن ينجح الشرطي فيما عجز عنه المدرس المؤهل والمهيأ لهذا الأمر أساساً.

كما أنه ليس من المعقول أيضاً أن ينجح الأمن في إصلاح ما عجزت عنه السياسات لأن المشكلة اليوم في بلادنا أكبر بكثير مما يحاول البعض تحجيمه وتبسيطه وهو ما ينبغي علينا أن نفكر فيه بهدوء وبعقلانية ومن دون أية حساسيات أو تحامل على هذا أو ذاك وإنما أن يتحمل الجميع دوره في عملية الإصلاح من دون أفضلية لأحد على أحد، وهذا يتطلب أن نستمع لبعضنا ولكن بشرط أن نتفق على الحقيقة ونأخذ بها ونعمل على تغيير ما فسد من أمورنا وإصلاح واقعنا متحلين بشجاعة وجرأة من جانب في نفس الوقت الذي نتحصن فيه بالعقل والحكمة وربنا عزوجل يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾^(١).

الأمّن والديمقراطية

لو أنّ أحداً أراد أن يخرج بتقييم موضوعي عن واقع الحال في بلادنا على صعيد الواقع السياسي فإنّه لن يستطيع أن ينفي بالمطلق أنّه لا توجد أيّة تغييرات إيجابيّة، ولكنّه على الجانب الآخر أيضاً لن يمكنه الجزم بأنّ ما هو موجود من متغيّرات يكفي للمضي بالبلاد قدماً للخروج من أزمات معقّدة وكبيرة من الممكن أن تغرق البلد -لا سمح الله- في دوّامات من ردود الفعل التي قد تعصف بالجميع من دون استثناء.

وبعيداً عن مسألة التّفاؤل أو التشاؤم فإنّ الأحداث المتسارعة التي حصلت في الفترة الماضية يمكن أن تمثل إرهابات قد تدخلنا إلى مراحل قد يرتضيها البعض وقد لا يرتضيها البعض الآخر، ولكنّ

الحكمة تدعونا إلى ضرورة أن نفتح نافذة على العقل، فنستثير في نفوسنا الجوانب الخيرة من أجل أن نتقاضى إلى الحق والعدل والضمير بدلاً من الانفعال والتصرف بحالة من الارتجال والاستهداف من خلال الاستقواء بالعوامل المادية التي بدلاً من أن تقرب المسافات ستصنع الحواجز وتولد حالات من الجفوة والصدود والمزيد من انعدام الثقة.

إنَّ أسوأ ما في العمل السياسي هو أن تصل الأطراف إلى طريق مسدود في العملية السياسيّة، وأخطر داء يمكن أن يُبلى به واقع سياسي هو قلة الحيلة أو ضعفها في إيجاد المخارج ووضع الحلول للخروج من المأزق التي تقف عائقاً في وجه العملية السياسيّة، حيث إنَّ ذلك قد يؤدي إلى تشكّل قناعات -لا سمح الله- بأنّ التعاون أو الحوار أو التواصل هي قضايا غير ذات أهمية ولن توصل إلى نتيجة، وقد تتحول القناعات في مراحل متقدمة إلى رؤى تغذي الوضع العام ليس بالضرورة من خلال التلقين أو التوجيه بل ربما من خلال الممارسة الخاطئة للتعاطي مع العملية السياسيّة التي ينبغي أن يتمّ المحافظة على أصول قواعد اللعب من خلالها وصيانة الأعراف والحدود من خلال جميع الفرقاء من دون استثناء.

ولكي نحافظ على أصول اللعبة السياسيّة ينبغي أن يكون الهاجس الأمني بعيداً عن تدخلات غير مبررة

لأنّه لا مكان له فيها، أمّا أن «يُحشَر» الأمن في كلّ صغيرة وكبيرة وتحت دعاوى المحافظة على الأمن والاستقرار أو المحافظة على النظام فإنّ هذا له أثر عكسي تماماً، فبدلاً من المحافظة على الاستقرار فإنّ الأمور سوف تزداد سوءاً وتعقيداً، ذلك لأنّ السياسة حاكمة على الأمن وليس العكس فإذا ما تغيرت المعادلة وأصبح الأمن حاكماً فإنّه لن يوجد هناك أمن ولن توجد سياسة أيضاً وهي مسألة تحتاج إلى تأمل وإلى مراجعة حسابات وتقييم للمواقف بدلاً من الارتجال الأمني الذي يحصل من دون مساءلة أو مراجعة، لأننا جعلنا السياسي مقيداً ومكبلاً ومحاكماً من خلال الأمن بدلاً من أن يكون السياسي رقيباً ومحاسباً للأمن حتّى لا يتجاوز الحدود والضوابط كما يحصل عندنا غالباً في أكثر من واقعة إلى درجة أن الأمور تدفع باتجاه التأزم والتوتر من جديد مع أنّ أصل القضية قد انتفى أو شارف على ذلك.

إنّ التحول إلى واقع ديمقراطي له تحدياته وصعوباته والجميع يعي هذه الحقيقة ولكن ما ينبغي لنا أن نصل إليه هو وضع قواعد وأصول لهذا التحول حتّى لا نجد أنفسنا كلّما واجهنا تحدياً في واقعنا السياسي نشكك في بعضنا البعض والأسوأ أن نشكك في الواقع الموجود هل فعلاً أن ما عندنا هو ديمقراطية أم لا؟.

والحال أنَّه ينبغي لنا كلَّما واجهنا تحدياً جديداً أن نضخَّ المزيد من ثقافة الديمقراطية ونعزز ذلك بمعالجة أيَّة مشاكل تنشأ نتيجةً للممارسات الديمقراطية بالمزيد من الديمقراطية وليس المنع أو التقييد أو التكبيل، فقد يكون من يتولَّى مسؤولية الأمن له مبرراته وهواجسه التي قد تصوِّر له أنَّ الديمقراطية قد تؤدي إلى الفلتان أو عدم الانضباط، ولكن هذه المبررات والهواجس لا ينبغي أن تتحول إلى «كوابح» لانطلاقة الديمقراطية قد تُشوِّه صورة هذه الانطلاقة وبدلاً من أن تعزز ثقة الناس وتعاطيهم الإيجابي قد تجعلهم يفقدون الثقة وبالتالي يديرون ظهورهم لأيَّة مبادرات إيجابية.

إنَّ علينا أن نتكامل مع هذا العالم من حولنا خصوصاً الإضاءات التي أوصلت غيرنا من المجتمعات المتقدمة إلى ما وصلت إليه من تقدم بفضل احترامها لشعوبها وثقتها بهم، فكما أنَّه لا يمكن لنا أن نكون منغلقيين على الصعيد الاقتصادي فإنَّه لا يمكن لنا أن نكون منغلقيين سياسياً وفكرياً حتى نعرِّف على أفضل ما توصَّل إليه الآخرون فنكمل من حيث انتهوا إيجاباً، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «في التجارب علم مستحدث»^(١).

بعيداً عن أيَّة حساسية لا ينبغي للدولة أن تقحم

الأمن في قضايا ليست من شأنه وترك القضايا السياسية للمختصين في ذلك إذا ما كنا جادين في صياغة واقع ديمقراطي سليم، أمّا الاستقواء بالأمن ووضعه في الواجهة عند كل قضية فهو يعني باختصار استبدال مفهوم الديمقراطية المعروفة في عالم اليوم بمصطلح آخر قد يكون «أمنوقراطية» ويمكن أن يسجل لنا كعلامة مسجلة باسم بلدنا.

”

كيف يصل الناس إلى شراكة حقيقية في
القرار بينما لا زال هناك من يشكك في
وطنية المواطن الذي يعيش على أرض
هذا الوطن ويتعاطي معه على أنه مصدر
خطر تجب محاربته وتطويقه؟!!

“

بين صياغة الوعي وصناعة الأمن

لأنّ صياغة الوعي بحاجة لاستثارة العقل فإنّنا نسعى لتسليط الضوء على القضايا المتعددة التي يعيشها الناس من أجل قلب الأمور واستقبال وجوه الآراء لكي يتكل لدينا رأي يتمخّض من خلال تضارب الآراء المتعددة وتقابلها لعلّنا نصل إلى رأي حكيم وراشد يدعم المسيرة الوطنية من أجل خير البلاد والعباد، وعندما نتحدث عن الأمن فلاّن الأمن قضيّة مهمّة لنمو جميع الأمم والحضارات، ولا يختلف أحد على أنّ الأمن من الضروريات التي لا غنى عنها، ومن دونه تصبح أيّ دولة هشة وضعيفة أمام الدول الأخرى التي تطمح في السيطرة وبسط النفوذ.

و الأمن يجب أن يحقق نوعين من الأمان للأوطان: الأمان من الدول الغازية والمستعمرة،

والأمان من المشاكل التي تعرقل تطور البلد من الداخل، ولكي يتحقق الأمن الخارجي لا بد من تحقيق أرقى مستويات الأمن الداخلي لكي تزخر الدولة بالمتطوعين الذين يدافعون عن بلدهم الأم وليس بلدهم بالإعارة أو الاستعارة، أمن الدولة الداخلي يستوجب تمتّع الجميع بمطلق الحرية في جميع مجالات الحياة، فالحرية هبة وهبها الخالق عزّوجلّ لنا، وجاء في القرآن الكريم ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(١)، فإذا كان اتّخاذ الخالق إلهاً خيار الإنسان وليس فرضاً عليه فكيف لإنسان مثله مثل بقية كلّ النوع أن يفتي بحدود غير معقولة للحرية؟.

يقول الرئيس الأمريكي جون ادامز أن «أفضل اختبار لحرية أيّ دولة هو المساحات الأمتية التي تُعطى للشعب ولاسيّما للأقليات»، فعندما يُعطى الناس حريّاتهم، يستطيعون التعبير عما يريدون وهكذا سيتقلّص عدد المعارضين لأنّهم يتمتعون بحريّاتهم، وبالتالي فإنّ النظام في أيّ دولة سوف يتخلّص من أيّ مشاكل ممن يدعون بالمتمرّدين لأنّه لا يوجد أيّ شيء يتمردون عليه، عندما تبدأ الدولة جدّياً بالاهتمام بأمن المواطن من جميع النواحي الاقتصادية فلا يضطر إلى الدخول في مأزق مالي

في كلّ صغيرة وكبيرة في حياته المعيشيّة، والناحية الفكرية فالجميع يعبرون عما يريدونه دون إعطاء أفضليّة لفئة معينة أو طبقة محددة في المجتمع، والحرية السياسيّة حيث تمارس الدولة بأجهزتها أنشطتها بشفافيّة وبأوراق مكشوفة للجميع فلا خوف أو حواجز بين المؤسسات و الناس. عند تحقيق جميع أصعدة الأمن تصبح الدولة في حال من التناغم و الانسجام وتكون بعيدة كلّ البعد عن الاحتقانات و المشاحنات بين الناس في الجولة الواحدة.

من النواحي المهمّة في تحقيق الأمن الداخلي العمل على بناء علاقة احترام و محبة متبادلة بين جميع المكوّنات الاجتماعيّة التي تمثّل الناس في بلادهم بغضّ النظر عن أيّة انتماءات مذهبيّة أو عرقيّة أو طبقيّة، وهذه العلاقة ممكنة الحدوث إذا ما تمّ تبني هذه الرؤية من خلال ترسيخ ثقافة واعية قائمة على الممارسة السليمة على كلّ الأصعدة وليس من خلال شعارات جوفاء لا أثر لها على أرض الواقع، ومن خلال قوانين تجرم التجاوزات و«التطاولات» و«التعديات» التي تحصل من أيّ كان.

علينا أن نتبنّى ثقافة سياسيّة راقية ترتقي إلى أن لا يرى البعض أن أيّ نقد أو مطالبة بحق يشكل نوعاً من أنواع الخطر، لأنّه إذا حصل ذلك فإنّ الخطر لا يأتي إلاّ ومعه الخوف من الخطر ووقعه، وحينذاك

فإنّ الأمور قد تأخذ طابعاً آخر، يقول الفيلسوف والكاتب الإنجليزي ادموند بيرك أنّه «ليس هناك قوّة قادرة على سلب البصيرة والعقل والحب بقدر قوّة الإحساس بالخطر»، فحتّى الحيوانات تصبح أقرب إلى الجنون عندما تثور بسبب الخوف، فهل نتّبع خطاهم أم نتعلم من التاريخ الإنساني للحضارات الراقية و المتقدمة؟ وهذه مصيبة لأنّ الناس دائماً يثقون بالنظام ولكنّ أما أنّ الأوان لكي نرى حبّاً يحوي الناس وحضناً يدفنهم ويطعمهم ويجعلهم عزيزين في بيتهم الذي حمل أجدادهم و أسلافهم؟. لابدّ من التخلص من عقدة الخوف من الآخر ولاسيّما أنّ الآخر هنا هو المجتمع والناس الذين يشكلون الوطن، التخلص من الخوف يعني الإصغاء إلى المشاكل، يعني تفهّم الناس بما لهم وعليهم و معاناتهم والعمل الدائم على تبديل الأحوال السيّئة إلى الأفضل دوماً، تبديد الخوف يعني العمل على المساواة بين الجميع في جميع المجالات والفرص في الدولة واعتماد مبدأ الكفاءة فوق كلّ الوساطات والتدخلات ونظم المحاصصة والتقاسم غير العادل، فالأمن قد تكون كلمة قصيرة تتكون من ثلاث حروف فقط ولكنّ تشعباتها غير منتهية ومتشابكة لأنّها أهمّ عصب في جسم الدولة.

إذا صار للأمن هذه الأبعاد وترسّخت هذه

الثقافة الواعية التي همّها راحة وسكينة المواطن، تصبح مسؤولية الأمن جمعيّة وليست مقصورة على وزارة محددة أو ناس معيّنين، عندما ينعم جميع الناس بالأمن والسلام فإنهم سيتسابقون إلى إقصاء المخربين لأمنهم، كما أنّهم سيتبارون في الدخول في جميع ميادين الدولة الأمنيّة لكي يحافظوا على هذه النعمة الثمينة، وسوف يوجدون أفضل الحلول الدائمة والجذرية التي تساعد على بسط الأمن وتحقيق راحة الجميع، عندها لن تضطر الدولة إلى استيراد أي دخلاء لحماية دولة قد لا يرون فيها أنّها تمدّهم بصلّة أو بلغة أو تاريخ أو حسب أو نسب، فالأمن من الوطن إلى الوطن، من الشعب وإلى الشعب، الأمن منى كلّ الناس ولكنّه أمن يحمل أسمى معاني الحب والتضحية والسلام.

نتمنّى أن يبقى الأمن ثوباً يحبّه الناس عندما يرونه، ولباساً يرمز للمواطنة الشريفة والحب والسلام الذي ينعم به الجميع، نحن جميعاً نصبو إلى أمن يحوي في طياته وجهه دفاء الأب الحنون والأمّ العطوف، أمن يحقق الاستقرار والرفاهية لجميع أبناء هذا الوطن الغالي.

”

إذا تحول القانون إلى معيق ومقيّد
ومكبّل لحركة الإنسان وإبداعاته فهو
ليس بقانون وإنما استبداد واستغلال بشع
مهما تلوّن وتمظهر بألوان أو مظاهر قد
يتصور البعض أنّها تعطيه شرعيّة وقوّة،
ولكنه ليس أكثر من خداع ووهم كبير لا
يبني مجداً ولا تنمية ولا ديمقراطيّة إلا إذا
كانت ديمقراطيّة من رمال..

“

الأمن والديمقراطية مرة أخرى

لا شك أنّ وجود الأمن والاستقرار في أيّ مجتمع ركيزة أساسية، وربما يكون ذلك مما لا يختلف عليه اثنان، فالأمن الذي يحفظ السلام والتوافق في البلد هو مطمح وطني يتمحور حوله الجميع، ولكن غالباً ما نرى بعض المنظرين الذين يزكّون نظريّاتهم بمرئيات غير سليمة تعمل على تعطيل سير التطوير الديمقراطي في البلد.

يعرّف قاموس أكسفورد الأمن على أنّه «التحرر من الخطر والخوف والشك والقلق»، و تترادف كلمة «أمن» مع «الثقة» و«السلامة»، من التعريف نرى أنّ الأمن لا يتعاكس مع الحرية لأنّه نوع من أنواع التحرر.

ومن جهة أخرى تُعرّف الديمقراطية في نفس

القاموس على أنّها «نظام سياسي يتفق فيه الناس على حكومة ويكون الشعب والحكومة فيها على توافق»، وتعني أيضاً حكم الأغلبية أو المجتمع الذي يحكم نفسه بنفسه، وفي المعنى العام تترادف الديمقراطية مع «الحرية» و«آراء متعددة»، لذا نرى أنّ المصطلحين لا يصطدمان عند مفترق طرق بقدر ما يتفقان على نقطة التحرر.

الديمقراطية كما نفهمها هي وجود أطياف وآراء مختلفة في بلد واحد وتحت نظام يقبل هذه التعددية وهذا هو التنوع، فالتعددية هي التي تمد النظام بالقوة والخيارات اللامحدودة، ولا شك أنّ البلاد تمرّ بمرحلة تحول نسبة إلى السنين السابقة في مرحلة تكميم الأفواه وحقبة أمن الدولة، وشهدت الساحة السياسية هذه التحولات من تقدم في حرية الرأي والتعبير والصحافة إلى قيام الجمعيات ووجود البرلمان -مع تحفظاتنا عليه- هو دليل على وجود حالة من التحول في التطوير الديمقراطي.

ولكن هناك حقيقة مهمة يجب الانتباه لها وعلاجها قبل فوات الأوان، هذه الحقيقة هي وجود تزييف لبعض المفاهيم والمصطلحات، وأهمها فكرة «الأمن»، في الأسبوع الفائت زعمت الصحف أنّ أحد أفراد قوة الأمن قد قُتل من قبل بعض المواطنين، فاعتبرت القضية فائقة الخطورة على الأمن، بينما قُتل ثلاثة

مواطنين في ظروف غير طبيعية خلال الفترة الماضية، ومات عدد من المرضى بسبب أخطاء طبيّة في العام السابق ولم نرى هذا الاستنفار الأمني مما يطرح سؤالاً مهماً: هل الأمن في البلد يعني «السلامة والثقة والتحرر من الخطر»؟ وبما أننا في بلد يطمح لتحول ديمقراطي لا شكّ أنّ الناس يتساءلون هل أنّ الجميع متساوون في قضية الأمن؟.

قد يقول البعض أنّ هذا إجراء وقائي ومؤقت، ولكن لماذا يكون مؤقتاً وطويل الأمد؟

يرى بنجامين فرانكلين أنّ «الذين يضحّون بالحرّيّات المهمّة من أجل أمن مؤقت لا يستقون لا الأمن ولا الحرّيّة».

وإذا أردنا أن نتعاون من أجل تحقيق الأمن علينا أن نقوم أولاً بتعريف الأمن و ثانياً تعريف المتسبّين باختلال الأمن وثالثاً وضع الحلول التي تمتصّ المشكلة وليس الحلول التي تخدر لفترة قصيرة لا تلبث أن تؤدّي إلى انفجار لا بد منه.

حالياً الأمن في المجتمع مصطلح غير مرغوب فيه لأنّه يعني الخوذات ودخول البيوت من دون استئذان، ولكن يجب أن يصبح الأمن صورة عن الثقة في الشعب، صورة عن حب الدولة لسلامة الناس، صورة عن حرص الدولة على أرواح وأعراض الناس، وهذا يحتاج إلى تفاعل من الطرفين ولكن

على ممثلي الأمن أن يكونوا نموذجاً وتجسيداً لمعاني الأمن السامية والراقية وليس معاني الأمن الطائشة والانفعالية.

الانتقال من المفهوم القديم للأمن إلى المفهوم الحضاري للأمن يتطلب قدراً كبيراً من الجدية وليس مغازلة الناس بإنجازات ديمقراطية تترأس أعمدة الجرائد والصحف، الأمن يجب أن يكون موجوداً لحماية الجميع كما أنه موجود للسهر على راحة الناس وحمايتهم وضمان سلامة البلاد، يجب أن تكون العلاقة علاقة احترام وليس علاقة تعالي واحتقار وازدراء، فالجميع يحب الأمن والأمان والاستقرار والسلام ولكن لا يحق لفئة أن تزعم حرصها على الأمن بينما هي في الواقع تجعل الأمن رداءً آخر لفرض القوة والقمع.

الأمن يحقق التحرر والثقة والسلام وهذا يؤسس للديمقراطية السليمة، إلا إذا كانت الديمقراطية التي نريدها هي الديمقراطية التي أحلتها الولايات المتحدة في العراق فهذا أمر آخر، فالديمقراطية التي ننشدها هي ديمقراطية الإسلام الذي كان من أكثر المجتمعات أمناً واستقراراً وأعني بذلك دولة الرسول ﷺ، ولم يختلف الأمر في عهد الإمام علي عليه السلام حيث أنه تعايش مع الخوارج ولم يبدأ بقتال أحد إلا إذا ما اعتدي عليه.

عندما يشعر الناس بأمان وبأنّهم موضع الثقة في النظام وأنّهم مرحّب بقضاياهم بجدية وبأنّهم المرتبة الأولى في كلّ خطوة فلن يكون هناك نقمة عندهم، بل إنّ كلّ المأخذ إذا ما كانت موجودة أصلاً ستزول وستمتصها الحرية التي تسمح للجميع بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم.

ختاماً، لا يحقّ لأيّ جهة أن تفرض وجود تعارض بين الأمن والديمقراطية بينما لا نستطيع إرساء قواعد أحدهما دون الآخر.

”

ينبغي أن نتجاوز مرحلة السلطة التي
تدفع باتجاه التسلط والهيمنة من خلال
قوة وصلاحيه سلطة الطائفة أو العرق
أو الحزب أو الأنا.. ولكي نتجاوز ذلك
فإننا بحاجة إلى تشكيل الدولة القائمة
على: تداولية الرأي من أجل صياغة وعي
اجتماعي من جانب..
وعلى تداولية السلطة من أجل بناء وطن
قوي من جانب آخر..

“

القبول بالتحولات الديمقراطية

لا شكّ أنّ رياح التغيير السياسي والاجتماعي التي عصفت بالعالم ولا تزال تركت أثراً كبيراً على عالم اليوم ربما يراها البعض إيجابية بينما ينظر إليها البعض بسلبية ويقف البعض في حالة حذر وترقب، ولكن يبدو أنّ التداعيات والارتدادات لموج ورياح التغيير لم تنته بعد، وما حصل مؤخراً من تحولات في الانتخابات الأمريكيّة حيث وصل «أوباما» الأفريقي الأصل إلى سدّة الرئاسة الأمريكيّة في بلد كان في الزمن الغابر يتاجر بالأفارقة ويعتبرهم عبداً ليس لهم حقوق كبقية الناس، إنّ ما حصل هو دليل على استمرار هذا التأثير ويقودنا هذا إلى الحديث عن أهمّ تداعيات وتأثيرات رياح التغيير وهي قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إنّ الديمقراطية ليست مجرد شعار أو عنوان بقدر ما هي ثقافة وممارسة وأداء في السلوك اليومي على جميع الأصعدة في البيت وفي الشارع وفي المدرسة والجامعة وفي الوظيفة وفي المرافق الأخرى من سياسة واقتصاد وحتى الرياضة، وهذا يستدعي أن تكون هناك قابليّة واستعداد نفسي ومسلكي لتحمل تبعات القبول بالتحوّلات الديمقراطية التي تعطي الفرصة للجميع ليكونوا على قدم المساواة في الرأي والموقف واتّخاذ القرار، وتمنح الجميع من دون استثناء مساحة لإثبات الوجود من خلال تكافؤ الفرص كحق ليس لأحد الحق في احتكاره لنفسه دون الآخرين.

وعندما يتمّ التراضي بين الناس في مجتمع واحد على مضمون الديمقراطية ولو في مفردة بسيطة أوليّة كما يُعبّر عنها في العبارة المشهورة «إنّ الديمقراطية تعني حكم الشعب للشعب» فإنّ هذا يحتمّ على من يرتضي ذلك أن يبدأ التحوّل مع هذا المفهوم في داخله أولاً من خلال العمل على تغيير نمط التفكير والارتقاء به لكي يقبل الآخرين في مجتمعه كشركاء أصيلين في حق القرار من دون «مِنّة» أو «فوقية» كما ينبغي تغيير النظرة إلى هؤلاء الناس إلى أنّهم أصبحوا شركاء وليسوا مجرد رعايا «قاصرين» في فهمهم وهم بحاجة لكي «يداروا» و«يساسوا» حتى

نهاية عمرهم.

إنّ للديمقراطيّة ثقلاً وضغطاً كبيراً على المتراضين بالعمل بها وعليهم أن يتحمّلوا هذه الضريبة ويدفعوا الثمن، وقد لا تكون هي النظام الأفضل لحكم الناس ولكن إذا ما ارتضوها فإنّ «مساوئ» الديمقراطية مهما بلغت أفضل بكثير من «محاسن» الديكتاتورية، ولا ينبغي أن يضيق البعض ذرعاً بالمناخات التي تأتي بها الديمقراطية من حريّات ترتبط بالرأي والتعبير والعقيدة وحقوق إنسانيّة، مع العلم أنّه توجد في الإسلام ١٠٠ نوع من الحريّات تحدّث عنها المرجع الديني الإمام الراحل السيد محمد الشيرازي «قدس سره» في كتابه القيم «الحريات في الإسلام»، وما حصل من تصريح لوزير الداخلية في حديثه بأنّه في إطار تنفيذ القانون ومن منطلق التوعية والتنبيه على إثر قيام عدد من المواطنين من أعضاء مجلس النواب والجمعيات السياسيّة بالمشاركة بحضور اجتماعات أو مؤتمرات أو ندوات في الخارج أو الالتقاء بممثلي دول أجنبيّة أو منظمات أو هيئات أجنبيّة بغرض بحث الأوضاع والشؤون الداخلية لمملكة البحرين بالمخالفة للقانون مستدلاً على ذلك بنص المادة (١٣٤ مكرراً) من قانون العقوبات.

إنّ هناك تخوّف لدى المتابعين والمهتمين أن تكون الدولة قد بدأت تضيق ذرعاً بحالة الانفتاح وهناك

خشية من أن لا تتحمل الدولة وجود ديمقراطية يتوفر فيها مناخ من حرية الرأي والتعبير، ومن جانب آخر يخشى المراقبون أن العجز الواضح وفشل سياسات الحكومة في احتواء الأزمات الكبيرة التي تعصف بالبلد من فقر واضح وتمييز فاضح وتجنيس وإخفاق في حل مشكلة الإسكان والقيام بإصلاحات في الوضع المعيشي وتخبط على الصعيد السياسي فيما يرتبط بتطوير النظام السياسي من أجل مواكبة المتغيرات العالمية فيما يرتبط بديمقراطية حقيقية تجعل من الشعب شريكاً أساسياً في الحكم كل ذلك جعل الحكومة تتخبط في تعاطيها مع الواقع السياسي الذي لم تستطع مجاراته أو احتوائه.

ولا شك أن الناس يتساءلون هل أننا نعيش واقعاً ديمقراطياً أم أننا لا زلنا في طور التأهيل والإعداد كشعب في نظر الدولة؟

الحرية دعامة التغيير

قد لا تكون النزعة إلى الحرية الموجودة عند كلِّ إنسان كافية لبقائه حراً إذ إنَّ عليه أن يعمل جاهداً لكي يحافظ على هذه الحرية أمام التحديات والمصاعب اليومية على كلِّ صعيد، وفي حديث للإمام علي (عليه السلام) يقول: «أيُّها الناس إن آدم لم يلد عبداً ولا أمة وإنَّ الناس كلُّهم أحرار»^(١)، وهي بلا شك تأكيد كبير على أنَّ الحرية حالة إنسانية أصيلة ولكن المشكلة أنَّ هذه الحالة تواجه تهديدات دائمة، حيث إنَّ الضغوطات أو المغريات وضعف الإرادة تشكِّل خطراً على حرية الإنسان وربما يفقد البعض حريته من دون أن يشعر حتَّى بذلك.

ولا شك أنَّ الحرية تمثل محوراً مهماً في تكوين

شخصية البشر وتؤثر على نمط تفكيره وحياته وصيانة كرامته الإنسانية، وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا أن الحرية تأثيراً كبيراً على إبداع الإنسان وعطاءه وقدرته على التعبير عن نفسه بصورة حقيقية، ولذلك فإن الإسلام كدين اعتبر أن حرية الإنسان عطاء إلهي لا ينبغي التنازل عنه بأي حال من الأحوال بل وحتى فيما يرتبط بالعقيدة والدين فإن الإسلام جعل الأمر باختيار الإنسان في قبوله من دون أي ضغط أو إكراه فقال ربنا عزوجل في القرآن الكريم: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١)، وحتى بالنسبة إلى الرسول الأكرم ﷺ فإن مهمته الأساسية هي استثارة العقول والتذكير فيقول ربنا عزوجل: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(٢).

ومع أن الإسلام بطبيعة الحال رشد هذه الحرية فلم يجعلها مجرد استباحة بمعنى أن يقوم الإنسان بالاستجابة لكل رغبة من دون الإحساس الواعي بالمسؤولية لأنه أراد أن يجعل الإنسان متميزاً عن بقية المخلوقات حيث كرّمه ربنا ورفعته درجة عالية

من خلال قوله عزّوجلّ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١)، إلا أنّ الإسلام أمر بالمحافظة على هذه الحرية واحترامها أيّما احترام، وفي هذا الشأن يقول الإمام علي (عليه السلام): «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً»^(٢).

ولكي يحافظ الإنسان على حرّيته فإنّ عليه أن يتحرر من كلّ خوف أو رهبة أو طمع فهذه العوامل قد تقيّد الإنسان فتجعله مكبلاً من الداخل وما لم يكن الإنسان حراً في داخله فلن يعرف طعم الحرية، وفي هذا الشأن يشير الإمام علي (عليه السلام) إلى حقيقة هامة حيث يقول: «لا يسترقنك الطمع وقد جعلك الله حراً»^(٣).

كما أنّه ما لم يكن الإنسان عزيزاً في داخله فلن يكون حراً، وهذا يقودنا إلى كميّة البناء الاجتماعي الذي ينبغي أن نتبناه في رؤيتنا ونظرتنا للواقع السياسي حيث إنّ النظام السياسي الذي يفكر في بناء وطن عزيز قادر محصن تجاه الأخطار والتحديات فإنّ عليه أن يبني إنساناً حراً كريماً مستقلاً من خلال تلبية حاجاته ومتطلباته وتحقيق طموحاته

١ - الإسراء ٧٠

٢ - نهج البلاغة: الكتاب ٣١.

٣ - غرر الحكم: ١٠٢١٧

ضمن دائرة القانون والمؤسسات التي ينبغي أن تقوم على النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في نظرتها لكلّ الناس، حتى لا يتصارع الناس على المكاسب والمصالح الشخصية ولا يتحركون ضمن دائرة الذات والأنانيّة فيعيشون في حالات من النزاع والتقاتل بدلاً من أن يعيشوا في دائرة التكامل والإيثار والتقاسم، ولا شكّ أنّ النظام السياسي يتحمّل مسؤولية الارتقاء بأبناء مجتمعه إلى مصاف المجتمعات المتقدمة أو إبقاءهم ضمن دائرة الجمود والتخلّف، وذلك من خلال تعزيز الثقة بأنفسهم وعدم سلب حريّاتهم أو التجاوز عليهم سواء من خلال التهريب أو التخويف أو من خلال الترغيب والإغراءات التي قد تسلبهم حريّاتهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وهو ما يؤدي إلى الخمول والانكفاء عندنا بينما يعيش الآخرون في الأنظمة المتقدمة الإبداع والعطاء، ومعلوم أنّ الثقة والانطلاق في رحاب آفاق العلم والمعرفة والعمل والتنمية بحاجة إلى أرضيّة متينة تنطلق عليها وتستند إليها وهذه الأرضيّة هي الحرية التي متى ما سلبت فإنّك تحكم على الإنسان بالتعطيل والتقييد والتكبل. إنّ الشعور بالثقة يتعرّز عند الناس من خلال تأمين حقوقهم الطبيعيّة في الحياة الحرّة الكريمة من دون منّة أو ضغط ومن شعور بالغبن أو إحساس بالنقص وهو ما يؤدي إلى أحد أمرين: إمّا وجود

أناس متدمرين وساخطين وربما ناقمين، أو وجود أناس متزلفين و متملّقين، وفي كلا الحالتين فإنّ هذا الأمر لا ينتج مجتمعاً سويّاً وقادراً على التنمية والتقدم، ولذلك فإنّ ما نراه اليوم من أزمات تعبر عن نفسها بشكل سيّء من وقوف الناس على طوابير الإسكان في انتظار غير مبرر لبيت يعيشون فيه أو فقر معيشي أوصل الناس إلى حالة استجداء لعلاوة غلاء بين أن تصل أو لا تصل، وبين غياب لسواحل بلادهم وأراضيهم، وفوق كلّ ذلك لا يرى الناس أنّ لهم فرصة في الشراكة السياسيّة التي توفر لهم إمكانيّة تحصيل الحقوق والنهوض ببلادهم، ومن الطبيعي أنّ عدم تحقيق كلّ هذه المطالب يساهم بشكل أو بآخر في الاستنقاص من حريّة الناس وقد يحطّ من كراماتهم لا سمح الله.

”

إننا بحاجة إلى ترسيخ ثقافة سياسية واعية
ونزيهة قائمة على قيم الدين والأخلاق
والأعراف الإنسانية النبيلة حتى نستطيع
الخروج من أتون الصراعات والنزاعات
وحالات الشك..

“

التغيير الاجتماعي أولاً

ليس التغيير مطلوباً لذاته بقدر ما هو مطلوب للوصول إلى الأفضل والعمل على الانتقال من حال سيء إلى حسن ومن حسن إلى أحسن، وهكذا لا تتوقف عملية التغيير لأنها سنة كونية لا يستطيع أحد أن ينكرها، ولكي يتحقق التغيير فإننا بحاجة إلى قراءة واعية وإرادة قوية؛ وهذا يدفعنا لقراءة التاريخ من خلال متابعة النماذج الناجحة التي استطاعت أن تعبّر عن نفسها من خلال تغييرات حقيقية سواء على صعيد الأفراد أو المجتمعات.

وتأتي سيرة الرسول الأكرم ﷺ هذا النبي العظيم لتمثّل نموذجاً راقياً في عملية التغيير الاجتماعي والأخلاقي والسياسي الذي قام به على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت مسيرته المباركة

حَتَّى قَالَ ﷺ: «مَا أَوْذِي نَبِي كَمَا أَوْذِيْتُ»^(١) ومع كل الصعوبات التي كانت تعترض الرسول ﷺ في طريقه إلا أنه استطاع أن يترك تأثيراً كبيراً وبصمات واضحة على ذلك المجتمع الجاهلي حَتَّى أَنَّ أعداءه لم يستطيعوا أن يأخذوا عليه مأخذاً واحداً فيما يرتبط بفضائل الأخلاق والصفات الحميدة التي كان يتَّصف بها ﷺ، وإنَّنا اليوم مدعوون للتوقُّف عند هذه التجربة الرائدة على كل صعيد من أجل الوصول إلى تغيير حقيقي في واقعنا إذا كنا جادين فعلاً في السعي وراء التغيير الذي تتنافس اليوم حوله أكبر المجتمعات المتقدِّمة من أجل أن تحقق السبق وتحافظ على موقعها في الريادة والتقدم.

إنَّ أكبر تحدِّياتنا تكمن في الواقع الاجتماعي الذي يعاني من نواقص وخلل بحاجة إلى إصلاح وترشيد كي نتمكَّن من بناء نظام سياسي قادر على العطاء والإبداع؛ ذلك أن التغيير السياسي هو عملية تابعة للتغيير الاجتماعي فما لم يرتقي الناس اجتماعياً في نمط تفكيرهم وسلوكهم ومعاملاتهم فإنَّهم لن يتمكنوا من بناء نظام سياسي يتمحورون حوله ويعملون من أجل صيانتة واستمراره.

إنَّ من يقرأ سيرة الرسول الأكرم ﷺ يجد أنه قدَّم نماذج عملية وحيَّة، وليس هذا فحسب وإنَّما

ذات طبيعة تعليمية تتسم بالبساطة والعفوية ولكنها في نفس الوقت تحمل مفاهيم عالية في مضمونها وتطبيقاتها فارتقت بالناس إلى حالة أخلاقية سامية من خلال تعاطيهم مع بعضهم البعض، وأعطى نكهة خاصة وذوقاً عالياً في سلوك الناس وهذا ما أثر في المجتمع، حيث أن الرسول الأكرم ﷺ لم يكن مجرد صاحب نظرية وإنما كان يحمل معه مشروعاً تغييراً تجسدت معالمه من خلال السلوك الرفيع الذي كان يتّصف به الرسول ﷺ.

وأحد هذه المعالم الأخلاقية التي بشر بها الرسول ﷺ وجسدها شخصيته المباركة هو قيمة المساواة بين الناس وعدم الترفع عليهم من خلال الحديث النبوي الشريف: «الناس سواء كأسنان المشط»^(١)، وكان الرسول ﷺ لا يترفع عن التعامل مع أحد القريب والبعيد، حتّى إنّه كان يبدأ من يلقاه بالسلام والتحية ولا يستنكف ذلك حتّى مع الصبيان والصغار قائلًا ﷺ: «لتكون سنة من بعدي»^(٢)، وكان إذا لقي أحد من أصحابه ابتداءً هو بنفسه ﷺ بالمصافحة، وكان يجلس حيث انتهى به المجلس من دون تمييز على غيره، بل إنّه إذا دخل عليه أحد كان يؤثره على نفسه ﷺ بالوسادة التي تحته

فإن أبى أن يقبلها عزم عليه حتّى يفعل، حتى قيل فيه عليه السلام: «كان فينا كأحدنا»، ومع أنّ الله سبحانه وتعالى أعطاه منزلة عظيمة لم ولن يبلغها أحد إلاّ أنّه كان أكثر الناس تواضعاً، وعلمّ الناس الإيثار والعطاء والتفكير في الآخرين قبل التفكير في الذات حتّى قال عليه السلام: «أحب أخاك المسلم، وأحب له ما تحب لنفسك، وكره له ما تكره لنفسك» وهذا ما يبني قوة الترابط بين أبناء المجتمع الواحد، حيث يشعر الناس بالسواسية والتكافل والتعاقد بدلاً من حالة الأنانيّة والتفكير في الذات على حساب الآخرين، وهذا ما يؤدي إلى وجود سلوك سيّء ينعكس في الثقافة السياسيّة والاقتصاديّة فتطفئ حالات الانتهازية والمصلحة، وبدلاً من تنافس الناس في الالتزام بالقيم والفضائل فإنهم سوف يتصارعون على المصالح والمكاسب الشخصية الضيقة التي تؤدي إلى ضيق أفق في التفكير والسلوك.

وهو ما تعبر عنه الحالات السياسيّة في عالم اليوم التي لا تفكر سوى في نفسها ومصالحها تحت مبررات واهية وضعيفة، وإن غلفت ذلك أو أطرته بإطار القانون وما أشبه فيؤدي ذلك إلى وجود حالة الطبقية في المجتمع، ويستغل كلّ فرد نفوذه في تسهيل وتمرير مكاسبه الذاتية من دون التفكير في الآخرين. بينما يضرب لنا التاريخ مثلاً راقياً جسّد السلوك

والذوق الرفيع للرسول الأكرم نبينا محمد ﷺ في إشاره الآخرين على نفسه إلى درجة أن زوجته عائشة تروي عن حال الرسول ﷺ فتقول: «ما شبع محمد ﷺ من خبز شعير يومين متتاليين، ولو شاء لفعل ولكنه كان يؤثر على نفسه»، أليس هذا درساً بليغاً في بناء نظام سياسي يعتزّ به الناس يفكر فيه المسؤولون وأصحاب النفوذ في أضعف فرد في المجتمع قبل أن يفكروا في أنفسهم؟ ويفكر فيه أصحاب السلطة في تأمين حاضر الناس ومستقبلهم بدلاً من التفكير في حالهم وزيادة ثرواتهم؟.

”

إنَّ على الرّساليّين أن يربّوا أنفسهم على
الخيارات الصّعبة ما داموا قد اختاروا
طريق «ذات الشوكة»..

عليهم أن يجعلوا من الحق عنوانا
لحياتهم في كلّ قضية، ويميّزوا أنفسهم
بالمواقف المبدئية والحضور الفاعل في
جميع الساحات من دون تردد أو ضجر
لأنّ الاستثمار الحقيقي لحياتنا يكمن
في العطاء والالتزام بالحق والدفاع عن
المحرومين والمظلومين

“

نحو ثقافة التغيير

تلعب صياغة الوعي دوراً كبيراً في الارتقاء بالمجتمعات؛ حيث يساهم في الارتقاء بمستوى التفكير عند الناس ويفتح آفاق التفكير والتطلع من أجل التحوّل، والعمل دائماً من أجل الأفضل، والتكامل في الأداء والسلوك الاجتماعي والسياسي، ولذلك فإنّ السعي من أجل الصدارة والريادة على مختلف الأصعدة يبقى هاجساً كبيراً عند الأمم الطموحة، وهو حق مشروع ومتاح في نفس الوقت للجميع، ولكن الفرق يكمن في من يحمل المشروع ويسعى وراء تحقيقه فيصنع الفارق بينه وبين الآخرين، وهي قضية ينبغي أن تسترعي الانتباه والتفكير في حالنا وموقعنا بين الأمم، والدور الذي يمكن أن نلعبه على أكثر من صعيد فيما لو اخترنا وذهبنا وراء قضية الصدارة والريادة وهذا يستدعي أن نسلط الضوء

على قضايانا من دون أي مجاملات أو خوف أو خجل.

إنّ الحقيقة المرّة -والتي قد تكون مؤلمة- هي أننا نعيش على هامش العالم وربما أقلّ من ذلك، وربما خدمتنا حالة العوالة أو التواصل الكوني في عالم اليوم عبر شبكات «النت» العملاقة أو الفضائيات ولكن في حدود أن يعرف البعض أننا نعيش على هذا الكوكب ليس إلّا، والحال إنّهُ ينبغي أن نعمل على أن يكون لنا دور في عالم اليوم وليس مجرد متفرّجين على مسرح الأحداث يتابعون صتّاع الأحداث والقرارات، وهذا يقودنا إلى الحاجة لبناء أرضيّة تفكير ترتقي بواقع الحال عندنا إلى واقع جديد يتبنّى عملية التغيير وتكون لديه القدرة على تحمل تبعات التغيير ومتطلباته، وخاصة فيما يرتبط بالمشهد السياسي الذي بات اليوم يمثّل نقطة الضعف الرئيسيّة وحجر الزاوية في أيّ عمليّة تغيير، حيث يمكن ملاحظة الفارق الكبير بيننا وبين المجتمعات المتقدمة في هذا الجانب، فالجميع هناك يسعى نحو التغيير والارتقاء والحكومات تعمل على ذلك والأفراد والمؤسسات حتّى بات التغيير ثقافة دائمة وركيزة أساسيّة من ثوابت العمل السياسي.

وعلى الرغم من كوننا ننتمي إلى دين عظيم يحفّز الناس ويستنهض همهم من أجل التغيير، حيث

يبارك الله عزَّوجلَّ هذا الأمر، ويتوجب على الناس أن يبدؤوا أولاً حيث يقول ربنا عزَّوجلَّ في ذلك ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(١) إلا أن الآخر هو من تبنَّى هذه الثقافة بينما بقينا نحن نعاني من جمود وانكفاء لا مبرر له.

إنَّ عملية التغيير تتطلب شجاعة ولكنها في نفس الوقت تتطلب تضحيات كبيرة؛ حيث ينبغي أن يتخلَّى البعض عن التعصب لشخصه أو بنات أفكاره واعتبار ذلك من المقدسات التي لا ينبغي المساس بها، وربما تتحوَّل بعض الأعراف والتقاليد في مجتمعاتنا إلى أمور أشبه بـ«دين» والعياذ بالله وهو ما يؤدي إلى حالات الاستبداد والطغيان سواء على الصعيد الرسمي للحكومات والأنظمة أو حتَّى على الصعيد الاجتماعي لا فرق، وهو ما يفسِّر حالة الجمود التي تعاني منها مجتمعاتنا، وبينما تدفع قيم الدين السامية الناس للسير والسعي في الأرض واقتحام آفاق السماء والبحث عن المعرفة والعلم ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٢)، وبينما كانت فلسفة بعث الأنبياء ﷺ وأحد مهمَّاتهم العظيمة هي استثارة عقول الناس وكما

١ - الرعد: ١١

٢ - الحج: ٤٦

عبر عن ذلك الإمام علي عليه السلام حيث يقول في سياق حديثه عن هدف انبعاث الرسل عليه السلام: «ليستأدوهم ميثاق فطرتهم، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول»^(١).

وليس هذا فحسب، فقد أشارت آيات القرآن الكريم تقريبا (٢٥٠) مرة إلى دور التذكرة، وهو دور عظيم في حياة البشر حتى سمي القرآن الكريم ذكراً، كما سمي الرسول الأكرم محمد عليه السلام بالذكر، حيث يقول ربنا عز وجل: ﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾^(٢)، ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾^(٣). إننا بحاجة إلى أن نتبى ثقافة التغيير التي تقوم بصياغة وعي تغييري يعزز ثقة الناس بأنفسهم وبقدراتهم وإمكانياتهم، ولكي نكون قادرين على ذلك تأتي الحاجة إلى تضحيات كبيرة لا بد من تقديمها تبدأ من حق الناس واحترام حرياتهم ورغباتهم ولا تنتهي عند حفظ الكرامات، وحق الناس في الشراكة السياسية والاقتصادية والوطنية معنى ومضموناً لا شكلاً وصورة، وهي أمور بحاجة إلى نقاش طويل وبحث مستمر، ولكن من سار على الدرب وصل.

١ - نهج البلاغة - الخطبة رقم ١

٢ - يوسف: ١٠٤

٣ - الزخرف: ٤٤

قابلية التغيير بين الشعب والسلطة

على رغم كل التعقيدات التي تحيط بالعملية الانتخابية وما يمكن أن تحققه من نتائج في ظل القيود المفروضة على المجلس النيابي إلا أنه يمكن أن نستوحي بعض الحقائق من خلال تداعيات المرحلة الحالية والحراك السياسي الذي تشهده البلاد من خلال المظاهر الانتخابية.

ويمكن لهذه الحقائق أن تساهم في صياغة نمط التفكير لدينا على طريق الارتقاء بمجتمعنا إذا ما انفتحنا عليها بشكل متجرد بعيداً عن أية حساسية أو حدية في التعاطي.

أولاً: كشفت المرحلة عن قابلية كبيرة لدى الناس لكي يتحوّلوا من موقف إلى آخر، وربما لا تكون هي المرة الأولى التي يقدم الناس فيها على ذلك، وبغض

النظر عن اختلاف التقييم لهذا التحوّل عند الناس حيث يراه البعض مرونة، والبعض يراه تنازلاً، أو من يراه حنكة سياسية أو أيّة مسميات أخرى، ولكنه يعطي دلالة واضحة أنّ الناس في بلادنا يمتلكون قابليّة كبيرة للتعاطي مع الأحداث والمتغيرات بكلّ أريحيّة ومن دون أيّ تصلّب، وهم على استعداد للانفتاح على مختلف الخيارات.

ومع أن هذه التحوّلات في المواقف قد تكلف ثمناً كبيراً عند التوجّهات السياسيّة والاجتماعيّة إلّا أنّها تتحمل كلّ ذلك.

لقد أثار قرار المشاركة أو المقاطعة للانتخابات النيابيّة جدلاً كبيراً في الساحة السياسيّة ولا يزال كذلك، ولكن الناس استطاعوا إلى حد بعيد تجاوز ذلك مع احتفاظ غالبية الناس بنظرتهم وموقفهم من المجلس النيابي المقيد الصلاحيات وكذلك القضية الدستورية، ولكن المشكلة تكمن في جمود السلطة وتصلّبها في مواقفها من دون أيّة مرونة يمكن أن تخرج الواقع السياسي من جموده وعجزه، وبدأ واضحاً للمراقبين والمتابعين للشأن السياسي في البحرين أن السلطة هي من يتمسك بموقف المقاطعة في الواقع السياسي، وأنّ قابلية التحوّل في المواقف لديها بطيئة إلى حد بعيد.

إنّ الارتقاء بالواقع السياسي للوصول إلى مصاف

الديمقراطيات العريقة يحتاج إلى تقديم تنازلات كبيرة وربما ينبغي أن تكون متسارعة في ظلّ واقع بلادنا الذي يعاني من أزمات غير طبيعيّة وليس هناك من منتصر أو مهزوم في معركة الارتقاء إلّا الوطن، فإنّما أن ننصره أو -لا سمح الله- نخذله أمام التحدي، وقد قدّم الناس ما لديهم وبقي على السلطة أن تتعلم من شعبها أنّ كلّ شيء قابل للتغيير فليس هناك من مقدس لا يطاله تغيير ما دام من صنع البشر، فهل نتعلم من هذا الدرس؟

ثانياً: من يقرأ برامج المرشّحين للمجلس النيابي أو حتّى البلدي بمختلف توجهاتهم ربما يصل إلى حقيقة مؤلّة وهي المسافة الكبيرة بين السلطة والناس، إذ تحتوي هذه البرامج على قائمة طويلة من العناوين التي تتحدث في كلّ شيء من فقر وبطالة وتمييز وفساد وقضايا دستورية وما أشبه.

وهذا يكشف عن أحد أمرين: إمّا أنّ المرشّحين يبالغون في وضع هذه القوائم الكثيرة من العناوين، أو أنّ هذه العناوين الموضوعة في برامج المرشّحين تمثل أزمات يعاني منها الناس فعلاً لم تعالجها السلطة، وهذا شيء مؤلم ويدلّ على واقع سياسي فاسد يحتاج إلى ثورة إصلاحية على كلّ الأصعدة من أجل معالجة هذه الأزمات التي يتم الحديث عنها.

ثالثاً: يلاحظ المتابعون والمراقبون الغياب غير

المبرر للتلفزيون في القضية الانتخابية والاكتفاء بدور خجول بدلاً من تسليط الضوء على كل أبعاد العملية الانتخابية ونقل نبض الشارع عن رأيه إيجاباً وسلباً، وهو ما يعتبر أحد الأمثلة الحية للمسافة الواسعة بين السلطة والناس، ومع أنّ الصحف المحلية تقوم بدورها في تغطية الشأن الانتخابي إلا أنّ التلفزيون يمكن أن ينقلنا إلى الواقع العالمي في قضية انتخابية يمكن أن تتباهى بها السلطة على الصعيد الخارجي ويمكن أن تعطي مصداقية لها في الواقع السياسي بغض النظر عما نتفق أو نخالف عليه في ذلك.

وحتى لا نبقى «محليين» في تطلّعاتنا ينبغي علينا الارتقاء إلى «العالمية» وهذه الانتخابات هي أحد الفرص لتسليط الأضواء على ما لدينا من واقع سياسي واجتماعي وحتى اقتصادي، وهكذا تستثمر الكثير من الدول هذه المناسبات ولو إعلامياً إلا إذا كان هناك عندنا أشياء لا نريد أن تظهر للعالم ولا أتصور الآن وفي القرن الواحد والعشرين وفي ظلّ العولمة عندنا شيء يمكن أن نخفيه.

القانون لسيادة الشعب أم لسواد عيشه؟

يقول سييسرو^(١): «إنّ مصلحة الشعب هي أقصى ما يجسّده القانون»^(٢)، لذلك نرى المجتمعات المتقدّمة تضع في أولويّات تفكيرها وسياساتها تطوير القانون من أجل مصلحة المواطن، ذلك أنّ المواطن هو نواة المجتمع المدني والمجتمع هو الذي يشكل البنية التحتية الأساسيّة لأيّ دولة، فإذا ما ألغي المجتمع فلا معنى لوجود الدولة أصلاً. ولا شكّ أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه أيّ دولة في العالم هو تنظيم المجتمع وفق قوانين جيدة ترضي الناس من جهة وتمكّنهم من المساهمة بشكل فعّال في القرار وبالتالي في تطوير البلد، فالقانون هو عبارة عن مجموعة من الأنظمة

١ - Marcus Tullius Cicero -

Clayton, Edward. The University of Tennessee at Martin: - ٢

The Internet Encyclopedia of Philosophy www.iep.utm.edu

وفق منطق معين يتَّفَق عليه مجموعة خبراء، ويكون
الفصل والسيد في جميع الحالات التي تستدعي
مشورته وتطبيقه. وتختلف القوانين بحسب اختلاف
الشعوب وتقاليدها وقيمها، ولكن جميع الأمم تشترك
في منطقة مظلمة في القانون وتتجسّد هذه المنطقة
في نقاط عدة وهي نفسها العوامل التي تجعل من
القانون قانوناً «جيداً» و«فعالاً».

النقطة الأولى تكمن في المرونة أو الصرامة التي
يجب أن يتمتع بها القانون؛ ففي الحالات التي يكون
فيها اعتداء أو هتك للنفس أو العرض أو المال فعلى
القانون أن يكون صارماً.

ولكن فيما يتعلق بقوانين الحريّات يجب أن
يكون هناك مرونة وقابليّة للتغيير والانفتاح وخاصة
أنّنا نعيش في القرن الواحد والعشرين حيث وصلت
الحريّات والممارسات الديمقراطية إلى مرحلة متقدمة
جداً في العالم المتقدم.

ولكن مع ذلك فإنّه من الظواهر المضحكة والمبكية
في نفس الوقت هو استمرار الميول في العالم المتخلف
إلى التخطيط من أجل السيطرة على حريّات الناس
وتكميم أفواههم بقوانين غريبة من نوعها، وعندما
يخطط أي نظام للسيطرة على الناس بالقانون فإنّه
يعطي شرعيّة وغطاء قانوني للاستبداد والتسلّط على
الناس، ومع أنّه لا يوجد خلاف على أنّ القانون هو

السلطة العليا للمجتمع ولكنّه عندما يتحوّل إلى تسلط على الناس فإنّه يصبح استبداداً حيث يصبح فارغاً من أيّ مصداقيّة أو محتوى شريف يحفظ للناس كراماتهم ويصون حريّاتهم المختلفة. لذا فإنّه يجب دائماً أن يصل القانون إلى التغيير بما يتناسب مع مصلحة الناس وليس بما يتناسب مع مصلحة القائمين على النظام، لأن القائمين على أيّ نظام هم بشر وبالتالي فإنّهم سيرحلون عن مناصبهم خاصة إذا كنّا نتحدث عن دولة القانون والمؤسسات التي تظل باقية حتّى لو تغيّر الأشخاص الذين عليهم أن لا يفكروا في وضع قوانين على مقاسهم وحسب ما تقتضيه مصالحهم.

وفي ما إذا ما كان ينبغي أن يكون القانون مرناً فإنّ مرونته ينبغي أن تكون موجّهة إلى خير الناس وسعادتهم وليس من أجل ظلم الناس وتعاستهم.

يعتقد لاو تزو -وهو من حكماء الصين القديمة والمؤسّسين للمدرسة الطاوية- أنّه كلّما زادت القوانين في أيّ دولة وكلّما «كانت دائمة وغير مستحدثة بحسب التغييرات كلّما كانت الدولة عرضة أكثر إلى الاختلاسات والسرقة والظلم»^(١) والفساد بشكل عام.

نحن نرى في كلّ يوم يصدر قانون جديد يدعو إلى تضيق دائرة الحريّات التي يتمتّع بها المواطن

من أجل أن يعبر ويتكلم عما يزعجه في البلد، بينما لا نرى قانوناً مستحدثاً يضمن للمواطن حقه في المجالات الأخرى على الرغم من معاناة الناس نتيجة للأزمات الحادة التي تعصف بالبلاد كالفقر والبطالة والإسكان والفساد المالي والسياسي. ومن مشاهد الكوميديا السوداء التي تكثر في هذه الأيام أنه هناك بعض القوانين التي يُعجل في تطبيقها قبل أن تصدر بينما تمرر الكثير من السرقات والجرائم التي تمسّ الشعب بأكمله دون حساب ودون المرور بمحطة القانون، حتى أصبح للقانون مذهب جديد لا سابق له في التاريخ المتحضر والراقي حيث أنه يذهب إلى تقليل مساحة حرية المواطن و المجتمع بشكل عام.

النقطة الثانية مهمة جداً في نجاح أي قانون وتكمن في القدرة التنظيمية المثمرة للقانون.

يرى سيسرو -وهو عراب الجمهورية الرومانية- أن «القانون هو التنظيم، والقانون الجيد يؤدي إلى تنظيم الناس بشكل جيد ومثمر، والقانون السيئ يؤدي إلى الفساد والفوضى»^(١). والجميع يعلم أن البلد وصل إلى مرحلة ليست بسيطة من الفوضى والفساد وهذا ليس خافياً على أحد، فصار الإنسان المناسب في المكان غير المناسب، وصارت معايير تنفيذ

الأشخاص في المراكز الحساسة والمصيرية قائمة على المحاصصة والوساطة والتعيينات الرسمية بدلاً من أن تكون الكفاءة هي المعيار الأول والأخير.

وعلى صعيد آخر صارت المنظمات الإنسانية تطالب بتحسين أوضاع العمالة الأجنبية بينما المواطن البحريني الشريف تداس كرامته كل يوم في العمل وفي الشارع وكله تحت مظلة القانون.

حتى في المجالات العلميّة والأكاديميّة صارت الشهادة تُشترى وتُباع، والشهادة الرخيصة وغير المعترف بها هي التي تُقبل في السوق بينما الشهادات الممتازة تُرمى في حاويات القمامة. وإذا ما أردنا أن نحصي مظاهر الفوضى في البلد فإننا نحتاج إلى مجلدات لتدوينها وتوضيحها وتحليلها.

هذه الفوضى ما هي إلا نتاج الوضع القانوني السيئ وهنا توجد نقطة هامة تستوجب التوضيح؛ فالجانب السيئ للقانون ليس القانون في حد ذاته، ولكن الخلل يكمن في آلية تطبيق وتطوير القانون من جهة والخدمة التي يؤديها إلى الناس من جهة أخرى، وهذه في الحقيقة هي المهمة الرئيسية للقانون في أي دولة في العالم. فإذا كان القانون لا يخدم أو يفيد المواطن فلماذا وضع من أساسه؟

يعتقد الكاتب القانوني الشهير وليم

بلاكستون^(١) أن للقانون علاقةً وطيدةً بقيم الشعب وبعواطفه، فالقانون ما هو إلا «تجسيد لعواطف الشعب الأخلاقية»، وهذا يعطي بعداً مهماً للقانون وهو تقبله من قبل الناس لأنهم هم الذين يصفون عليه شرعيته ومصداقيته في الدولة.

فعلى أي قانون أن يدرك أن «القانون فضيلة هي الرحمة»^(٢) بالناس، وهذا يعني أن القانون موجود من أجل خدمة الناس وتسهيل أمورهم وليس من أجل الإيقاع بهم أو تكيلهم معنوياً أو مادياً.

القسوة والرحمة صفتان متضادتان وكلّ منهما تستطيع أن تكون المرادف الأول والصفة المميزة للقانون. والمشرّع الأعظم في هذا الكون هو الخالق عزّوجلّ ومن صفاته الرحمن والرحيم والرفوف والعدل ولكن لا نرى في صفاته وأسمائه عزّوجلّ «القياسي» وفي هذا أعظم مثال للناس في بناء أنظمتهم وعلاقاتهم وقوانينهم. لذا نحن ندعو إلى إضفاء نكهة جديدة في القانون، وهي الرحمة بالناس ومداراتهم والأخذ بأيديهم وليس عليها.

فإذا كانت الغاية من وجود القانون هو المواطن

ورفاهيَّته وراحته يصبح هذا القانون مثلاً في جميع الدول على التطوُّر السياسي والقانوني، كما أنه يجد شرعيَّة ومصادقيَّة لدى الناس فيتفاعلون معه بصدق وحب ويعملون على تطبيقه حتَّى من دون حسيب ورقيب بدلاً من أن يتعاملوا معه وكأنَّه سيف مسلط على رقابهم ينتظر اللَّحظة المناسبة فيعمل على قطع أرزاقهم أو أعناقهم لا سمح الله، فتأمل يا رعاك الله.

”

إن المفارقة العجيبة أن القانون في بعض الدول يحمي حالة «الإفراط» في الحريات بالنسبة إلى المساحات المتاحة للناس، بينما في دولنا تكون المساحات المتاحة فيما يرتبط بحريات الناس محدودة ومقيّدة إلى درجة «التفريط» بحقوق الناس ومع ذلك يحمي القانون حالة «التفريط»، وهذا ما يدعوا للتأمل في كلتا الحالتين.

“

الديمقراطية والشفافية

تعتبر مسألة الشفافية أحد أهم أخلاقيات النظام السياسي والحكومات التي تتبنّى منهجية دولة القانون والمؤسسات، ويُشار إليها على أنها ركيزة أساسية في قيام نظام سياسي جدير بالاحترام يسعى إلى الارتقاء والنهوض بالناس، ولذلك وُضعت كمادة أساسية تدرّس في الجامعات العريقة من أجل صياغة وعي سياسي متطور.

وتعرّف جودي نادر من جامعة سنّتا كلارا الشفافية في النظام السياسي على أنها «قدرة الشعب على النظر ومتابعة تصرّفات وسجّلات وسياسات الحكومة، ويشمل ذلك جميع مؤسسات الدولة المالية والإدارية والاجتماعات التي تعقد مع أيّ دول

أو مؤسسات تكون الدولة طرفاً فيها»^(١). وهذا ما يجعل الدول المتقدمة تطبّق هذا النظام ضمن نهجها السياسي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يوجد قانون يفرض عرض الملفات الحكوميّة إلى عامة الشعب طالما أنّها لا تفتش أسرار الدولة إلى الدول المنافسة أو المعادية لها، كما أنّه يوجد في كلّ ولاية قانون يحدّد هذه الشفافيّة.

فمثلاً حادثة سجن «أبو غريب» من الفضائح ولكنها عرضت للناس في العالم بأسره وتمّ عقاب المتورّطين في هذه القضيّة، وبقطع النظر عن تحفظاتنا على السياسات الأمريكيّة فإنّ المفتاح هنا هو وجود فكرة العقاب لأيّ تجاوز في أجهزة الدولة وهذا أمر ضروري للحد من استئراء الفساد، فكما تقول الخبيرة السياسيّة مريم سكولمان «الحكومة التي لا تملك شفافيّة في نظامها تكون عرضة للفساد أكثر من أيّ حكومة أخرى، فذلك يسبّب غياب الرأي العام للشعب في اتّخاذ القرارات»^(٢).

والحال أنّنا كثيراً ما نجد تمويهاً للكثير من قرارات وسياسات الحكومة عندنا، فمثلاً هناك الكثير من الأمور والصفقات التي تُبرم في الكثير من القطاعات الحكوميّة وحتّى في القطاعات الخاصة

الأخرى كالمؤسسات التعليمية والشركات المصرفية ولا يعرف أحد عنها أي شيء.

لا أزال أذكر قصة إحدى الطالبات الجامعيّات عندما ذهبت تسأل عن وثيقة تشرح سياسة مؤسسة تعليميّة وقوبلت بالرفض على الرغم من أنّها كانت من أجل أبحاث جامعيّة لا أكثر، حتّى أنّ الفتاة التي قابلتها لم تعطها لا اسمها الكامل ولا حتّى المسمى الوظيفي. هذه الحالة تعكس الصورة الأكبر للمجتمع الذي يعيش مغيباً عن اتّخاذ القرار، بل هو مغيب عن كلّ شيء وكأنّه يعيش غريباً وهو في بلده.

الشفافيّة تعني أنّ الأوراق الرسمية تكون مكشوفة للجميع، ووضع الأوراق في متناول يد عامة الشعب تعني أنّ النظام ليس لديه ما يخفيه عن شعبه، كذلك تعني أنّه لا يوجد شيء يخاف النظام من كشفه.

ولو أنّنا طرحنا هذا السؤال: لماذا تغيب الشفافيّة في نظامنا السياسي؟ ما هو تفسير غيابها؟ مثلاً أين ذهبت الـ ٩٧٪ من السواحل المسروقة ومن الذي استولى عليها وضمن أي قانون؟ وكيف وصلنا إلى أزمة الإسكان الخانقة مع وجود هذه الأراضي الشاسعة في بلادنا؟ ومن هو المسؤول عن ذلك؟ وغيرها من الأسئلة الكثيرة التي تدور في رؤوس الناس يومياً عن سياسات التجنيس الغامضة وتدني الأجور والبطالة ولا تجد لها جواباً.

هناك تفسيران لهذه الأسئلة: إمّا أنّ الدولة لا ترغب في إشراك الناس في التطوير الديمقراطي في البلد، وهذه مشكلة كبيرة لأنّه يعني أنّ كلام النظام عن تطوير البلد سياسياً وتفعيل و إرساء قواعد الديمقراطية مجرد شعارات لا أقل ولا أكثر، والتفسير الآخر هو أنّ النظام يخاف من كشف الحقائق لأنّها لن تكون مقبولة، وهذا يعني أنّه هناك تجاوزات لا يقبلها عامة الشعب ويعتبرها تعدياً على بلده وهويته ووجوده.

إنّ الحقيقة وإنّ كانت مرّة فلابدّ أن تكون الدولة شجاعة في إظهارها والاعتراف بها، فإن كانت الحقيقة تكمن في ارتكاب خطأ أو تجاوز من قبل أيّ شخص مهما كان موقعه أو مؤسسة في الدولة فلا ضرر من الاعتذار للناس عنها.

لقد دعا النظام إلى تفعيل الشفافية ولكننا إلى الآن لا نرى شفافية صحيحة، وعندما تكون الشفافية حبر على ورق أو مزيّفة تكون غير موجودة فعلياً، وهذا يؤدي إلى غياب المحاسبة وغياب المحاسبة سوف يؤدي إلى ارتكاب العديد من التجاوزات وما أكثرها في بلادنا، فمثلاً الناس تقرّأ وتسمع بتجاوزات تكتب عنها الصحف أو يتمّ تداولها من خلال الأحاديث أو يلاحظها الناس بشكل فاضح على أكثر من صعيد ولكن المؤسسات المعنية في الدولة تكتب تصريحاً يردّ

على أصحاب التحقيق في الجرائد، وكأنّ الحل يكون
بالحبر ومجرد الكلام وليس بالعمل والفعل.

وكحل لإرساء وتنفيذ الشفافية قامت الدولة
بتفعيل فكرة الحكومة الالكترونية وهي خطوة جيدة،
ولكنها بحاجة إلى تفعيل أكثر، كما أننا لا نزال نعاني
من عقدة النظام تجاه الاستجواب وهو تقليد برلماني
وحقّ طبيعي للناس في معرفة الحقيقة ولكنه تقليد
معطل في البرلمان «المعطل» أصلاً، والخوف أن يصل
الحال أن نرى الوزير أو أيّ شخص يجلس في كرسي
الاستجواب في البرلمان ثمّ يعود إلى بيته وكأنّ شيئاً
لم يكن، حتّى أننا كثيراً ما شاهدنا مسئولين يسافرون
أو يتركون القاعة لأنّهم لا يقوون على إبداء أيّ تبرير
للمساءلة.

عندما تغيب المحاسبة يغيب حسّ المسؤولية عند
الموظّفين الكبار في الدولة، فلو أنّ الوزير الفلاني
سرق ضاحية بأكملها، أو لو أنّ المسؤول الفلاني تسبّب
في موت أيّ إنسان فماذا سيحدث؟ بعض الأسئلة
وبعض التصريحات في الصحف ثمّ توضع نقطة
النهاية وتنتهي القصة هكذا.

نقلت الصحف أن العمدة السابق لولاية نيويورك
في الولايات المتحدة استقال بعد تردد الشائعات
بوجود علاقة بينه وبين الشرطة لتسهيل حركة المافيا،
فاستقال على الفور لأنّه يعلم تماماً أنّه لن يفلت من

المحاسبة والعقاب.

المحاسبة مهمّة جداً في درء الفساد والأخطاء، في عهد الرئيس الأمريكي كارتر قام الرئيس بكتابة رسائل اعتذار لجميع الأمريكيين من أصول يابانية أو صينية لأنّهم وُضعوا في مخيمات احتجاز في فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها ببضع سنوات، وكانت كلّ رسالة تحمل توقيع الرئيس وشيك بمبلغ رمزي يعبر عن الاعتذار من خطأ ارتكبه رئيس أمريكي سابق، هذه الجرأة التي حملها كارتر جعلت منه بطلاً قومياً للولايات المتحدة بغضّ النظر عن أخطائه واختلافاته مع سياساته.

الخطأ من طبع الإنسان^(١) كما يقول المثل الانجليزي وتجاوز القانون والفساد أمور تحدث في جميع الدول وعلى الأصعدة كافة، ولكن المحاسبة تكون موجودة بسبب وجود الشفافية في الدول المتقدمة.

ولكننا لا نستطيع أن نعدّ أنفسنا كذلك ففي بلادنا تتعطل المحاسبة ويكبل القانون، مع أنّ الناس تتحدث عن الكثير من الفضائح والتجاوزات، وجميعها تمرّ دون عقاب بسبب غياب الشفافية.

ففي وزارة التربية هناك مدرّسون استقدموا من الخارج يدرّسون موادّاً لا تمت لتخصّصاتهم بصلة، بل إنّهم يُجلّبون من دولهم وأماكنهم جاهزة، وأبناء البلد

من أصحاب الكفاءات قابعون في بيوتهم.
وربما لا يزال الناس يتذكّرون السرقة الكبيرة
التي كتبت عنها الصحف قبل ثلاث سنوات تقريباً في
قضية المدير الذي كان يكسب راتبه الشهري دون حق،
وزعم أنّ أحد المتنفّذين كان شريكاً معه، ولكن ماذا
حصل؟ طبعاً لا شيء، ولا شيء أكثر مرارة من حقيقة
لأشياء، لأن هذه العبارة لا تكون إلّا عند الإفلاس،
وعندما تكون المؤسسة مفلسة فهي غير قويّة، ولكن
عندما يكون عمل النظام مفلساً في المحاسبة، فكيف
سنحقق الأمن والأمان للمواطن الذي ينتظر الحماية
والاستقرار؟.

”

يجب أن نعمل على
صياغة نظام سياسي لديه القدرة على
إنتاج الفرصة وجعلها متاحة بيد الناس
من خلال ثقافة راقية وأداء سياسي رفيع
يرتقي بالناس إلى الأفضل ويجعلهم
يصلون إلى ما يحلمون به، وليس من
خلال أداء وممارسات قد
تسرق حتى أحلامهم..

“

القانون بين التشريع والتطبيق

في الدول المتقدمة هناك سعي دائم من أجل تحقيق كرامة المواطن وعمل دعوب من أجل الوصول إلى الازدهار و الرفاهية للبلد، فلا يكفي النظام بوضع دستور أو قانون من أجل مؤسسات الدولة بل يذهب إلى وضع مجموعة بنود قانونية تحمي المواطن إذا ما تحاملت عليه أي من المؤسسات أو الدوائر الرسمية، فالدستور يشرح وينظم عمل مؤسسات الدولة ومركز المواطن بالنسبة للدولة والمؤسسات، وفيه تقسم المهمات والوظائف؛ فالسلطة التشريعية تشرع، والتنفيذية تنفذ، والقضائية تمارس أعمالها في المحاكم.

ولكن وجود لائحة من البنود من أجل حماية المواطن وإعطائه امتيازات تجعله عزيزاً وقادراً

على العيش الكريم هو أمر ضروري من أجل حماية المواطنين، وغالباً ما تكون هذه البنود مرفقة بالدستور.

فعلى سبيل المثال هناك في القانون الأمريكي مجموعة بنود تم وضعها من أجل حماية المواطن في الدولة، فالبنود الخمس مثلاً ينص على أنه «يحقّ للمواطن الأمريكي الامتناع عن الكلام في المحكمة أو في أيّ تحقيق رسمي إذا ما أحسّ أنّ أيّ كلام سيقوله سوف يؤدّي إلى تهديد حياته بالخطر»^(١)، وهناك العديد من البنود الأخرى التي يتجاوز عددها ثمانية وعشرين بنداً وهي بنود قابلة للتجديد والتغيير بعد مناقشات قضائية تسعى إلى تحسين أيّ بند.

طبعاً هذه البنود شأنها شأن الدساتير لا يمكن أن تكون مفيدة بدون تفعيل والتفعيل يكون عادة نتيجة لضغوطات الناس من أجل نيل حقوقها الشرعية ومن السلطات المعنية أيضاً حيث إنّها هي التي تملك صلاحيات لنقل الدستور والقانون المكتوب من الأوراق إلى حيّز التنفيذ، وهي المسئولة عن الناس التي تعطيها أهلية ومصادقية حكمها.

فالحكومة الصالحة هي التي تضع المواطن في المرتبة الأولى في اعتبارها عند اتّخاذ أيّ قرار، وتجعل

من راحة المواطن الهدف الأول الذي تسعى جاهدة في تحقيقه، يقول رسول الله ﷺ: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ»^(١)، عندما يكون هناك إحساس بالرعاية والمسؤولية تجاه الناس تصبح الدولة مستقرة أمنياً لأن أمن الدولة مرهون براحة المواطن.

القوانين الموجودة في أي مجتمع مهمة جداً، و لكن لابد من إيجاد آلية لتفعيلها، ومن أفضل الحلول وأبسطها تجريم مخالفة هذه القوانين، مثلاً عندما يكتب كاتب صحفي مقالاً ويُستدعى من أجل التحقيق لأنه يمسّ بالدولة يصبح هناك تناقض بين التحقيق وبند الدستور الذي يكفل للمواطن حرية الرأي والتعبير، في حالة كهذه يجب أن يكون هناك قانون يأخذ حق الصحفي من الجهات المسؤولة التي أجرت التحقيق، عندما تصبح مخالفة الدستور جريمة يحكم عليها بغض النظر عن مكانة المجرم في الدولة، تصبح حقوق الناس مكفولة بالنظام والنظام نفسه يصبح هو السيد، فالكل متساوي من وجهة نظر القانون.

المشكلة الرئيسية التي تواجه أي بلد هي عدم تطبيق الدستور بالشكل السليم، فالدستور والقانون هي السلطة العليا التي تدير البلد في أي دولة متطورة، عندما انجلت الغبرة عن فضيحة سجن أبو غريب في العراق تمّ تقديم المتورّطين للمحاكمة على

الرغم من أنهم في الجيش، فلا حصانة لأحد عند مخالفة القانون، لا زلت أذكر في مرّة من المرات أحد أولاد أصدقائي الذي استدعته الشرطة، وفوجئ بأنّه لم يرتكب أيّ ذنب غير أنه سار بسيّارته قبل أحد المتنفذين في الجيش، فهذا الأخير ذهب وقدم شكوى زور بأنّ هذا الشاب شتمه، ولولا ذكاء والد الشاب لكان الشاب محبوساً. فأين القانون من هذه؟ طبعاً، الفساد في كلّ مكان ولكن عدم تفعيل القانون وتجريم مخالفته يزيد من الفساد بشكل مدهش.

المخالفات القانونية كثيرة في هذا البلد ولا نرى حساباً عليها، ونعني بذلك المحاسبة القانونية، ففي وزارة الصحة هناك الكثيرون ممن قضوا جرّاء خطأ طبي قاتل وما أكثر الأخطاء القاتلة، ولكن لو تقدّم الجهات المسؤولة في الوزارة للمحاكمة لكان الطب في حال أفضل بكثير مما هو عليه اليوم في هذا البلد، لأنّ السكوت عن تكرار الخطأ خطأ أكبر، كما أنّه يعني عدم كفاءة الموظف أو الطبيب أو الممرض الذي يكرّر نفس الخطأ، ولكن غياب المحاسبة جعل الذمة واسعة والضمير أصبح مخدّراً.

من جهة أخرى، يجب على الدولة التدخل إذا ما كان هناك أيّ تهديد لحياة المواطنين سواء من الناحية الجسديّة أو المعنويّة أو البيئيّة أو الاجتماعيّة أو السياسيّة، في عهد الرئيس الأمريكي جون إف كينيدي

كانت هناك حادثة فريدة من نوعها، كانت الولايات المتحدة من الدول التي تعاني من التمييز العنصري والعنصري، ولكن وبعد ضغوطات الشعب المنحدر من أصول أفريقية بقيادة مارتن لوثر كينغ، قرر الرئيس تفعيل القانون في مجال التعليم، حيث و لأول مرة في التاريخ الأمريكي ذهب طالب من أصل أفريقي إلى الجامعة مع الأمريكيين البيض وكان الرئيس قد أمر وزارة الدفاع بالتدخل عند اللزوم من أجل حماية هذا الطالب، وبهذا فعل كندي قانون المساواة في الفرص وعدم التمييز القائم على العرق أو اللون أو الدين أو الجنس، ولم يتوقف الأمر هنا بل لا تزال هذه الدولة التي ننتقدها دائماً لكونها الدولة المسيطرة على العالم تسعى من أجل تحقيق كرامة مواطنيها.

أقول، من المهم وضع المواطن البحريني في المرتبة الأولى و فوق كل اعتبار، وإلا فإننا لا نستطيع أن نلوم الناس على أي تصرف يقومون به، الأجانب في هذا البلد كثيرون وهم يتمتعون بمزايا لا يتمتع المواطن حتى بنصفها، فهل هذا يعني غياب الكفاءات؟ لماذا إذاً تزداد البعثات الدراسية للطلاب البحرينيين من الجامعات والدول الأجنبية دون أمثالهم من الدول في المنطقة؟ ولماذا يصبح البحريني ناجحاً جداً في بلد آخر بينما يكابد جميع أنواع الظلم في بلده؟ لماذا نرى الأجانب يجلسون وراء المكاتب المهمة بينما نرى

البحريين يحرسون البنايات أو يطلبون الصدقة؟
أكتب هذه الكلمات وفي مخيلتي الرجال الذين
يبيعون الماء عند ضاحية السيف وهي من أغنى
المناطق، لو كان وجود غير البحرنيين من أجل
الخبرة فهذا سبب وجيه، ولكن ما أكثر الموظفين
دون أيّة خبرة تذكر، وهذا سببه عدم وجود قانون
تكافؤ الفرص والمساواة بين الناس، لذا فإنّه بات من
الضروري إذا كنّا جادين فعلاً في السعي من أجل
تحقيق التقدم في هذا البلد فإنّه ينبغي العمل على
تحقيق أمرين مهمّين:

أولاً: جعل المواطن البحريني في المرتبة الأولى في
كلّ شيء وفي كلّ مكان في البحرين وفي المؤسسات
البحرينيّة في الخارج.

ثانياً: تجريم مخالفة القانون والعمل على تفعيله
دوماً.

الثقة حاجة ملحة

كثيراً ما يتردّد في وسائل الإعلام تصريحات وعود تعبّر عن رغبة جدية في تطوير النظام السياسي في بلادنا، ولكننا لا نلمس هذه الجدية على الصعيد العملي وربّما لو كان هناك وضوح أكثر عند الناس بما يجري لاستطاعوا المساهمة في إضفاء بعض النشائم الإيجابية والحيوية في صياغة نظام سياسي يتمكن من مواكبة النظم السياسية في العالم المتحضّر بالاستفادة من تجارب الآخرين.

إذ إنّ زيادة المساحات المتاحة للتعبير عن الرأي، وتمكين حرية التعبير من الفعل، واتّخاذ القرار عبر الإطارات المختلفة سوف يجعل النظام السياسي عندنا يضاوي وينافس الأنظمة الديمقراطية في عالم اليوم. إنّ من أهمّ النقاط التي يجب التركيز عليها وغرسها

في أيّ نظام سياسي هو موضوع الثقة والشفافيّة
بين دوائر النظام والناس.

يقول توماس جيفرسون: «التطور السياسي في
الحكومة هو نتيجة للنمو الفكري في المجتمع» و
يقصد بهذا أنّه كلما كانت المساحة الفكرية المتاحة
للناس أوسع يصبح النظام أكثر حضارة، لأنّ الحكومة
و السلطة في النهاية تتشكّل من أفراد جاؤوا من
المجتمع.

ولكي يعطي النظام مساحة واسعة في التعبير
عن الرأي يجب أن يمتلك ثقة ذات درجة عالية و
قويّة في الناس؛ حيث إنّ حرية التعبير والديمقراطية
لا يمكن فصلهما عن مسألة الثقة في الناس وفي
تطلّعاتهم وأهدافهم وطموحاتهم. ومع أنّنا نعيش في
القرن الواحد والعشرين فإنّ الناس في بلادنا لا
تزال تجهل الموازنة الفعلية للدولة مثلاً، أو لا تعرف
بشكل واضح عن أرباح كبريات الشركات، بينما نرى
في العالم المتحضّر كتباً تُشترى وتُباع سنوياً وتُكتب
بالتفصيل عن كلّ شاردة و واردة فيما يتعلّق بصرف
أموال الضرائب مثلاً. فما المانع أن نمتلك تفاصيل
مماثلة؟ ولماذا توجد هذه الحواجز والحجر على
المعلومات بين النظام والناس وكأنّهم ليسوا من أهل
هذا البلد؟.

إنّ الثقة بين النظام والناس تعطي للناس فخراً

بالانتماء الوطني وشعوراً بأهميتهم كـ«بحرينيين» في وطنهم.

إنّ تنمية الثقة عند الناس بحاجة إلى حالة تراكميّة من خلال ممارسات سياسية تعود بالنفع على الناس وتلامس تحقيق الآمال والتطلّعات، ومع أنّ الناس يحسنون الظن بكلّ حركة أو تغيير إيجابي فإنّ الأمر بحاجة إلى أن تكتمل معادلة الثقة بغرسها في دوائر النظام تجاه الناس و خاصة في المؤسسات التي ترتبط بحاجاتهم المعيشيّة والتنمويّة، حيث إنّ هنالك العديد من القضايا العالقة التي تحوّلت إلى أزمات ربما بعضها مستفحلة بسبب نقص الثقة على أكثر من صعيد كأزمة السكن والبطالة والتمييز.

إنّ الثقة عندما توجد فهذا يعني أنّ الناس سوف تعتاد على المصارحة والمشاركة في التغيير والتطوير. فمثلاً عندما يكون هناك تكتّم على أيّ قضية سياسيّة واقتصاديّة معينة فإنّ العديد من الشكوك ستساور الناس، وكلّما زاد التكتّم فإنّ المشكلة ستظل عالقة وسوف تزداد حجماً. بينما عندما يفصح عنها بالتفاصيل المتعارف عليها فإنّ هذا يعطي للناس قدراً من المشاركة في المتابعة والمسائلة والتصحيح إذا لزم الأمر، فيعطي ذلك قوّة في أداء النظام السياسي من خلال المشاركة الشعبيّة.

ومن المهم دائماً أن يكون العمل السياسي واضحاً

لكي يفهم الناس الغاية والأهداف المرجوة فيتفاعلوا معها بشكل إيجابي.

فكما أنّ المناظرات السياسيّة مثلاً التي تسبق الانتخابات تعرّف الناس بالبرنامج و السياسة التي سوف ينتهجها أيّ مرشح، وما نجده في الدول المتقدمة ديمقراطياً نماذج يمكن أن يتمّ الاستفادة منها.

ولابدّ من استمرار عملية التواصل الجاد والمثمر بين أطراف النظام السياسي والناس لزيادة الثقة و الشفافيّة. الثقة والشفافيّة هي مفاهيم بسيطة وتحققها ليس بالأمر الصعب، ولكنه يحتاج إلى إرادة جادة وإلى نظام يسعى إلى التطوير فعلاً.

إنّ الجميع يعلم أنّه على صعيد المعاملات في حال انعدمت الثقة بين أيّ طرفين فإنّ الأمر يؤوّل إلى أن تنقطع العلاقة بينهما؛ ولكن عندما نكون أمام معادلة يكون الناس طرفها الأول والنظام والسلطة الطرف الثاني فإنّ انعدام الثقة يؤدي إلى سخط الناس وغرقهم في محيط من الإحباط واليأس.

وهذا ما سيدفع إلى أحد أمرين: إمّا أنّه سيؤدي إلى تصادم فعلي بسبب اليأس وعدم الرضا عن مجريات الأمور، أو أنّه سيؤدي إلى هبوط كامل في مستوى البلد سواء كان ذلك اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً.

ونحن لا نريد التخلّف ونصبو دوماً إلى التطوّر
البّناء والتّقدم والازدهار، لذا نتمنى جميعاً أن نلمس
تعزيزاً للثقة والصّراحة بين الناس والنظام، فأيّ دولة
تنمو بنمو شعبها وتزدهر بقوّتهم والعمل من أجل
إسعادهم ورقّيهم دوماً.

”

لكي نستطيع النهوض بمجتمعاتنا ونحمي
أنفسنا أمام التحديات لأبد أن نعمل دائماً
على تأسيس قواعد فكرية تنعكس على
سلوكنا العام في التعاطي مع مختلف
القضايا التي تواجهنا، وهذا بحاجة إلى
تبني ثقافة واعية تعمل على صياغة
العقول وتولد الإبداع في الممارسة
على كل صعيد..

“

لثبيء من العدل

شكت امرأة تسمى سودة بنت عمارة الهمدانية إلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أحد ولاته الكبار وهو والي صدقاته على الأهواز وكانت تحت سلطته منطقة واسعة تقول سودة: «لقد جئت إلى علي بن أبي طالب (عليه السلام) في رجل ولّاه صدقاتنا فجار علينا، فصادفته قائماً يصلي، فلمّا رأيته انفتل من صلاته ثمّ أقبل عليّ برحمة ورفق ورأفة وتعطف وقال: ألك حاجة؟ قلت: نعم، فأخبرته الخبر، فبكى الإمام (عليه السلام) ثمّ قال: اللهم أنت الشاهد عليّ وعليهم، وإنّي لم آمرهم بظلم خلقك ولا بترك حقك، ثمّ أخرج قطعة جلد كتب فيها: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَمْشَاءَهُمْ وَلَا تُمْسِكُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ

إِصْلَاحَهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ فَإِذَا قَرَأْتَ كِتَابِي هَذَا فَاحْتَفِظْ بِمَا فِي يَدِكَ مِنْ عَمَلِنَا حَتَّى يَقْدَمَ عَلَيْكَ مَنْ يَقْبِضُهُ مِنْكَ وَالسَّلَامُ، ثُمَّ دَفْعَ الرِّقْعَةِ إِلَيَّ، فَوَ اللَّهُ مَا خَتَمَهَا بَطِينٌ وَلَا خَزَمَهَا فَجِئْتُ بِالرِّقْعَةِ إِلَى صَاحِبِهِ فَانصَرَفَ عَنَّا مَعزُولاً»^(٢).

في هذه الواقعة التاريخية الكثير من الدروس البليغة في السياسة والحكم والإدارة والتعاطي مع أمور الناس حتّى ولو كانت بسيطة أو صغيرة، فربّما لم يكن ما فعله ذلك الوالي يستحقّ العزل من منصبه ولكن الإمام علي عليه السلام كان ينظر من زاوية مختلفة وحساسة جداً، حيث إنّ التهاون في الأمور الصغيرة والتي قد تبدو عادية في نظر البعض هو ما يؤدي إلى الفساد والظلم، ومع أنّ الفارق كبير زمنياً وحتّى فيما يرتبط بالإمكانيّات المتوفرة بين عصرنا وذلك العصر حيث الوثائق والحقائق تظهر بوضوح كم يعاني الناس من إهمال وتقصير من قبل المسؤولين ومن بيدهم القرار، ومع ذلك ليس هناك استجابة لكلام الناس، ومع أنّهم «يحظون» بمجلس «نيابي» وآخر «شورى» وديوان رقابة ومنظمات شفافيّة وجمعيات سياسيّة وحقوقيّة وكلام طويل وعريض عن الديمقراطية والحقوق الإنسانية وإعلام يتحدث يومياً

عن فضائح فيما يرتبط بالفقر ومشاكل الإسكان وسرقات الأراضي وما أشبه إلا أنه يبدو أن كل هذه الأمور لا تستدعي عزلاً ولا تغييراً ولا يبدو أن في الأفق شيئاً من هذا القبيل.

إن صورة الدولة الحديثة ليست في بناء ناطحات السحاب ولا في المرافئ المالية ولا في الجزر السكنية الفارهة وإنما في الاهتمام بالإنسان مهما كان اسمه أو لونه أو موقعه أو حتى دينه وقد قالها الإمام علي عليه السلام لواليه: «وأشعر قلبك الرحمة للرحمة، والمحبة لهم، واللفظ بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتتم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظيرٌ لك في الخلق»^(١).

وهو ما نحن بحاجة إليه، فما قيمة الكلام عن مرفأً مالي في بلد يقف أهله في طوابير إسكان تجاوزت الـ ٥٠ ألف «منتظر»، وما قيمة الكلام عن جزر مائية سكنية في بلد تعاني فيه أكثر من ١٠ آلاف أسرة فقيرة من قلة الموارد، ويعاني فيه أكثر الناس من تدني الأجور والرواتب ويشكون ذلك باستمرار إلا إذا كان المرفأً المالي والمساكن الفارهة لغير المواطنين فذاك شيء آخر. أمّا إذا أردنا أن نتكلم عن دولة حديثة فينبغي أن نبني أول أساسيات هذه الدولة وأهم شيء فيها وهو الإنسان الذي يعتبر الرأسمال

الحقيقي في كل تنمية ونهضة وحضارة .
ولذلك ينبغي أن نسخر الجهود والإمكانات لكي
نرتقي بواقعنا إلى وضع تتوفر فيه وسائل الحياة
الحرّة الكريمة للجميع من دون استثناء، فيرى الناس
أنفسهم أصحاب فرص متساوية أو متقاربة على الأقل
في وطن أصبحت فيه الفوارق «فاحشة» بين طبقات
ثرية متخمة بكلّ وسائل الرفاه من أراض وأموال لا
حصر لها وبين طبقات فقيرة تبحث عن علاوة غلاء
قد لا تعادل علاوة تمثيل لنائب برلماني أو معين أو
وزير أو مسئول، وصدقت سودة بنت عمارة الهمدانية
حينما تحدثت عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في
بيتين جميلين من الشعر:

صلىّ الإله على روح تضمّنها
قبر فأصبح فيه العدل مدفوناً
قد حالف الحقّ لا ينبغي به بدلاً
فصار بالحقّ والإيمان مقروناً

من يعلق الجرس؟

هناك حقيقة مهمّة ينبغي الالتفات إليها دائماً إذا ما أردنا أن نعمل على ترسيخ الاستقرار الاجتماعي، وهي أنّ وصول الناس إلى حالة الإحباط وقلة الحيلة لا يخدم الاستقرار بأيّ حال من الأحوال.

ومن هذا المنطلق تعمل الأنظمة السياسيّة ودوائر القرار في المجتمعات المتقدّمة على تحفيز مجتمعاتها بشكل دائم واستنهاض همم الناس حتّى يرتفع مستوى التطلّعات والطموحات، فينشغل المجتمع بما هو أفضل وينطلق الناس في آفاق المعرفة والإبداع على كلّ صعيد.

ولكن هذا العمل ليس من السهل تحقيقه ما لم تتوفر رؤية سياسيّة تعمل على استيعاب الناس في النظام العام، وفي ذلك يقول هنري فوردي «يكن سر

النجاح في القدرة على استيعاب وجهة نظر الشخص الآخر ورؤية الأشياء من الزاوية التي يراها هو بالإضافة إلى الزاوية التي تراها أنت».

إنّ ميزة أيّ نظام سياسي ليس في وجود الإطارات والواجهات السياسيّة بقدر ما يكمن الامتياز في فاعلية هذه الإطارات والواجهات وقدرتها على التعبير عن نفسها بشكل صائب ومفيد، ولذلك قد لا يجد المتابع فروقاً في المسميات بين الدول المتقدّمة والدول المتخلّفة فيما يرتبط بتشكيل الأنظمة السياسيّة ولكن الفارق واضح في الإنجاز والعمل على أرض الواقع.

قد يكون من السهل أن تتحدّث عن وجود السلطات الثلاث القضائيّة والتشريعيّة والتنفيذيّة في الدول المتخلّفة ولكنك لن تجد لهذه السلطات حضوراً فاعلاً نتيجة للتداخل وعدم الفصل بين هذه السلطات عملياً.

وقد تجد دساتيراً مكتوبة وموثقة لكن من الصعب أن تجد للكثير من بنودها تطبيقاً على الصعيد العملي حيث تتعطل في محطات كثيرة خاصة عندما يرتبط الأمر بحقوق الناس، فقد تتحدّث بعض المواد عن أن الناس أو «الشعب» هو مصدر السلطات جميعاً، أو المادة التي تقول أن لكلّ مواطن الحق في السكن وأنّ كلّ مواطن محترم في نفسه ورأيه وهكذا، ولكنك

سوف تجد أن هذه المواد هي مجرد عناوين وعبارات لا تغني المواطن شيئاً بل وربما أن القانون الذي وضع لحماية المواطن قد يتحوّل بقدرة قادر إلى ضده، وهذا ما يفسر الفارق الكبير بين ما وصلت إليه الدول المتقدمة وبيننا حيث إننا بقينا نراوح مكاننا.

إننا بحاجة إلى تغيير جذري في أنماط التفكير الجامدة والخروج من دائرة الخوف من الآخر وخاصة أن هذا الآخر هم الناس الذين لا يمكن الاستغناء عنهم أو تجاوزهم لأنهم ببساطة هم الرأسمال الحقيقي للأوطان، وهم الأرضية لأيّة انطلاقة نحو تحقيق التنمية والنهوض الحضاري، وهذا التغيير يستدعي تغييراً في السلوك السياسي والثقافي والإعلامي وبناء نظام سياسي يستطيع أن يكون قوّة جاذبة ومحفّزة للطاقات وليس قوة منفرة أو ضاغطة أو محبّطة.

إنّ من يتابع العمليّة السياسيّة في بلادنا يراها اليوم بلا أفق واضح والحقائق تتحدث عن نفسها بكلّ وضوح ومن دون مبالغات أو مزايدات، فمع وجود إطارات كالمجلس النيابي والبلديات التي من المفترض أنّها أتت لكي تعبّر عن الناس إلّا أنّ المراقب للساحة السياسيّة يرى أنّ الإنجازات -إن وجدت- لا تساوي مقدار ما يُصرف على هذه الإطارات من أموال وميزانيات ضخمة ومزايا لا حصر لها، ناهيك

عن وجود مجلس معين وإطارات أخرى بقيت مجرد واجهات ربما لا توازي مقدار ما يُصرف عليها من أموال.

إنّ فشل الناس في التغيير سواء عبّروا عن أنفسهم -بما هو متاح لهم ومشروع- بالاحتجاج أو التنديد أو الشكوى أو من خلال دخولهم في إطارات فارغة المحتوى وفاقة للقدرة على الإنجاز كالبرلمان المنتخب أو المعين أو البلديات إنّ هذا الفشل وهو حاصل مهما حاول البعض إن يغطيه أو «يجمله» بعبارات، لا يكمن الخوف منه كفشل مجرد بل الخوف أن يتحوّل ذلك إلى إحباط يدفع الناس باتجاه عواقب غير معروفة وقد تكون غير محمودة، وهو ما يستدعي النظر في مراجعة الحسابات بشكل أكثر جدية وصدقية من أجل القيام بتغييرات جذرية وسريعة خاصّة فيما يرتبط بحضور الناس واستيعابهم في العملية السياسيّة بصورة تمكّنهم من التعبير عن أنفسهم وعن طموحاتهم وتطلّعاتهم بشكل أقوى وأكثر فاعليّة، وهو ما يستدعي الدخول في مرحلة الشراكة السياسيّة التي لا يزال النظام السياسي في بلادنا يفتقدها، ولكن السؤال المطروح هنا هو:

من يعلق الجرس؟

ديمقراطية من رمال

ليس هناك ما هو أسوأ من تقييد حركة الإنسان ووضع العوائق في طريقه، ومهما كان مصدر هذه القيود والعوائق سواء كانت خارجية أو داخلية بفعل الإنسان نفسه فإنها تشوه الصورة الإنسانية التي أرادها ربنا عزوجل للإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١).

بل إن الإنسان من خلال اختياراته الصالحة والخيرة يمكن له أن يرتقي إلى درجات أرفع من درجات الملائكة الذين يعبدون الله من دون انقطاع. ولذلك تركزت رسالات الأنبياء ﷺ من أجل

تحرير وترشيد حركة الناس لكي لا يكونوا خاضعين في خياراتهم لأي قيود خارجية أو داخلية تحوّلهم إلى أشخاص مسلوبى الإرادة والاختيار فيفقدون قدرتهم على الإبداع والتميز، وقد عبّر ربنا عزّوجلّ في القرآن الكريم في صفة رسول الله ﷺ وأحد مهماته العظيمة: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

هذه الرؤية مهمة جداً في صياغة أي واقع اجتماعي يسعى إلى التكامل والتقدّم على مختلف الصعد السياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة خاصّة فيما يرتبط بالنظم والقوانين التي يراد لها أن تدير وتنظّم حياة الناس، حيث إنّ الانفتاح هو سمة كونية لا يمكن الوقوف أمامها أو تجاهلها، ويلاحظ ذلك في مفردات كثيرة تناولها القرآن الكريم منها «سيروا، تعاونوا، سارعوا، سابقوا، اعملوا...» وكلّ ذلك بطبيعة الحال من أجل أن ينطلق الناس في حياتهم من دون تعقيد أو قيود على حركتهم أو تفكيرهم.

ولذلك يكمن التحدي الأكبر الذي يواجه أيّ مجتمع إنساني في تطلّعه للانطلاق والتقدم في وجود النظم والقوانين التي إمّا أنّها توفر المناخ المناسب والبيئة السليمة للتحرر والانطلاق نحو البناء والتنمية، أو أنّها تكبّل المجتمع فيبقى مراوحيّاً في مكانه. وهذا

ما يميز المجتمعات عن بعضها البعض، حيث إنّ بعض المجتمعات وصلت إلى غزو الفضاء بينما لا تزال بعض المجتمعات لم تكتشف أو لا تعرف أية معلومات عن الأرض التي تعيش عليها، وبينما تعيش بعض الدول في القرن الواحد والعشرين لا تزال أخرى تعيش خارج دائرة الزمان.

لقد وصل الأمر في بعض الدول «المتقدمة» أن المساحات المتاحة للناس فيما يرتبط بحرياتهم وخياراتهم قد تجاوزت الحدود فوصل الحال إلى إفراط في استخدام الحريّات، ومع ذلك يحمي القانون حالة «الإفراط»، وهو شيء غير مقبول على الصعيد الأخلاقي والإنساني، ولكن المفارقة على الصعيد الآخر عندنا في الدول «المتخلّفة» حيث إن المساحات المتاحة فيما يرتبط بحريّات الناس محدودة ومقيّدة إلى درجة «التفريط» بحقوق الناس ومع ذلك يحمي القانون حالة «التفريط»، وهذا ما يدعوا للتأمل في كلتا الحالتين.

ما نعاني منه في بلادنا العزيزة أمور لا يستوعبها العقل والمنطق من إجراءات غريبة ومستغربة، ففي نفس الوقت الذي لا تحتاج فيه في بعض البلاد إذا ما أرادت جماعة من الناس أن تشكّل جمعيّة إلا أن تضع اسم الجمعيّة وعنوانها في دليل الهاتف لكي يعرف الناس ذلك فإن عندنا قانون الجمعيات وعندنا

«الاشتغال» أو «الانشغال» بالسياسة، وكلّ ذلك من خلال قوانين على الناس أن يتعاملوا معها حتّى لو كان ذلك خلاف العقل والعرف فكلّ مسئول وكل وزير له طريقته ورأيه والقانون من ورائه طبعاً وعلى الناس السمع والطاعة في كلّ الأحوال.

لكن الأغرب هو أنّنا بعد تحديد مساحات ما هو مسموح وما هو مخالف للقانون فيما يرتبط بالقيود المعنويّة والنفسية دخلنا في مرحلة متقدّمة وهي تحديد المساحات الجغرافيّة فيما هو مسموح وما هو ممنوع، فالمسجد ممنوع لأنّه دار عبادة، والحسينية ممنوعة لأنها دار عبادة، مع أن دور العبادة هي أفضل مكان للاجتماع وللعمل فهي ليست فقط للبركة وإنما لأنها أفضل مكان لتحصّن الناس من الوقوع في المحظورات الماديّة والمعنويّة لأنها مواقع لذكر الله، إلّا إذا كانت المواقع الأخرى أكثر قدسية وبركة كما يراها البعض! ويتخوّف الكثير من الناس في بلادنا من أن تطول قائمة الممنوعات -وما أكثرها- إلى درجة أن تلتبس الأمور على الناس، فلا يعود بإمكانهم أن يميّزوا ما المسموح وما هو الممنوع في ظل ديمقراطيّة فريدة من نوعها.

ربّما يتدرّع البعض بالقانون وتطبيق القانون ووضوح القانون ونحن أيضاً مع كلّ ذلك ونبصم عليه، ولكن أين القانون العتيد في تطبيقه من سرقة

سواحل البحرين التي وصلت نسبة المسروق منها إلى ٩٧٪؟ وأين القانون من فصل العمال من وظائفهم من قبل الشركات الكبيرة وليست آخرها شركة «بتلكو»؟ وأين القانون من التوزيع العادل للثروة في بلادنا؟ وأين القانون من التجاوزات والانتهاكات والسرقات المالية والفساد الذي تحدث عنه الصحافة بتقارير مفصلة وبالأرقام؟ أين وأين هذا القانون الذي يطل برأسه حامياً ومدافعاً تحت شعارات عريضة إذا ما ارتبط الأمر بمواطن لا حول له ولا قوة أو ارتبط الأمر بجمعية تسعى لتأسيس شراكة حقيقية في القرار وتتبنى مطالب وشعارات تساهم في تنمية الوطن ونهوضه؟!

إنّ المهمة الرئيسيّة للقانون هي حماية الإنسان من نفسه ومن الآخرين وتحفيزه للانطلاق؛ أمّا إذا ما تحول القانون إلى معيق ومقيّد ومكبّل لحركة الإنسان وإبداعاته فهو هنا ليس قانوناً وإنما استبداد واستغلال بشع مهما تلوّن هذا القانون وتمظهر بألوان أو مظاهر قد يتصور البعض أنّها تعطيه شرعية وقوة، ولكنه ليس أكثر من خداع ووهم كبير لا يبني مجداً ولا تنمية ولا ديمقراطية إلا إذا كانت ديمقراطية من رمال.

”

إنَّ وجود الناس على أرض واحدة يشكّلون
 منها «وطناً» لهم يجعلهم شركاء في
 «الوطن»، فلهم الحقّ في أن يكونوا شركاء
 في «قرار» الوطن باعتباره سفينة الجميع
 لا ينبغي أن يتفرّد بالقرار فيه أحد دون
 الآخر، فلا يصح أن تتحقق المعادلة في
 طرفها الأول وهو «شراكة» الوطن وتتعرّث
 في طرفها الثاني وهو «شراكة» القرار.

“

بين الاعتراف و الإلغاء

من أجل أن يرتقي أيّ نظام سياسي فإنه يحتاج إلى ضرورات حتمية يجب أن تعمل الدولة على إرساء دعائمها ولو كان ذلك على المدى الطويل.

من أهمّ هذه الضرورات الإشارك الحقيقي للشعب في صياغة الواقع سواء كان ذلك في اتخاذ القرارات أو وضع الخطط أو السعي لبناء مستقبل مشرق، فتعدد الأطياف في عملية صياغة أيّ قرار تذكى المشروع بنكهة مميزة لأنها تكون نتاج تمازج وتفاعل ثقافات ومدارس مختلفة.

يقول ربنا عزوجل: ﴿...وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾^(١)، وجاء في الحديث الشريف «أعقل الناس من جمع عقول الناس إلى عقله».

طبعاً هذه الشورى يجب أن تتحلّى بسمّة مهمّة جداً وهي المصداقيّة والاعتماديّة من قبل الدولة والناس، فمثلاً عندما يتشاور مجلس معيّن في اتّخاذ قرار معيّن، هناك بعض النقاط التي يجب على الدولة مراعاتها.

أولاً: يجب أن يكون هناك ثقة مطلقة في المجلس وقراراته وآرائه.

ثانياً: يجب أن تؤخذ إصدارات هذه المجالس بجديّة.

فإن كانت مشكلة فهناك حلول يجب إيجادها، وإن كانت طلباً وجب النظر فيه، وإن كان تحذيراً أو مساءلة يجب اتّخاذ الموقف المناسب.

ولكن ما فائدة الشورى والاجتماعات إذا كانت سترمى في عرض الحائط؟ وما فائدتها إذا استقبلتها الجهات المعنيّة بأذن تكاد تكون صماء؟ إذا لم يكن هناك اعتراف بهذه القرارات فما فائدة وجودها؟

ربّما يمكن استغلالها في موضع آخر فتكون مادة ممتازة ولكن عندما تتحوّل المجالس الشوريّة إلى مجرد «مجالس صوريّة» وتكون عارية من أيّ اعتماديّة أو اعتراف حقيقي من قبل الدولة فهي تتحوّل إلى «فارس» أو أيّ مسرحيّة هزليّة ولكن أبطالها أناس حقيقيون، وهنا المقصود أيّ مجلس شورى موجود في أيّ مؤسسة أو دولة.

الجانب الآخر المكمل في هذه المرحلة هو الاعتراف بالشعب وهمومه وآرائه و أفكاره، بكلمة أخرى يجب أن يكون هناك اعتراف بوجود الشعب، ليس فقط في الأرشيف وأوراق الوزارات الإحصائية، بل الاعتراف بأهميّة وجوده في الدولة والنظام.

في دول العالم الثالث يعاني الناس من إلغاء كبير؛ هم غير ملغين تماماً وفي نفس الوقت غير مُعترف بما يقولون تماماً، فهم ليسوا أحياء وليسوا أموات وهذه مشكلة وجوديّة مهمة، عندما نتكلم عن الإلغاء نعني تهميش أيّ رأي يعتبره النظام رأياً «آخر».

وقضية الآخر مشكلة لا تزال مطروحة ولا تزال هناك مساعي قويّة من أجل القضاء عليها في الدول المتقدّمة. قد تكون هناك مجتمعات تعتبر فئة أقلّيّة كطرف «آخر» ولكن بعض الأنظمة تعتبر الأغلبية كـ«آخر» وعندما نعتبر أيّ رأي مخالف كرأي «آخر» نصبح مستبدّين تدريجيّاً، الطرف «الآخر» عادة يكون غير مسموع وغير مهم وغير موجود في أغلب الأحيان، فإذا ألغينا الناس كلّهم فهل سيبقى النظام يناقش أفرادَه والقائمين عليه فقط؟

في الأمس جميعنا شاهداً الطفلة التي لا تزال تشهق أنفاسها الصعبة بعد أحداث ستره، ولكن أين الأصوات المنددة بهذا؟ وأين الاستنكارات والأعمال على محاسبة المسؤول عن وضع هذه الطفلة الحرج؟!

قد يقول كثيرون هذه أعمال شغب وسياسة ولكننا أيضاً خلال الشهر الماضي نسمع عن مرضى يموتون في عمر الزهور بسبب خطأ «طبيب» لا يهتم مريضه أم لا لغياب المحاسبة والمساءلة.

لقد أصبحت حياة الناس عندنا زهيدة وبخسة لأنّ النظام يعتبر الناس «آخر» فهو عملياً غير موجود، ناهيك عن الكثير من المفاسد الماليّة والسياسيّة.

يعتقد الكثيرون أنّنا اجتزنا شوطاً طويلاً في رقي النظام إذا ما قورن بالماضي، ولكننا إلى الآن لا نزال نعيش في نظام متأخر عن العديد من النظم في الماضي المنصرم ولاسيما في سياسة قبول الأطراف المختلفة والمتنوعة في العمليّة السياسيّة.

في الدولة الإسلامية في عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) كان هناك نظام ديمقراطي بمعنى الكلمة، ففي حرب الجمل لم يعامل الطرف الآخر كما كان يعامله، بل على العكس، فلقد أرجع عائشة معرّزة مكرمة. وعندما حصل الخلاف بينه وبين الخوارج فإنه عاملهم كـ«معارضة» لهم حقّ الكلام والرأي ولم يمنعهم من الفيء مع أنهم كانوا معارضة مسلّحة ولم يقف الإمام (عليه السلام) في وجههم إلّا عندما تجاوزوا الحدود.

ولو أنّنا ذهبنا إلى الحضارة الرومانيّة إلى ما قبل ألفي عام لكنّا وجدنا قبولاً للآخر، بغضّ النظر عن

النقاط السلبية في هذه الحضارة العريقة، لقد كان للرومان قوّة عظيمة جداً استمدّوها من مجالس الشيوخ و المستشارين الذين كانوا يرفدون الدولة بقرارات مدروسة ومناقشة من وجهات نظر مختلفة، ولم يبدأ عصر الانحدار لروما إلّا بعد أن اعتنقت النظام الدكتاتوري وألغت استشارة ذوي الخبرة في الدولة.

إذا كانت سياسة الإقصاء والتهميش فاشلة في الماضي وتُحارب في الوقت الراهن، فلماذا نصرّ كنظم أن نتمسك بها ونمارسها بمختلف أنواع الفنون؟ عندما لا نعترف بالناس فإنّنا ببساطة نخسر القدرات التي تملك المواهب الخلاقة والمشاريع التي قد تنقل الدولة إلى صف الدول المتطوّرة جداً، عندما لا نعترف بالشعب فإنّنا لا نعترف بنفسنا كنظام وكدولة.

يقول توماس جفرسون: «الدولة والحكومة الأقوى هي التي تعطي كلّ مواطن الشعور بأنّه جزء لا يتجزأ منها»، فالشعب هو الذي يعطي النظام والدولة سمة الوجود وعندما نهّمشه فإنّنا نهّمس النظام في العالم ككل وليس في إطار الدولة فقط.

إنّنا نعيش في عصر يسابق الزمن وأيّ تخلف عن الركب يعني ضياع الكثير من الفرص على أكثر من صعيد، وهذا ما يحصل اليوم بالنسبة لنا حين نرى أن المحيط القريب منّا يتقدم علينا كثيراً بعد أن كنّا نمثّل

حالة فريدة محوريّة في المنطقة.
 إنّ من المؤسف أن نبقي على أساليب وآليات
 نعرف مسبقاً أنّها غير مجدية وعقيمة ومع ذلك تجد
 إصراراً ليس له من مبرر للاستمرار ضمن منهجيات
 خاطئة إلى درجة أن المرء يتساءل:
 هل هو غباء وقلة نظر أم هو أسلوب متعمّد
 ومقصود؟ وفي كلتا الحالتين هي طامة كبرى والعياذ
 بالله، وصدق الرسول الأكرم ﷺ حين قال: «لا خير
 في العيش إلاّ لمستمع واعٍ أو عالم ناطق»^(١).

صياغة الوعي.. بين الصدق و التملق

في الطريق لبناء القواعد والأسس السليمة من أجل حياة حرّة كريمة لابدّ من العمل على صياغة الوعي عند الناس، من خلال ثقافة منفتحة تعزز التمسك بالحرية والاستقلالية والعزة في نفوس الناس بعيداً عن الهيمنة والانقياد والشعور بالضعف والعجز.

ومن هنا تُعتبر صياغة الوعي من أعظم التحديات التي تواجه نهضة المجتمعات وانطلاقتها، ويوضح القرآن الكريم أهمية الاستماع الواعي ودوره في صياغة الوعي حيث يقول ربنا عزّوجلّ: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُوا

الْأُتْبَابِ^(١)، ثمَّ يركّز القرآن الكريم بعد ذلك على أهميّة العقل والقلب السليم في استقبال الفكرة والتفاعل معها فيقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾^(٢)، ويقول الإمام علي عليه السلام: «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبَ أَوْعِيَّةٌ، وَخَيْرُهَا أَوْعَاهَا»^(٣)، وطبعاً يأتي قبل كلّ ذلك تحرّر الناس من القيود والأغلال المكبّلة للحرية والقوانين التي تقيّد الناس فتجعلهم عاجزين عن الوصول إلى الحقيقة أو عن العمل بها. يأتي هذا الحديث في سياق التصريح الذي أطلقناه لوسائل الإعلام في الدعوة لتحول «جمعية العمل الإسلامي» إلى حزب سياسي، وأن الجمعية سوف تعمل على مناقشة هذا الموضوع ضمن إطاراتها الداخلية، كما أنه سوف يتم تداول هذا الموضوع مع بقيّة الجمعيات السياسيّة والمختصين في هذا الشأن من أجل مزيد من البحث والمشاورات والحوار حول هذا الموضوع الذي نأمل أن نرتقي به في تفكيرنا وثقافتنا السياسيّة من أجل صياغة واقع سياسي متطور وفاعل قادر على الخروج بالبلاد من أزمتاته المتراكمة والمزمنة.

ومع أنّنا طرحناه في توقيت حسّاس ارتبط

١ - الزمر: ١٧، ١٨

٢ - الحاقة : ١٢

٣ - نهج البلاغة - باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام - ١٤٧

بمداهمة مقر «جمعية العمل الإسلامي» إلا أننا لم ننتقل في طرحنا للقضية من مسألة ارتجالية أو حالة انفعالية بقدر ما أردنا أن نطلق «صرخة وعي» في مقابل التخبُّط السياسي عند الحكومة على غرار «صرخة ألم» التي أطلقناها قبل فترة زمنية وكانت أيضاً في مقابل التخبُّط السياسي عند الحكومة.

وبين ألم الجوع والفقر وتكبير الوعي الناتجين من السياسات الحكومية فإننا بحاجة إلى استثارة العقول واستنهاض الطاقات عند أبناء مجتمعنا لتحفيزهم وشحذ هممهم من أجل الارتقاء بواقعهم السياسي والاجتماعي والفكري، ولذلك ارتأينا أن يكون موضوع التحوُّل إلى حزب سياسي على طاولة البحث والنقاش بين مختلف الفرقاء من سياسيين وإعلاميين ومتابعين لأننا نؤمن بأهمية العقل الجمعي والروح الجمعية والعمل الجمعي، بعيداً عن الاستبداد والاستفراد والاستقواء لأنَّ العمل الجمعي رؤية دينية وعقلية وحضارية.

إننا بحاجة إلى صرخة وعي خاصّة ونحن نعيش في ظلِّ تحديات صعبة في بلادنا، وعلينا أن نتعاون جميعاً من أجل التكامل في التفكير وفي العمل، وأن نرتقي في نظرتنا للأمور بعيداً عن وضع الحواجز أو التثبيط أو العمل على التقليل من أهمية الأفكار والمشاريع المطروحة كما يفعل البعض من

هواة التملق والتزلف الذين يعملون على التعريض
 بالأفكار والمشاريع الفاعلة من خلال كلمات باهتة
 وعبارات عفى عليها الزمن وهم يعرفون حق المعرفة
 أن الديمقراطية الحقيقية تعني فيما تعنيه حرية
 تشكيل الأحزاب وتداولية السلطة، وما التحديات
 والأزمات الخانقة الموجودة في بلادنا إلا نتيجة لغياب
 الديمقراطية الحقيقية المنشودة التي تقوم على قيم
 العدل والمساواة والتوزيع العادل للثروة وإطلاق
 الحريات ضمن إطار القيم السامية التي يرتضيها
 الدين والأعراف الإنسانية.

وسوف تبقى صرخة الوعي حاضرة ومعبرة
 ومؤثرة في قلوب الناس ما دامت مرتبطة بالحق
 والصدق، أما فقاعات البعض «الزائفة» و«المتخفية»
 و«المتلبسة» فلن تجد لها مكاناً لأنه لا «يصح إلا
 الصحيح»، وكما يقول ربنا عزوجل: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ
 فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ
 كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾^(١).

أين حقي؟

للإسلام رؤية سامية حول حقوق الإنسان لا ترتبط بزمان أو مكان ولا باللون أو العرق أو الجنس، وقد أعطى ربنا عزوجل امتيازات خاصة عندما أمر الملائكة أن تسجد لهذا الإنسان وعندما اختصّه بتكريم إلهي فقال ربنا عزوجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١)، وإضافة لذلك اختصّه بحريّة الإرادة والعقل.

وفي الوقت الذي اختصّ الإسلام الإنسان بهذه الامتيازات فإنّه طلب منه عدم التنازل عنها أو التفريط فيها لأنّ ذلك يلغي إنسانيّته ويجعله عرضة للمهانة أو الإذلال، ولكنّه أيضاً دعاه للالتزام بالأخلاق

والتواضع واللين والرفق في التعامل مع الآخرين حتّى
أنّ الرسول ﷺ لخصّ الالتزام بقيم الدين في حديث
رائع يعبر عن رؤية الإسلام في الحياة والتعاطي مع
الناس حين قال ﷺ: «الدين المعاملة»^(١).

إنّ الطريق لبناء مجتمع عزيز يبدأ من خلال
تبني ثقافة سليمة قائمة على احترام حق الناس في
الحياة الحرّة الكريمة التي تتمثل في قيم المساواة
والعدالة وصيانة الحقوق الإنسانيّة على كلّ صعيد،
وتنعكس هذه الثقافة من خلال سلوك عملي يُمارس
على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو
ما يترتب عليه تغيير الكثير من المفاهيم المغلوطة
التي تحوّلت إلى أعراف حاكمة أدّت بشكل كبير ليس
فقط لعدم صيانة الحقوق الإنسانيّة في بلادنا وإنّما
إلى ضياع هذه الحقوق واعتبار المطالبة بها «جريمة»
أو «تمرداً» على الأعراف الخاطئة التي تحوّلت إلى
قوانين رسميّة لا تركز إلى قيم حقيقيّة سواء في
ثقافتها أو في تطبيقاتها على أرض الواقع.

وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان فإنّ
المواطن في بلادنا يتساءل «أين حقّي؟» وهو تسأول
ممزوج بالمرارة لأنّه يرتبط بأكثر من بعد واحد؛
فأين حق المواطن في العمل بكرامة وبشرف؟ فهل
يُعقل في بلد نفطي كالبحرين أن يعيش فيها مواطن

يحمل الشهادة الجامعية على قانون إعانة تعطل كما ورد في حديث الوكيل المساعد لشؤون وزارة العمل بوزارة العمل جميل حميدان لجريدة الوقت لافتاً إلى «توزيعه على ٧٨١٠ عاطلين، بينهم نحو ألفي جامعي سيحصل كلّ منهم على ١٥٠ ديناراً، فيما سيحصل البقية من حملة الثانوية وما دونها على ١٢٠ ديناراً»^(١)، وكيف وصل الحال أن لا تتمكن الدولة من استيعاب الآلاف من الجامعيين العاطلين وغيرهم؟ وكيف ستواجه الدولة كارثة الـ ٨٠ ألف عاطل عن العمل خلال السنوات القادمة؟

وعلى البعد الآخر كيف يعقل في بلد نفطي وبلد صغير أن لا يحظى المواطن بفرصة الحصول على سكن فيتحول السكن إلى حلم كما الوظيفة وكما غيرها من القضايا الأساسية؟ وكيف يعقل في بلد نفطي أن يعيش الناس برواتب ينطبق عليها المثل «قوت من لا يموت»؟ وقد لا ينطبق المثل والعياذ بالله.

إنّ الاهتمام بحق الناس لا يتمثّل في الشعارات وإنّما يحتاج إلى مصداقيّة يراها الناس وتبرهن عليها السياسات التي ترتبط بحاجات الناس واحترام مشاعرهم والحفاظ على كرامتهم، فبدلاً من جعلهم «متسوّلين» ينبغي أن نجعلهم «متموّلين» من خلال توفير فرص العمل والعيش الكريم، وبدلاً من معالجة

الأمور من خلال سياسة الأمن «الوقائي» فإنّ البلد بحاجة أكثر إلى أمن «غذائي»، وقبل ذلك فإنّ الناس بحاجة إلى فهم مشاعرهم واحترام حريّاتهم وصون كراماتهم من خلال المعاملة الطيبة الصادقة التي تنعكس في ممارسة على أرض الواقع على كلّ صعيد. ومن غير المعقول ولا المقبول هذا الإفراط المستمر في التعاطي مع أيّ حدث من خلال القوّة بأسلوب لا يتناسب مع ما نقول وما نصرّح به وما نضعه من قوانين خاصّة وأنّنا نعيش أجواء اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وسواء نظرنا إلى ما يحصل من زاوية إسلاميّة أو حقوقيّة أو إنسانيّة، فإنّ الدين والعقل والمنطق يقول أنّ حقّ المواطن في بلادنا ينتظر الفرج، ولذلك لا تستكثروا على هذا المواطن سواء كان شيخاً أو شاباً أو امرأة وحتى إن كان طفلاً أن يقول: «أين حقي؟».

بين الكرامة والاستجداء

اهتمَّ الإسلام بحقِّ الحياة للإنسان واعتبره حقًّا مقدَّساً لا يجوز التفريط به، ومن أجل حفظ النفس الإنسانية تبنت التعاليم الإسلامية حرمة حياة الإنسان وحفظ هذه الحرمة ومنع الاعتداء عليها بالقتل أو الإيذاء، حيث حرَّمت الشريعة الإسلامية قتل الإنسان واعتبرت ذلك جريمة موجَّهة بحق الإنسانية كلّها، وفي المقابل جعلت الشريعة حفظ النفس بأنّه حفظ للإنسانية، ويشير القرآن الكريم لهذه الحقيقة حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ

إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ^(١).
ولمّا كان الإسلام يقوم على احترام النفس الإنسانية وحفظها وتكريمها فإنّ قيم الإسلام وتعاليمه اهتمّت بحق آخر لا يقلّ أهميّة عن حق الحياة ألا وهو الكرامة، والغاية من ذلك امتلاك الإنسان بما هو إنسان للشرف والعزّة والاحترام والتوقير، فلا يجوز انتهاك حرمة وامتهان كرامته حتّى ولو من قبل نفسه فضلاً عن الآخرين، فالإنسان مخلوق كرّمه الله سبحانه وتعالى وفضّله على كثير من خلقه، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا^(٢)﴾.

ودعا الإسلام إلى احترام الكرامة الإنسانية واعتبر ذلك أحد العوامل الأساسيّة في نهضة المجتمعات وتقدّمها لأنّ «الدين المعاملة»^(٣) كما يقول رسول الله ﷺ، وفي الوقت ذاته نبذت تعاليم الإسلام كلّ فعل أو سلوك من شأنه الحطّ من كرامات الناس وإهانتهم أو إذلالهم.

وحيثما نتحدّث عن الكرامة الإنسانية فإنّه لا يمكننا ذلك بمعزل عن البيئة أو المجتمع الذي يعيش

فيه الإنسان، حيث إنّ احترام هذه الكرامة أو انتهاكها يعتمد بالدرجة الأولى على قواعد الحياة المشتركة في أيّ مجتمع، وهذا يقودنا إلى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه السياسة في هذه القضية والمسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع في احترام الكرامة الإنسانية والدفاع عنها.

إنّ كلّ نظام تمثّل في سلطة أو دولة ينبغي عليه أن يوفّر لمواطنيه كلّ ما يحتاجونه لكي يعيشوا حياة إنسانية كريمة ابتداءً من الطعام والغذاء والمسكن والحق في العمل وانتهاءً بالحق في اختيار الحياة التي يريدونها الناس اختياراً حراً بعيداً عن أيّ ضغط أو إكراه.

إنّ الحق الاجتماعي ليس صدقة ولا منّة من أحد وإنّما هو حق كفلته الشرائع الدينية والقوانين الإنسانية، وتتمايز الدول المتقدمة في عالم اليوم بأنظمتها من خلال قدرتها على الالتزام بالمحافظة على صيانة كرامة مواطنيها وعدم تعرّضهم لأيّ نوع من الإهانة ليس في داخل أوطانهم فحسب بل حتّى في خارجها، ونلاحظ كيف أنّها سبقتنا في كثير من الميادين إن لم نقل جميعها بفضل احترام المواطن والمحافظة على كرامته، من خلال بناء قواعد العلاقة بين جميع مكوّنات النسيج الوطني على أساس «الشراكة لا الاستجداء، وحقوق المواطنة لا الاستعداد».

فماذا يعني حرمان إنسان من العمل غير انتهاك
لكرامته وقتل لشخصيته؟ وماذا يعني حرمان إنسان
من الحصول على سكن غير انتهاك لكرامته؟ وماذا
يعني التمييز بين إنسان وآخر بلا مبرر غير انتهاك
للكرامة الإنسانية؟ وماذا يعني استجداء المواطن
لحقوقه غير انتهاك لكرامته؟

لقد حوّلت السياسات الخاطئة المواطنين إلى
طواير من المتسوّلين على أبواب الدولة، فهناك
الآلاف من العاطلين عن العمل وهناك الآلاف من
المنتظرين للسكن وهناك الآلاف من الفقراء و...و...
لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب فالمواطن عليه أن
يستجدي حتّى في قضاياها السياسيّة فلكي يؤسس
جمعية أو يعارض أو يقاطع أو يشارك في عملية
سياسة وهكذا.

إنّ روح الاستجداء السياسي لا تبني الأوطان بل
تدمرها ولا تنهض بالمجتمعات بل تزيد في إهانة
المواطن وكأنه يطلب منّة أو فضلاً، مع أنّ المنطق
يقول أنّ المواطنين أصحاب حقوق أقرّتها الشرائع
السمائيّة وكفلتها الدساتير والأعراف الإنسانية.

لقد حان الوقت لكي تدرك الدولة أنّ عليها أن تنتقل
من مرحلة اعتادت فيها أن تنظر إلى المواطن على
أنّه مجرد «رعية» اعتاد على تنفيذ الأوامر والانصياع
المطلق، إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة المواطن

التي يتحدّد كيانه بمجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة، وإنّ هذا المواطن وبهذه المواصفات يمكنه أن يمارس دوره بشكل حقيقي وفاعل في بناء مجتمع العزّة والكرامة.

”

إنَّ الناسَ يمثَّلونَ مركزَ الثقلِ في تركيب
الدولة، فإذا كانَ الناسُ أقوياءَ فإنَّ الدولة
ستكونُ قويَّةً، وإذا كانوا قلقينَ وضعفاءَ
ومهمَّشينَ فإنَّ الدولة ستصبحُ هشةً
وضعيفةً، بل إنَّها ستصبحُ مهمَّشةً في
المجتمعِ الدولي.

“

نعم للتنافس.. لا للإلغاء

الحياة قائمة على التعدد والتنوع هكذا أرادها الله عزوجل، حيث إن هذا التنوع الكوني مصدر كبير لهذا الجمال الذي نراه على كل صعيد سواء ما يرتبط بجمال الطبيعة أو بإبداعات الإنسان من خلال تلاقح الأفكار والآراء تنوعاً وتعددًا.

ولا شك أن استيعاب هذه الحقيقة الكونية يفتح الآفاق الإنسانية من أجل التعامل معها بطريقة حكيمة من أجل استثمارها للوصول من خلالها بالمجتمعات إلى حالة من الرقي والتقدم بدلاً من جهلها أو النظر إليها بعين الشك والريبة أو الخوف مما تفرزه على الواقع الحياتي.

إننا نستطيع أن نجعل من قضية التنوع والتعدد في حياتنا منطلقاً للإبداع والإنتاج إذا ما تعاملنا مع ذلك

بطريقة واعية وجادة وهذا يستدعي أن نقوم بتوجيه هذا التعدد في الاتجاه السليم من خلال التنافس البّناء، حيث إنّ التنافس علاقة حياتية طبيعية بين الناس وقد اعتبر الإسلام ذلك أمراً مشروعاً بل ودعا إليه وحثّ عليه في قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾^(١). لكنّ الإسلام يرشد التنافس من أجل أن لا يتحوّل إلى حالة صراع وصدام، فيعتبر أن التنافس «البّناء» هو المطلوب وينظر إليه كعامل أساسي في عمارة الأرض وتقدّم المجتمعات.

إذ من الطبيعي أنّه لولا التنافس على إنشاء المصانع والتطوير الذي يقوم به الإنسان في مجالات مختلفة من الحياة لم تنشأ حضارة، ولو لم يكن هناك تنافس لركن الناس إلى الكسل والجمود. ويقول أمير المؤمنين (عليه السلام) مشجعاً للناس على التسابق من أجل الأفضل: «افعلوا الخير ولا تحقرّوا منه شيئاً، فإنّ صغيره كبير، وقليله كثير، ولا يقولنّ أحكم إن أحداً أولى بفعل الخير مني فيكون واللّه كذلك»^(٢). وفي حديث آخر لتشجيع الناس على التنافس يقول الإمام الباقر (عليه السلام): «من خالطت فإن استطعت أن تكون يدك العليا عليه فافعل»^(٣).

١ - المطففين، ٢٦

٢ - بحار الأنوار - ج ٦٨ - الصفحة ١٩٠

٣ - جامع أحاديث الشيعة - ج ١٥ - الصفحة ٥١٨

إنّ التنافس بين الناس أمر مطلوب في مجالات كثيرة، فالتنافس بين طلاب العلم والمعرفة في ميادين العلوم يؤلّد الاجتهاد والتفوق، والتنافس في الصناعات والإنجاز يؤلّد التطوير والرقى، والتنافس في التجارة يؤلّد الفائض في الأموال والرفاه، والتنافس بين المفكرين يؤلّد المزيد من الأفكار والآراء التي تفتح آفاق الوعي والفهم أمام الناس.

هكذا في كلّ مجال من مجالات الحياة المعاصرة فلولاً استثمار التعدّد والتنوّع من خلال التنافس البّناء لم نحصل اليوم على كثير من الإبداعات التي أثّرت حياة الإنسان المعاصر.

وهذا ما نحن بحاجة إليه في واقعنا اليومي على كلّ صعيد، ولا يمكن ذلك إلّا من خلال نظرة واعية وحكيمة إلى هذه الحقيقة الكونيّة، وذلك يتطلّب منّا أن نشجع على التنافس البّناء من خلال العمل على إتاحة الفرص وتوفير المناخ السليم للناس لكي يفجّروا طاقاتهم بشكل إيجابي، من خلال عدم تكبيل الناس بالقوانين التي من شأنها أن تحاصرهم أو تعيق حركتهم باتجاه تطوير واقعهم السياسي والاجتماعي، فهم بحاجة إلى توسيع دائرة الحريّات التي من شأنها أن تعطّيهم حوافز على أن يعبّروا عن أنفسهم بلا وصاية تكاد أن تصل إلى حدّ أسر عقولهم، أو رقابة تكاد أن تصل إلى حدّ أن نحصي عليهم أنفاسهم لأنّ

هذا من شأنه أن يخنق الإبداع في داخلهم.
إنَّ أفضل استثمار للتعدّد والتنوّع في مجتمعنا هو
توجيه هذه القضية باتّجاه التنافس وليس «التناحس»
وبتعبير أدقّ التناقض، فالتنافس يصب في زيادة
الإنتاج والإنجاز في كلّ الميادين أمّا النظرة السلبية
لهذا الأمر فتقود إلى الصراع، وبالتالي العمل من
أجل الإلغاء أو العمل على تحجيم الآخر وتقزيمه وشلّ
قدراته، وفي كلا الأمرين فإنّنا نخسر جميعاً فنبقى
أحاداً متناقضة وربّما متحاربة بدلاً من أن نتحوّل
إلى مجاميع تتكامل مع بعضها.

علينا جميعاً أن نعي هذه الحقيقة على الصعيدين
الرسمي حكومات والشعبي قوى فاعلة في الساحة؛ إذ
إنّ البديل غير المناسب عن التنافس الشريف والبنّاء
هو التباعد والغيرة والحسد الذي يولّد الأضغان
والأحقاد بدلاً من الحبّ والترابط.

وعلينا أن نتعلّم من غيرنا كيف أوصلتهم تجاربهم
الناجحة إلى حالة من الرقي والتقدم في واقعهم
السياسي والاجتماعي مع أنّهم مرّوا بتجارب مريرة
في حروب الإلغاء والإبادة والتدمير بحقّ بعضهم
البعض وقد جاء في الحديث النبوي الشريف:
«السعيد من اتّعظ بتجارب غيره».

علينا مصارحة أنفسنا -بلا مواربة وبلا خوف
وبكلّ شجاعة- بأنّنا لا نزال نعاني من ضيق شديد في

الأفق تجاه رؤى وخطابات وتوجّهات بعضنا البعض،
وبدلاً من الانفتاح عليها والتعايش معها فإنّ البعض
منّا يعمل على محاصرتها وإلغاء تأثيرها بمختلف
الوسائل متناسين أو متغافلين أنّ هذا التنوّع والتعدّد
يمكن أن يكون مصدراً للجمال والكمال والرقى إذا
ما نظرنا إليه نظرة واعية وجعلنا من الاختلاف رحمة
وتألفاً بدلاً من النظر إلى أنّ كلّ خلاف هو مصدر
شر وفتنة.

”
لا يمكن أن تسنّ القوانين في أيّ مجال
كان من دون الانطلاق من منظومة القيم
الأخلاقية والبناء عليها في تشريع الأحكام
والقوانين، ذلك أن القيم الأخلاقية لها
حاكمية على قلوب الناس

“

الإسلام بين الفكر والممارسة

لا يمكن لأيّ مجتمع أن يستقرّ وينمو بصورة طبيعية من دون وجود حالة من التوافق بين أبنائه، ولكن الوصول إلى حالة التوافق بحاجة إلى مجموعة من الضوابط الأخلاقية والسلوكية التي تنظم حياة الناس خصوصاً فيما يرتبط بالعلاقات والمعاملات. ولذلك فإنّ الإسلام كعقيدة ورسالة شاملة اهتمّ كثيراً بالنظام الاجتماعي وضرورة المحافظة على الأسس والقواعد التي يقوم عليها، وقد ورد عن الرسول الأكرم ﷺ في حديث جميل: «الدين المعاملة»^(١).

وفعلاً فإنّ المعاملة الحسنة أساس مهم في البناء الاجتماعي سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي،

فكلّما كانت المعاملة بين أبناء المجتمع الواحد مبنية على الصدق والأمانة والحب كلّما كان ذلك أدعى لقوّة المجتمع ونهضته وتماسكه. ومع أنّنا مجتمعات مسلمة ونتباهى بالإسلام كعقيدة وهذا ما لا يمكن أن يُختلف عليه، إلّا أنّ هناك من المسلمين من لا يعمل بالإسلام كرسالة في حياته مع أنّه الجانب الأهم في العقيدة الإسلاميّة، وهذا ما يعكس حالة التخلف والجمود في المجتمعات الإسلاميّة مع أنّ الإسلام رائد في كلّ المجالات، وبفضل القيم الإسلاميّة استطاع الرسول الأكرم ﷺ أن يغيّر المجتمع الجاهلي ويحوّله إلى مجتمع ناهض في فترة زمنيّة قياسيّة.

إنّ المشكلة التي يعاني منها البعض في مجتمعاتنا الإسلاميّة هي الفصل بين الإسلام والحياة مع أنّ رسالة الإسلام هي تنظيم الحياة على كلّ صعيد وإلّا لما كان الإسلام عقيدة شاملة كاملة كخاتمة للرسالات الإلهيّة، وربّما عزّوجلّ يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُهُ تُحْشَرُونَ﴾^(١)، ومع ذلك فإنّ هناك من يرى لزوم الفصل بين المسجد وقضايا الناس اليوميّة من إدارة وسياسة واقتصاد وما أشبه، وذلك على أساس أن المسجد ينبغي أن يبقى مجرد دار للعبادة.

وهو فهم خاطئ للإسلام أو مغلوط المقصود منه إبعاد الإسلام عن ممارسة دوره الريادي في تنظيم حياة الناس، وهذا ما يمثله المشهد الواقعي لحال مجتمعاتنا الإسلامية التي لم تأخذ من الإسلام إلا اسمه ومظاهره ولكنها أخفقت في أن تجعل قيم الإسلام محوراً في واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإلا ماذا يعني أن الإسلام الذي استطاع أن يوحد القوميات المختلفة في لغاتها، وقد تكون متناقضة في يوم من الأيام، ولا يمكنه اليوم وفي القرن الواحد والعشرين أن يوحد حتى المجتمعات المشتركة في لغة واحدة وضمن بيئة جغرافية وحتى سياسية واحدة، مع أن غيرنا قد تمكن من ذلك رغم الصراعات واختلاف المصالح وهذه أوروبا التي تسعى لتوسيع مساحة الوحدة بينها على كل صعيد.

إن مشكلتنا تكمن في التناقض في السلوك الأخلاقي والسياسي ويظهر ذلك جلياً في التناقض بين ما نقول وبين ما نفعل على أرض الواقع، فمع أن الإسلام هو شعار كبير نرفعه في كل مكان، ولكن من الصعب أن تجد لهذا الشعار مكاناً على أرض الواقع في الممارسات السياسية سواء عند الأفراد أو عند الأنظمة التي تجعل من الإسلام مجرد شعار وادعاءات أكثر مما هو ممارسة على أرض الواقع مع أن ربنا عز وجل حذر من هذه الممارسة الخاطئة بقوله

سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ
مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا
تَفْعَلُونَ﴾^(١).

إنَّ ما نراه من تراشق إعلامي هنا وهناك
على امتداد مساحات بلاد الإسلام، وما نشهده من
حالات استهداف باللسان واليد تصل إلى التجريح
والتكفير وفي حالات ليست قليلة تصل إلى حدِّ إزهاق
الأرواح تدلُّ بشكل كبير على حاجتنا للانفتاح على
الدين كما جاء به الرسول الأكرم ﷺ لا كما تفهمه
النفوس المريضة بالأهواء والعصبيّات المتصارعة على
المصلحيّات والمسكونة بالذاتيّات والأنانيّات الضيقة،
لكي نرتقي بسلوكنا وأخلاقيّاتنا حتّى نخرج من واقع
الجمود والتخلّف الذي يلفّ واقع الأمة.

سابق الزمن لتحقيق الطموحات

الحياة محطة قصيرة وسريعة ومع أنَّها تمضي من دون أن يشعر بها الإنسان إلَّا أن الكثير من الناس قد يغترون بها فيركنون إليها من دون أن يلتفتوا إلى أنَّ العمر يمضي ويمرّ وتفوت الفرص الكثيرة التي قد لا يكون هناك متسع من الوقت للحصول عليها مرة أخرى، ويشير القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة حيث يقول ربُّنا عزَّوجلَّ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾^(١).

إنَّنا أمام امتحانات صعبة في هذه الحياة علينا أن ننجح فيها إذا ما أردنا الفوز دنيا وآخرة، فطبيعة

هذه الحياة تفرض على الإنسان التحرك والتنافس في طريق الخير والعمل الصالح، حيث إنّ فلسفة الحياة والخلق قائمة على ذلك يقول ربنا عزّوجلّ: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾^(١)، وهذا يعني أنّ علينا المبادرة لاختيار الطريق المستقيم والفكرة الخيرة والعمل الصالح، وهذا ما يستدعي منا أن نكون متهيئين وعلى أهبة الاستعداد دائماً وأبداً حتّى لا نقع في دائرة الغفلة فيمضي الوقت من دون أن نشعر بذلك وتفوتنا فرص الخير من دون أن نغتنمها و«إضاعة الفرصة غصة»^(٢) كما يقول أمير المؤمنين علي عليه السلام.

إنّ على الرساليين أن يربّوا أنفسهم على الخيارات الصعبة ما داموا قد اختاروا طريق «ذات الشوكة»، وما داموا قد اختاروا الحقّ منهجاً وعلماً وشعاراً، عليهم أن يجعلوا من الحق عنواناً لحياتهم في كلّ قضية ويميّزوا أنفسهم بالمواقف المبدئية والحضور الفاعل في جميع الساحات والمواقع من دون تردد أو كسل أو ضجر لأنّ الاستثمار الحقيقي لحياتنا يكمن في العطاء والالتزام بالحق والدفاع عن المحرومين والمظلومين وإغاثة الملهوفين من غير منّ أو رياء

ومن دون تكلف أو تصنع.

إنَّ على الرِّسَالِيِّينَ أَنْ يَكُونُوا فِي سَبَاقِ دَائِمٍ مَعَ الزَّمَنِ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الطُّمُوحَاتِ وَالتَّطَلُّعَاتِ كَمَا يَقُولُ رَبُّنَا عَزَّوَجَلَّ فِي تَحْفِيزِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾^(١)، وَلَكِنَّ ذَلِكَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ نَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ الِهَمِّ الْعَالِيَةِ الَّتِي لَا تَعْرِفُ الْمُسْتَحِيلَ وَلَا تَنَامُ عَلَى التَّبَرِيرَاتِ، وَإِنَّمَا تَسْتَمِدُّ الْعَوْنَ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الْعَزِيزِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَبَذْلِ الْجُهُودِ الْخَيْرَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ.

إنَّ فُرْصَةَ الْحَيَاةِ هِيَ فُرْصَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَتَكَرَّرُ هَكَذَا أَرَادَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَلَيْنَا أَنْ نَكُونَ مِمَّنْ يَكْسِبُونَ هَذِهِ الْفُرْصَةَ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ الْفَوْزِ وَالْفَلَاحِ الْأَكْبَرِ وَهُوَ نَيْلُ الرِّضْوَانِ الْإِلَهِيِّ.

فَلْنَجْعَلْ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا مَزْرَعَةَ الْآخِرَةِ وَلْنَعْمَلْ بِوَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَبَادِرُوا أَجَالَكُمْ بِأَعْمَالِكُمْ»^(٢)، وَلْنَكُنْ مِنَ الَّذِينَ يَكُونُ لَهُمْ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ عِبْرَةٌ وَمَوْعِظَةٌ فَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الشَّدَةِ وَالرِّخَاءِ وَفِي السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ فِي الْحَيَاةِ

١ - الحديد : ٢١

٢ - نهج البلاغة - الخطبة رقم ٦٤

والموت، وصدق ربنا عزوجل حيث يقول: ﴿وَاذْكُرْ
رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنْ
الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾^(١).

رؤى على طريق الحوار

النجاح في أي قضية بحاجة إلى وجود أرضية قوية قائمة على أسس قوية، وفي طريقنا لجعل الحوار قضية ناجحة لابد من وجود تأسيسات وأعراف سليمة يتربى عليها الناس فينعكس ذلك في تصرفهم سلوكاً وأداء وممارسة على صعيد الواقع، حتى لا تبقى قضية الحوار مجرد صورة ترفية أو فولكلورية للتباهي والتظاهر بدلاً من أن تكون وسيلة للبناء ومعالجة «الملتبس» و«المختلف» أو «المتنازع» عليه من قضايا قد تعمل على «تباعد» الناس عن بعضهم أو تبقى مثاراً للاختلاف وربما التنازع لا سمح الله، وذلك يدعونا لكي نتوقف عند أمور منها:

أولاً: الحوار بحاجة إلى تحرر من الداخل من القيود والأغلال النفسية أو الخارجية التي تكبل

البعض كالخوف والتردد، بينما الحوار بحاجة إلى جرأة وشجاعة لكي يعبر الشخص عن نفسه كما يريد هو وليس كما يُراد له أو يُقرّر له.

لذلك كانت الصياغة السامية في منظومة القيم الأخلاقيّة التي جاء بها الرسول ﷺ لتربية الناس هي استثارة العقول من دون قسر أو قهر وإنّما بالأخلاق والتسامح حتّى أنّ ربّنا عزّوجلّ خاطب نبيّه الكريم سيدنا محمد ﷺ في توجيهه تربوي رفيع ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(١).

والحوار أيضاً بحاجة للخروج من حالة الانغلاق على النفس والأنانيّة التي تجعل الإنسان يعيش حبساً لأفكاره وموروثاته من دون الانفتاح على آراء الآخرين، فيتمسك بما يرى ويعيش حالة من التعصب لنفسه أو لمن يدور حوله من جماعة فتحكمه حالة الفتويّة والحزبيّة والعشائريّة، وبدلاً من أن تتوسع المدارك وتنتفتح أمامه الآفاق الواسعة في عالم رحب مليء بالتجارب والأفكار تضيق عنده المساحات فيبقى رهيناً لتصورات ربّما أكل الدهر عليها وشرب، فيتحرك بعجزه وضعفه وحالة التخلف التي تسود بيئته بينما تحوّل عالم اليوم إلى أصغر من قرية كونية تجعل العالم -بما فيه من تجارب وإنجازات على أكثر من صعيد- في متناول راحة اليد.

وهذا الأفق من التفكير هو ما يجعل البعض ينظر إلى العالم من خلال زاوية ضيقة بحجم ضيق الأفق والتفكير الذي يعاينه، وهذه الحالة من الأنانية والفئويّة والتعصب للذات هي التي تجعل كلّ طرف يقف في موقعه ويتخندق في مكانه ثمّ يتحدث الجميع عن الحوار، ولكن بدلاً من أن يكون الحوار «محرراً» للجميع يتحول الحوار إلى «محيّر»، وبدلاً من أن يتقدّم الجميع خطوة إلى الإمام تزداد الأمور «حيرة» لأن المشكلة تكمن في أنّ الكل بدلاً من أن يروا الأمور من خلال زوايا النظر المتعدّدة التي تكمل دائرة الرؤية عند الجميع يتمسّك كلّ طرف بزاويته فقط.

ولك أن تلاحظ الفارق بين المجتمعات المتقدّمة وغيرها من المجتمعات المتخلّفة كيف استطاعت توظيف الطاقات والخروج من دوائر التعصب واستطاعت أن تحوّل الأحلام إلى واقع والمستحيل إلى حقيقة.

ثانياً: لكي نتجاوز بطريقة سليمة وراقية ينبغي أن نتعلّم فن الاستماع للآخر بكلّ تواضع، فلا نضع قيوداً على من نستمع إليه لكي يتكلّم بما يتوافق معنا أو بما يخدمنا أو نضع قيوداً على لونه أو موقعه الاجتماعي أو انتمائه أو قربه منّا أو بعده عنّا، وإنّما ينبغي أن يكون المقياس هو الحق وحسن الرأي والبحث عن

الحقيقة.

وهي قضية تحتاج إلى ثقافة حيّة وشجاعة في التطبيق وربّنا عزّوجلّ يوجّه إلى أهمية الاستماع الواعي وليس مجرد الاستماع، ولا يكفي ذلك إذ إنّ بعد الاستماع الواعي فإنّ علينا أن نختار الأفضل وليس أي شيء حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١).

وفي حديث جميل للرسول الأكرم نبينا محمد ﷺ: «اقبل الحقّ ممن أتاك به صغيراً أو كبيراً وإن كان بغيضاً، وأردد الباطل على من جاء به من صغير أو كبير وإن كان حبيباً»^(٢)، وهو ما يفتح الآفاق للناس لكي يتواصلوا مع بعضهم فيتمّ التلاقي والتقاطع من خلال الأفكار الصائبة والهادفة التي عنوانها الحق وهو عنوان فوق الجميع، وفي قول لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ»^(٣)، فالتنوّع في الرأي والتعدّد يعطي قوّة للوصول إلى فكرة أنضج وأرشد، ولكن العبرة تكمن في نهاية المطاف في استماع واع يترجم حالة الحوار إلى نتاج وإنجاز على أكثر من صعيد،

١ - الزمر: ١٨

٢ - كنز العمال - ج ١٥ - الصفحة ٧٩٤

٣ - نهج البلاغة - الحكمة رقم ١٧٣

وبينما تتحول فكرة صغيرة في مجتمع متقدّم إلى مشروع هائل تبقى المجتمعات المتخلفّة راكدة في موقعها ليس لأنّها لا تسمع ولكن لأنّها لا تعطي قيمة لما تستمع إليه.

”

علينا مصارحة أنفسنا بأننا لا نزال نعاني
 من ضيق شديد في الأفق تجاه رؤى
 وتوجهات بعضنا البعض، وبدلاً من
 الانفتاح عليها والتعايش معها فإن البعض
 منا يعمل على محاصرتها وإلغاء تأثيرها
 متناسين أن هذا التنوع والتعدد يمكن أن
 يكون مصدراً للجمال والكمال والرقى إذا
 ما نظرنا إليه نظرة واعية

“

الحوار.. دعوة للتأمل

الحوار قضية سامية وحالة أخلاقيّة متقدّمة ولكن لكي يكون الحوار سلوكاً وسمة طبيعيّة من دون تكلف فإنّه بحاجة إلى قابليّة نفسيّة ومعنويّة، وذلك بحاجة إلى ثقافة واعية تعمل على صياغة السلوك وترشد التعامل مع الآخرين من دون أيّة حواجز ماديّة أو نفسيّة تقف حائلاً دون الانفتاح على الناس ومحاورتهم والتواصل معهم، فتتقارب المسافات مهما بعدت وتتلأشى المسميّات والمواقع التي يرى فيها البعض امتيازاً ومفاضلة بينه وبين الآخرين.

ولو تأملنا قليلاً لرأينا أنّ الكون قائم على لغة الحوار والتواصل في أسلوب بديع ودقيق نظّمه ربّ الكون وخالق الخلق، حيث يقول ربّنا عزّوجلّ:

﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ
وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ
تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾^(١).

وإذا ما أردنا فليس هناك ما هو أفضل من أن
نتعلم من ربنا عزوجل وقد جاء في الحديث «تخلّقوا
بأخلاق الله»^(٢)، فمع أنّ الله عزوجل غني عن العالمين
وهو القاهر فوق عباده إلا أنّه سبحانه يخاطبهم
ويتواصل معهم وجعل أبوابه مفتوحة دائماً وأبداً
لعباده من دون تفريق فقال عزوجل: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ
ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٣).

بل إن الله تبارك وتعالى ألغى كلّ المسافات
والفواصل أمام عباده حتّى قال عزوجل: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ
عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ
فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾^(٤)،
وجعل رحمته تسع كلّ شيء وأبوابه مفتّحات للسائلين
وأعطى من سألّه ومن لم يسألّه ومن لم يعرفه تحنّناً
منه ورحمة، ولم يكتف ربنا عزوجل بل أرسل ملائكة
حفظة وداعية ومسدّدة وخاطب عباده «لم أخلقكم
لأربح عليكم ولكن لتربحوا علي»^(٥).

١ - الإسراء : ٤٤

٢ - بحار الأنوار - ج ٥٨ - الصفحة ١٢٩

٣ - غافر : ٦٠

٤ - البقرة : ١٨٦

٥ - شجرة طوبى - ج ٢ - الصفحة ٤١١

مع أنّه عزّوجلّ أعطى الإنسان العقل امتيازاً وتفضيلاً على سائر المخلوقات إلاّ أنّه تبارك وتعالى أرسل الأنبياء والرسل ﷺ لكي يتواصلوا مع عباده وينورّوهم ويرشدوهم من خلال استثارة العقول ومن دون قسر أو إكراه، وأرسل معهم الكتب هداية ونوراً وتبيناً، وعلى رأس ذلك القرآن الكريم هذه الكلمات الإلهيّة من الله عزّوجلّ للإنسان في حوار بديع ومؤثّر، ومع كلّ ذلك فإنّ الكثير من الناس لا يفتحون على هذه الثقافة الربانيّة السامية فيفقدون أجمل ما في هذه الحياة وهي لغة الحوار والتواصل، ولذلك تنشأ الخصومات والنزاعات وتسود الكراهية بدلاً من الحب والاحترام والتفاهم.

إنّنا فعلاً بحاجة للانفتاح على ثقافة الحوار ولكن علينا قبل ذلك أن نتحرّر من أغلال الكبر والاستعلاء والتباهي، فربما رأى البعض نفسه رجلاً فنظر بدويّة إلى المرأة وجعل منها أقلّ شأنًا وأعطى لنفسه الأفضليّة كونه رجلاً حتّى لو كان جاهلاً وهي متعلمة أو خاملاً وهي عاملة، ولربما وصل الأمر عند بعض العوائل ذات الشأن الاجتماعي في أنّها تفرض على المرأة زوجها وحياتها من دون اختيار منها ومن دون أيّة مراعاة لمشاعرها خلافاً للقيم الدينيّة ولأبسط الحقوق الإنسانيّة وحتّى من يدّعي القول بحريّة المرأة وحقّها فإنّه نظر إليها كسلعة أو مجرد صورة جميلة بعيداً

عن كونها إنسانة لها الحق في التعبير عن نفسها كما الرجل.

وبين رؤيتين قاصرتين ضاع الحوار على الصعيد الاجتماعي أو الزوجي بالنسبة للمرأة، فكثير من الرجال لا يرون أهمّية في الحوار مع نساءهم ولربّما حتّى بناتهم.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك بل إنَّك قد تجد كثيراً من العوائل في مجتمعاتنا تعاني من غياب الحوار فيما بينها فضلاً عن غيابه مع الجيران والآخرين، فتنعكس هذه الثقافة الجامدة على مفاصل الواقع الاجتماعي والسياسي والتعليمي، ولذلك فليس غريباً أن تجد معلماً في مدرسة لا يعرف كيف يتحاور مع تلاميذه أو مدير مدرسة مع المدرسين في مدرسته أو مسؤولاً مع موظفيه أو وزيراً مع الناس في دائرة اختصاصه أو عالماً مع الناس من حوله أو نائباً مع ناخبيه أو حاكماً مع شعبه أو رئيس حزب أو جمعية مع أعضاء حزبه أو جمعيّته وهكذا.

والعلّة في ذلك هو غياب ثقافة الحوار التي لا يعترف بها البعض لمبرّرات غير مقنعة وغير معقولة قد ترتبط بالعادات والتقاليد الاجتماعيّة أو الأعراف السياسيّة، أو ينظر إليها البعض الآخر على أنّها جزء من الشكليّات التي تصبغ الكثير من الصور والمشاهد

التي نراها في مجتمعاتنا، سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي من خلال ابتسامة هنا أو معانقة هناك أو بيانات مدبّجة لكنّها لا تعبّر عن الحقيقة ولا تعكس واقع الحال الذي يعاني من أزمة انعدام الثقة وغياب لغة الحوار الحقيقيّة التي توصل إلى تفاهات وقواسم مشتركة على صعيد الواقع، وتعالج العقد وتزيل الحواجز النفسيّة والأوهام التي تجد لها مكاناً فتكبر يوماً بعد الآخر نتيجة للجهل بالآخر وعدم الانفتاح عليه وإعطائه الفرصة لكي يعبّر عن نفسه من دون خجل أو خوف أو رهبة ومن الحاجة للتملّق.

إنّنا بحاجة إلى إعادة النظر في ثقافات موروثه أو مصطنعة فرضت نفسها على واقعنا، فجعلتنا نعيش حالة «الضدية» و«الكيدية» أو «التهميش» أو «الاقصاء» بدلاً من التفكير في «التواصل» و«التكامل» و«التقاطع».

وهنا دعوة صريحة لإعادة النظر من جديد والعمل على صياغة ثقافة حيّة قوامها الحوار الحر الذي يحفظ لكل فرد حقّه رجلاً أو امرأة حاكماً أو محكوماً بعيداً عن اللون والجنس وكلّ أشكال التمييز والتفاضل.

ولنا في كلام الله عزّوجلّ في القرآن الكريم كتاب

الحوار والعلم والقيم الحيّة النموذج الأرقى والأسمى،
حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ
مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١).

الحوار المفقود

ليس هناك من عاقل يمكن أن يقف موقفاً مضاداً للحوار فهو قيمة إنسانية يتواصل من خلالها الناس ويتعرفون على بعضهم كما أنَّهم يكتسبون ما هو مفيد إن أحسنوا الاختيار، وفوق ذلك فإنَّ الحوار قيمة دينية لها تأثير كبير على حياة الناس في تواصلهم وتناصحهم وقد جاء في حديث عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «تكلّموا تُعرفوا»^(١) و«المرء مخبوء تحت لسانه فإذا تكلّم ظهر»^(٢).

ولا شكّ أننا بحاجة دائمة للتأكيد على ثقافة الحوار في واقعنا الاجتماعي والسياسي لأنه يشكل الطريق الأفضل للوصول إلى قواسم

مشتركة نحن بحاجة إليها.

وهذا ما تبنته المجتمعات المتقدمة التي تبنت ثقافة الحوار على مساحات واسعة أوصلتهم إلى نتائج مذهلة وحققوا من خلال ذلك إنجازات على أكثر من صعيد سواء في الاقتصاد أو السياسة أو العلوم المختلفة، واستطاعوا أن يطوّروا من أنظمتهم اجتماعياً وسياسياً على الرغم من التعقيدات الكثيرة التي تحيط بهم، ولا شك أن النموذج الأوروبي في صناعة الوحدة الأوروبية سوقاً ونظماً واقتصاداً شيء جدير بالدراسة والتأمل لأخذ ما هو مفيد ومناسب، بينما لا زلنا نعيش في المجتمع الواحد عقد وأزمات باتت وكأنّها مستعصية بل قد يراها البعض قدراً مقدّراً.

وعلى الرغم من أن ديننا يدعو للحوار والتفاهم والسلم والتواصل وروح الجماعة الواحدة إلا أن ما يحكم واقعنا هو خلاف ذلك؛ حيث تعاني مجتمعاتنا من ضيق الأفق والنزعة إلى الأنانية وهذا ما يؤدي إلى غياب المساحات التي تغذي وتنمي حالة الحوار، وبينما يمتلك الآخرون سعة الصدر والنفس الطويل في إنضاج القضايا من خلال تعزيز التفكير الجمعي والروح الجمعيّة والعمل الجمعي الذي يتساوى فيه الجميع في الصوت وإبداء الرأي وصناعة القرار فيحصلون في نهاية المطاف على إنجاز جمعي لا يرى

في أحد الفضل لنفسه على الآخرين، فيعمل المجتمع بروح الفريق وكأنّه في مباراة رياضية يتنافس فيها المجتمع على تحقيق نتيجة يتقبّلها الكلّ بروح رياضية. نحن نعيش حالة من الانقسام والتفاضل وانعدام الثقة فنراوح مكاننا على أكثر من صعيد، والقضية أوضح من أن تحتاج إلى مقارنة بيننا وبين من تقدّموا في عالم اليوم سياسياً واقتصادياً وعلمياً فنظرة بسيطة تكشف لنا واقع الحال، فبينما نتحدث الأنباء عن إرسال مركبتين فضائيتين لاكتشاف الماء على سطح القمر بعد أن نزلوا على سطحه سنة ١٩٦٩م فإنّنا لا زلنا نعيش اليوم وفي القرن الواحد والعشرين في أزمة التعليم التي قال عنها أحد كبار المسؤولين في السلطة: إنّ التعليم في البحرين كارثة وطنية، على الرغم من مرور أكثر من ٩٠ عاماً على التعليم الرسمي لأنّ الشعبي كان قبل ذلك بكثير.

وبعد أن طوّروا أنظمتهم السياسيّة في الدول المتقدّمة التي أوصلتهم إلى درجة أن يشكلوا برلماناً يضمّ ٢٧ دولة يمثلها ٧٨٥ عضواً برلمانياً يُنتخبون كلّ ٥ سنوات منذ سنة ١٩٧٩م، بينما لا نزال نراوح مكاننا في حالة من العجز الواضح عن الانطلاق في مسيرة برلمانيّة في بلد واحد يعرف فيه الناس بعضهم من أقصاه إلى أقصاه ولا يتعدّى كونه جزيرة صغيرة.

ولا شكّ أنّ السؤال الذي يطرح نفسه لماذا وصلوا

إلى ما هم عليه وبقينا على ما نحن عليه؟ الأمر بحاجة إلى تأمل ووقفه جادة مع النفس، وحتماً فإنّ الأمر بحاجة إلى حوار جاد ومناقشات هادفة لكي نعرف مكان من القوّة والنجاح عند غيرنا ومكان من الضعف الموجودة فينا، فهم ونحن بشر على هذه الكرة الأرضيّة، ولكنهم استطاعوا أن يصنعوا الفارق ويرتقوا بمجتمعاتهم.

وهذه دعوة لاستثارة العقول والألباب لكي نبحث عن الأسباب من خلال حوارات ينبغي أن نفتح لها عقولنا من دون أيّ حواجز أو موانع من أيّ جهة أو طرف، ولكنها قبل ذلك بحاجة إلى شجاعة لأننا من دون ذلك سوف نفقد أهمّ عوامل البحث عن الحقيقة، ومن دون ذلك سوف نقبل بما هو موجود وربما نكتفي فنظّل نراوح في مكاننا بينما يتحرّك العالم من حولنا.

وقد يكون من السهل عند البعض اختلاق الأعذار والمبررات للتغطية على ما كل ما هو خاطئ وعقيم، والدفاع بشكل مستميت أو «متملق» عند آخرين عن واقع سيّء، ولكنّ هذا لن يخدم أحداً في نهاية المطاف إلّا من غيّب عقله أو ضاق صدره ذلك أن الاختباء خلف الأخطاء والمفاسد يفاقم أحوالنا سوءاً يوماً بعد يوم.

ومن هنا فإنّنا بحاجة إلى الانفتاح على ثقافة

الحوار من أجل التصحيح والتغيير وليس من أجل أن يرى العالم أننا نتحاور أو يُقال كذلك، لأنَّ العبرة تكون بالنتائج وبالأفعال والتطبيقات وليس بالكلام والشعارات.

ومقارنة بين واقعنا والآخرين ممن تقدّموا وغيروا وانطلقوا يتّضح الفارق الكبير بين ثقافتين ومفهومين، فبينما نراهم جادّين في تحقيق تصوّراتهم ومرئيّاتهم وتحويلها إلى حقيقة على أرض الواقع نرى أنفسنا أصحاب شعارات لا تخدم قضايانا.

ويتّضح الفارق بين الثقافتين في رؤية الشراكة التي ينطلقون منها لصياغة واقع يعتمد على حقّ الجميع من دون أفضليّات أو امتيازات أو خصوصيّات بينما نفتقد لهذه الروح وهذه الثقافة مع أننا ننتمي إلى ثقافة حيّة وراشدة جاء بها الرسول الأعظم نبينا محمد ﷺ حين قال: «الناس شركاء في ثلاث: النار والماء والكلاء»^(١)، وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «فإن يد الله على الجماعة»^(٢)، وهو ما نحتاجه لبناء واقع اجتماعي وسياسي سليم.

لكّلك لن تجد لهذه الرؤية المتقدمة تطبيقاً على أرض الواقع إذا ما فتحت عينك على حقائق تتحدّث عن نفسها بشكل فاضح على أكثر من صعيد في

البحر والبر والسياسة والاقتصاد وأترك الأمثلة
للقارئ والمواطن لكي يضع الأمثلة والعناوين التي
يراهم مناسبة.

الحوار ضرورة حضارية

لاشكَّ أنَّ للحوار أهمية كبرى في حياة البشر
إذ إنَّه يُعتبر لغة التواصل والتفاهم والتعبير عن
القناعات المختلفة، ونجد ذلك حتَّى في القرآن الكريم
حيث اعتمد لغة الحوار من أجل الرأي والرأي الآخر
أو من أجل إيصال الحقيقة.

من هنا لا أتصور أن هناك من يختلف على
ضرورة الحوار وأهميته سياسياً وثقافياً واجتماعياً.
والتواصل الحوارى ضرورة حياتية وحضارية إذا
أردنا أن نبني مجتمعاً ناهضاً وحيّاً ولكي يكون الحوار
مجدياً، لا بدّ أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعة من
القضايا:

أولاً: ضرورة الثقة بين الفرقاء حتّى لا تكون هناك نيّات مبيّنة من قبل طرف ضد آخر، فبدلاً من محاولة فهم الخطاب والاقتراب من مفاهيمه وتوجّهاته تكون هناك مسابقات ذهنيّة أو نفسيّة تجعل محاولة الفهم صعبة ومعقّدة..

ثانياً: الابتعاد عن المزايدات فالوطن ملك للجميع والكلّ تهمه مصلحة الوطن والناس، فلا أحد أحرص من أحد على المصلحة الوطنية، وعليه ينبغي عدم التفكير في كيفية تسجيل النقاط على بعضنا البعض، فما الفائدة لو كسب طرفٌ نقاطاً على الآخر وخسر الوطن ذلك.

ثالثاً: الحوار الذي يقوم على أسس أخلاقيّة ودينيّة وحضاريّة هو الذي يمكن أن ينهض بمجتمعنا وبلادنا إلى الرقيّ والتطور.

والحوار الذي نعنيه هو الحوار المتكافئ الموضوعي الذي يتساوى فيه الفرقاء بعيداً عن المواقع السياسيّة والاجتماعيّة، حيث تعتمد لغة العقل والقيم والقدرة على تحديد الأولويّات بموضوعيّة وشفافيّة وفوق كلّ ذلك بروح جماعيّة تستنطق الآراء المختلفة وتستخلص المواقف السليمة، مصداقاً لقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ، الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١).

وكما يقول الإمام علي عليه السلام: «من استقبل وجوه
الآراء عرف مواقع الخطأ»^(١)، وفي حديث آخر
له عليه السلام: «من استبدَّ برأيه هلك، ومن شاور الرجال
شاركها في عقولها»^(٢).

١ - نهج البلاغة - الحكمة رقم ١٧٣

٢ - نهج البلاغة - الحكمة رقم ١٦١

”

إنَّ الحقَّ الاجتماعي ليس صدقة ولا منة
من أحد وإنَّما هو حق كفلته الشرائع
الدينية والقوانين الإنسانية، وتتمايز
الدول المتقدمة بأنظمتها من خلال
المحافظة على كرامة مواطنيها..
كما ان تقدمها يكون من خلال بناء قواعد
العلاقة بين جميع مكونات النسيج الوطني
على أساس «الشراكة لا الاستجداء، وحقوق
المواطنة لا الاستعداد»..

“

الرؤية والتواضع السياسي

ربّما يلاحظ المتابع لأوضاعنا على أكثر من صعيد أنّنا وصلنا إلى مرحلة تحوّلت فيها قدرة الأزمت على الاستمرار أكبر من قدرة المعالجات والحلول الموضوععة على صعيد الواقع، وهي حالة تدعو للتأمل ومراجعة الحسابات بواقعية من جهة ومن جهة أخرى العمل على الخروج من هذه الحالة المعقّدة من خلال سياسات جادة وشفافة بدلاً من الانشغال بسياسات الهروب إلى الأمام التي تفاقم الأمور سوءاً، وهي لا تحلّ الأزمت والمشكلات التي يعاني منها البلد إلّا في ذهن أصحابها فقط.

241

ومع أنّه قد يمكن اعتبار لجوء الحكومة إلى عملية تعزيز الثقة بنفسها من خلال دعايات إعلامية مستمرة قضية اعتيادية في العمل السياسي إلّا أنّ

ذلك لا يبرر بطبيعة الحال العمل على تلميع الصورة في كل قضية إلى درجة القفز على حقائق الواقع وكأن الناس يعيشون في الدولة المحسودة لحال الرفاه واليسر ورغد العيش والحياة الحرة الكريمة.

إننا نخشى أن نصل إلى وضع يصدّق البعض ما يُتحدث عنه لأنّ ذلك طامة كبرى مع ما تتحدث عنه أزمات البلد بشكل فاضح و «فاقع».

إنّ من الحكمة والواقعية السياسيّة أن نتعلم من الآخرين ممن سبقونا في مجالات عديدة وكيف أن دولاً قطعت أشواطاً متقدمة في مجالات التنمية الشاملة والإنتاج والتطوير على أكثر من صعيد، ومع ذلك فإنّ هذه الدول لا تزال تنظر إلى نفسها على أنّها مجرد دول نامية فحسب وأنّها لا تزال في بداية الطريق وهو ما يمثل حالة من التواضع السياسي.

نحن بحاجة إلى أن يقتدي بها المتصدّون للشأن السياسي سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي، مع أن التواضع حالة أخلاقيّة راقية يحتاجها كلّ فرد في المجتمع إذا ما أردنا أن نرتقي بمستوى العلاقات الاجتماعية والتعامل الإنساني في كلّ المجالات.

إنّ معالجة «العقد» و «الأخطاء» و «النقص» لا يمكن أن يتحقق من خلال «ادّعاءات» أو «تفاخر» أو «مزايدات» ليس لها من حظوظ أو رصيد على أرضيّة الواقع، فبينما يعاني المواطن من عدم قدرته على

شراء أرض في وطنه أو الحصول على مسكن أو حتى القدرة على إصلاح أو «ترميم» بيته «الآيل» للسقوط على رأسه ربما وهو نائم، تتحدث الحكومة عن إنجازات القضاء على الفقر، وبينما يعتصم جامعيون بحثاً عن العمل تتحدث الحكومة عن البطالة بطريقة استعراضية، وبينما يتذمر المواطن من انقطاع الكهرباء ومن زحمة السير الخانقة في بلد تشكل في المسافات بين منطقة وأخرى مجرد «رمية حجر»، وبينما تبيّن الحقائق والوقائع ما يعانيه الطلاب مع بداية العام الدراسي الجديد من مشاكل وما يتعرض له التعليم في بلدنا من «إخفاقات» استشرفتها الورشة التي أقيمت قبل سنوات قليلة وما خلصت إليه من أنّ الوضع التعليمي في البحرين يعتبر كارثة وطنية.

ولن نتحدث هنا عن أزمة السواحل والفساد المالي وغيرها من الأزمات، لكن نقول بينما يحصل كلّ ذلك تطالعنا التصريحات بأحاديث تنم عن طريقة «استغفالية» و «استخفافية» بعقول الناس في بلادنا من قبيل: «الدولة الوحيدة» في العالم و«حققنا» و«قضينا» على الفقر و «أنجزنا» وهكذا.

إنّ ما يعزّز علاقة الفرد «المواطن» بالدولة يرتكز بالدرجة الأولى على الثقة التي ينبغي أن تدعمها حقائق على أرض الواقع.

ولكي نعزز بناء الثقة فإننا بحاجة إلى صدقيّة

ووضوح أكثر في التعامل مع أمور الناس من خلال حسن التعامل معهم مصداقاً للحديث النبوي الشريف عن رسول الله ﷺ: «الدين المعاملة»^(١)، ومن خلال النزاهة والإنصاف والتواضع السياسي في التعاطي مع الملفات التي ترتبط بحاجات الناس وشئونهم، فلا معنى للحديث عن التنمية فضلاً عن القضاء على الفقر في بلد يعاني فيه عشرات الألوف من المواطنين من مشكلة السكن وحلم الحصول على قطعة أرض يبنون عليها بيتاً يعيشون فيه.

إنَّ الأخطاء والعثرات والسياسات الخاطئة قد توجد في بلد وقد تعاني منها أيّ حكومة وربّما لا يتم التوصل إلى تحقيق إنجازات أو نجاحات من دون التعلّم من «العثرات» ونحن بحاجة إلى ذلك.

إنَّ مشكلتنا لا تكمن في وجود الأخطاء والعثرات، فنحن لسنا بدعاً من الشعوب ولا الحكومات، وربما لا تكمن في عدم الحديث عن الأخطاء والأزمات إذ إنه قد تكون هناك مساحات مسموحة للحديث عن «بعض» هذه الأخطاء إعلامياً وها نحن وغيرنا وربّما حتى الحكومة تقوم بذلك.

إنَّ المشكلة تكمن أساساً في الحاجة إلى قدر أكبر من التواضع بعيداً عن «التعنت» أو «التبجح» وهي عملية ليست سهلة، حيث الحاجة إلى مقدار من

الصبر والتحمل وتقديم التنازلات للناس باعتبارهم
شركاء لهم حق أصيل وليسوا مجرد «أتباع» عليهم أن
يقبلوا بما يُملَى عليهم أو «متسولين» عليهم أن يقنعوا
بما يصل إليهم.
فهل نحن على استعداد لكي نتعلم؟.

”

إذا كانت سياسة الإقصاء والتهميش
فاشلة في الماضي وتُحارب في الوقت
الراهن، فلماذا تصرّ أنظمتنا على
التمسك بها وتمارسها بمختلف أنواع
الضنون؟

عندما لا يعترف النظام بالناس فإنّه
ببساطة يخسر القدرات التي تملك
المواهب الخلّاقة والمشاريع التي قد تنقل
الدولة إلى صف الدول المتطوّرة جداً،
عندما لا يعترف بالشعب فإنّه لا يعترف
بنفسه كنظام وكدولة..

“

صياغة الرؤية بين العقل و العاطفة

نحن دائماً أمام حالتين في الطريق لصياغة الوعي فهناك من يتصور أنّ الطريق الأفضل لصياغة الوعي هو استثارة العواطف والمشاعر لدى الناس سواء من خلال استثارة خوفهم أو من خلال استثارة رغباتهم، وهو ما يشكلّ ضغطاً كبيراً ويساهم في تحقيق النتائج المطلوبة حسب تصور أصحاب هذا المنحى من التفكير.

ومع أنّنا لا نستطيع أن نستغني عن العواطف والمشاعر في تشكيل الفكرة وصياغة الوعي من خلال إذكاء روح الحماس والاندفاع، ولكن لا يمكن أن نعتمد على ذلك من دون بناء العقل والاعتماد عليه في قيادة الأمور والتخطيط لها والإشراف عليها وفي طريقة دعوتهم للانفتاح على منظومة القيم الإلهية،

فقد تبنى الأنبياء ﷺ استثارة العقل وتحريك مساحات التفكير، وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى هذه الفلسفة في بعث الأنبياء ﷺ: «فبعث فيهم رسله، وواتر إليهم أنبياءه، ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول»^(١).

وقد تبنى القرآن الكريم الدعوة لتفعيل العقل وتحكيمة من خلال قول ربنا عز وجل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٢).

إن التحدي الكبير الذي يواجهنا في الطريق لبناء مجتمع قادر وقوي هو فيما لو ساد نمط التفكير الذي يغلب العواطف على العقل؛ فتشكل الأهواء والمصالح والذاتيات أرضية الرؤية التي يريد البعض أن يأخذ المجتمع باتجاهها بينما يكبل العقل ويسجن فلا يسمع صوته ولا رؤيته ولا حكمه، وهو ما يصنع الفارق بين مجتمعات متقدمة وأخرى متخلفة.

ففي المجتمعات المتقدمة ربّما أُعطيت العواطف والمشاعر ما يزيد حتى عن حاجاتها إلى درجة أن وصل الأمر إلى حالات غير مقبولة إنسانياً فضلاً

عن الدين والقيم الأخلاقية ولكنهم مع ذلك حافظوا على نسبة ليست قليلة من المساحة لجعل العقل حاكماً على قضاياهم، وتلك النسبة من مساحة العقل التي يعملون بها هي التي تشكّل الفارق في عالم اليوم وتعطيهم التميز بطبيعة الحال على الآخرين.

إننا بحاجة ماسّة للخروج من دائرة الانفعالات واللّعب على وتر المشاعر والرغبات، وذلك من خلال تحكيم العقل والمنطق وهو ما يستدعي أن نجعل الحق مقياساً والصدق ميزاناً في سلوكنا وفي ممارساتنا.

بعيداً عن محاولات «التلفيق» و«التعمية» التي تزيد الأمور سوءاً وفساداً، ولكي نخرج من دائرة الشك واهتزاز الثقة فنحن لسنا بحاجة إلى التأجيج أو التآليب بقدر ما نحن بحاجة للبحث عن مواضع الخلل والنقص في بلدنا، فلا يمكن أن تقنع أحداً من الناس مهما كانت المبررات والأعذار أن الدولة لا تستطيع أن توفر مسكناً أو أرضاً للمواطن اليوم وليس غداً، ولا يمكن أن تقنع الناس بأن راتب المواطن في البحرين يوفّر له الحياة الحرة الكريمة وأن الدولة لا تملك المال الكافي لرفع هذا المرتب، ولا يمكن أن نتحدّث عن تطبيق القانون في البحرين على الجميع من دون استثناء.

ولسنا هنا في موقع التعريض بأخطاء ونواقص الجميع في بلادنا يعرف عنها ويتداولها الصغير

والكبير، ولكن الغريب من البعض الذين من المفترض
بمثلم بدلاً من أن يعملوا على تحكيم العقل وصياغة
الوعي عند الناس فإنهم من حيث يشعرون أو لا
يشعرون يزدون الأمور سوءاً حينما يسايرون الخطأ
والخلل بل ويضعون اللوم على المواطن المسكين، وهي
حالة من «المزايدات» التي لا تخدم الوطن وليس لها
مكان في عالم اليوم.

ويستغرب المرء ممن يكتبون والقلم أمانة ينبغي
أن يوظف في خدمة العقل والعلم والمعرفة وليس من
أجل التجهيل والتعمية وقلب الحقائق حتى وإن حاول
البعض أن يغلفها بالحرص على الوطن وسلامته أو
الحرص على تطبيق القانون، وربما يتذرع البعض
بأننا في عصر الرأي والرأي الآخر وكل يعبر عما
يؤمن به، وهو صحيح ولكن في نفس الوقت فإننا
بحاجة إلى أن نتعرف على أي قضية نريد الخوض
فيها من خلال طرفي النزاع إن صحّ هذا التعبير، أو
من خلال الإلمام بمختلف التفاصيل، أمّا أن نخوض
فيما لا نعلم فهذا يعبر إمّا عن جهل وإمّا عن أهواء
فاسدة وفي كلا الحالتين فإنّ هذا النوع من التفكير
لا يخدم الحقيقة وبالتالي لا يفيد الوطن ولا الناس،
كما إن هذا النوع من التفكير يسيء إلى الوطن
والناس مهما حاول أتباعه أن يظهروا أنفسهم بمظهر
المدافع المستميت عن مصالح الوطن والمواطنين،

وهذا النوع من أصحاب التفكير هم أشبه بالأحمق الذي يريد أن ينفعك فيضرك أو ممن يحمل الجهل المركب، وفي كل الأحوال نعوذ بالله من هذه الحالات التي تحتاج إلى علاج نفسي ومعنوي حتى لا تنقل أمراضها النفسية وأهواءها المريضة إلى الناس.

إنّ العقل نعمة كبرى من نعم الله عزّوجلّ وعلينا أن نوظف هذه النعمة توظيفاً يضمن لنا الارتقاء بأنفسنا وبمجتمعاتنا من أجل الأفضل والأكمل واختتم مقالنا هنا بكلمات معبرة للإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) أرجو أن نتأمل فيها جميعاً حيث يقول (عليه السلام) مخاطباً أحد أصحابه: «يا هشام من سلط ثلاثاً على ثلاث فكأنّما أعان هواه على هدم عقله: من أظلم نور فكره بطول أمله، ومحا طرائف حكمته بفضول كلامه، وأطفأ نور عبرته بشهوات نفسه فكأنّما أعان هواه على هدم عقله ومن هدم عقله أفسد عليه دينه ودنياه»^(١).

”

إننا بحاجة إلى تغيير جذري في
أنماط التفكير الجامدة والخروج من
دائرة الخوف من الآخر وخاصة أن
هذا الآخر هم الناس الذين لا يمكن
الاستغناء عنهم أو تجاوزهم لأنهم
ببساطة الرأسمال الحقيقي للأوطان،
وهذا التغيير يستدعي تغييراً في
السلوك السياسي والثقافي والإعلامي
وبناء نظام سياسي يستطيع أن يكون
قوة جاذبة ومحفزة للطاقات وليس
قوة منفرة أو ضاغطة أو محبطة.

“

الرؤية بين الوضوح والإرادة

في حديثنا عن صياغة الرؤية فإننا نحتاج إلى مجموعة من الاستشارات التي تحرك العقل من أجل الاستنارة بالأفكار الحيّة والتجارب الناجحة التي مكّنت الآخرين من تحقيق الإبداع على أكثر من صعيد وبقيت حافزاً لكلّ طامح ومتطلّع للارتقاء بواقعه في ساحة التنافس والتحدي التي يشهدها عالمنا اليوم، ومن هذه الاستشارات العقلية:

أولاً: لا شكّ أنّ أحد العوامل الرئيسيّة في الانطلاق نحو مستقبل أفضل لأيّ مجتمع هو وجود رؤية واضحة ليس فقط لدى القائمين على ذلك المجتمع وإنّما لدى الناس أيضاً، حتّى يتمحور الجميع حول تلك الرؤية ويتحوّل المجتمع إلى كتلة متماسكة من أجل العمل على إنجاز معالم تلك الرؤية على أرض

الواقع، ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون وجود أرضية الشراكة التي تحقق للناس القدرة على صياغة واقعهم السياسي والاقتصادي والأمني والصحي والتعليمي وكل ما يرتبط بشؤون حياتهم.

وهذا ما يحوّل الرؤية إلى برنامج عمل يومي عند الناس في مختلف مواقعهم، فيعرف كل مواطن ما هو المطلوب منه وما هو الواجب عليه، فينتظم المجتمع في أداء دوره متكاملًا فلا يرى نفسه منفصلاً عن الدولة ولا ترى الدولة نفسها منفصلة عنه، فلا تكون هناك أولويّات واضحة عند الدولة ولكنها مبهمة وغامضة عند المواطن، ولا تكون هناك خطط ومشاريع لا تضع المواطن في مقدّمة أولوياتها وهكذا، إذ إنّ الإنسان هو محور هذه الرؤية.

وبمعنى آخر أن نعمل على حفظ كرامة الإنسان واحترامه واستثارة عقله واستنهاض طاقاته ليس من خلال الشعارات أو سن القوانين التي قد لا يجد بعضها تطبيقاً على أرض الواقع وإنّما من خلال بناء دولة القانون والمؤسسات التي تقوم على أرضية التكافؤ في الفرص وتوفير المناخات والأجواء التي تكفل للمواطن العيش الكريم والحياة المستقرّة، فلا يرى نفسه مغبوناً في حقوقه المعيشية أو السكنية أو السياسية أو الاجتماعية وهكذا وربنا عزّوجلّ يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ

وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا^(١)، وهذا التكريم الإلهي إذا ما استوعبنا معانيه العظيمة هو مادة حيّة لكي تكون أرضيّة نبني عليها نظمنا السياسيّة والأخلاقيّة، ومن باب المفارقات أنّ البر والبحر يمثلان معاناة حقيقيّة للناس في بلادنا، ولذلك فإنّنا بحاجة إلى إعادة النظر في هذه القيم القرآنيّة الساميّة:

﴿كَرَّمْنَا﴾ فهل ارتقينا بكرامة المواطن؟

و﴿حَمَلْنَاهُمْ﴾ فهل استطعنا أن نجعل بلدنا يحمل جميع مواطنيه؟ وكما في قول مأثور عن تيجان صلاح وهو أحد شعراء جامبيا ومسئول اقتصادي في البنك الدولي «قل لي ما فائدة مركب الدولة إذا لم يكن الجميع على ظهره؟».

ثمّ ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ﴾ فهل عملنا على أن نضمن لهم رزقاً كريماً من خلال الوظيفة والدخل الكريم؟ وأخيراً ﴿فَضَّلْنَاهُمْ﴾ فهل للناس الأفضلية والأولوية في سياستنا وتفكيرنا وتخطيطنا؟

هي أسئلة مشروعة يمكن أن يجيب عنها الناس حسب ميولهم، ولكن الجواب الحقيقي يكمن في الواقع الذي يعبر عن نفسه وتحدث عنه الأرقام والحقائق وهي كثيرة لسنا هنا في معرض سردها، وإنّما لكي نستثير العقل من دون ضغط أو تأليب

وعلى العقل أن يجيب على هذه التساؤلات المشروعة بما يملئ الضمير والوجدان خاصة ونحن بصدد صياغة الرؤية الواضحة من دون تشويش أو تلميع أو تمجيد.

ثانياً: من المعلوم أنّ الرؤية تعني فيما تعني كيف نرى أنفسنا بعد عشر سنوات مثلاً أو أكثر من ذلك، ولكن هذا لا يكفي لتحقيق الرؤية وإنّما ينبغي أن نحدد كيف نريد أن نرى أنفسنا؛ ذلك أنّ الإرادة عامل رئيسي في تحقيق الأمنيات والتطلّعات وهي ما نحتاجه في كلّ مفاصل البناء والتنمية إذ لا مكان للتمنيات في الحياة ما لم تستند إلى إرادة تعمل على تحويل التمني إلى واقع يمشي على رجليه، وربّنا عزّوجلّ يقول: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(١)، ولكن الإرادة لوحدها لا تكفي ما لم تحصّن برؤية واعية وترشد من خلال صياغة الروح الجمعيّة التي تعمل على تكتيل وتجميع الإرادات جنباً إلى جنب بعيداً عن التمييز والتفاضل تحت مسميّات تجاوزها العالم المتقدم في عصرنا، وقبل ذلك عالجتها قيم ديننا الذي استطاع أن يجمع الناس بعيداً في دائرة واحدة بعيداً عن انتماءاتهم في اللون والجنس واللغة والجغرافيا وما أشبه.

إنّ الإرادة المحصّنة بالرؤية الجمعيّة والتي تعني

أن الناس شركاء متساوون حقاً من الممكن أن تجترح
لنا المعجزات، كما نهضت مجتمعات مهزومة وربّما
مسحوقة في ظلّ حروب هوجاء ولكنّها نهضت من
تحت الرماد كاليابان وألمانيا وهما اليوم على رأس
واقع عالمي لا يمكن لأحد تجاهله فيما يرتبط بما
وصلوا إليه، وكما استطاعوا هم وغيرهم يمكن لنا أن
نصل إلى أبعد ممّا وصلوا إليه ولكنّ ذلك يبقى رهيناً
بما لدينا من استعدادٍ كافٍ تصدّقه معطيات كافية
وجادّة على صعيد الواقع ونسأل الله أن يتمّ ذلك وما
ذلك على الله بعزیز.

”

إنَّ الطريق لبناء مجتمع عزيز يبدأ من خلال تبني ثقافة سليمة قائمة على احترام حق الناس في الحياة الحرّة الكريمة التي تتمثل في قيم المساواة والعدالة وصيانة الحقوق الإنسانيّة على كلّ صعيد، وتنعكس هذه الثقافة من خلال سلوك عملي يُمارس على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

“

من المسئول عن ضياع الرؤية؟

في عالم متغير أصبح فيه الجزء من الثانية الواحدة يمثل ثمناً كبيراً قد يغيّر معادلات قائمة خاصة فيما نراه في عالم الاقتصاد والتكنولوجيا والفضاء فإننا بحاجة أن نواكب هذا العالم وإلا فإننا سوف نعيش خارج عالمنا وهذا يدعونا إلى أن نمسك بالزمن بحيث نكون قادرين على استثمار الفرص التي تمرّ علينا وذلك بالاستعداد لهذه الفرص قبل مجيئها وهو ما يقال عنه استشراف المستقبل في عالم اليوم، وهو أيضاً ما يميّز الدول المتقدمة عن غيرها حيث إنّها تعمل على صناعة الفرص وهو أمر يحتاج إلى التأمل وأخذ الدرس والعبرة كما أنّها لا تنتظر الفرصة إلى أن تصل إليها وإنّما تسابق الزمن لكي تكون على أتمّ الاستعداد للاستفادة من الفرصة إلى

أبعد الحدود.

ولكن كلّ ذلك متوقّف على وجود الرؤية عند هذه الدولة أو تلك، ذلك أنّ الرؤية هي بمثابة البوصلة التي تعمل على ضبط إيقاع المسيرة التنمويّة في أيّ بلد، ولكي نحقق وجود رؤية فنحن بحاجة إلى أمرين مهمين:

أولاً: أن نعرف ماذا نريد؟

وثانياً: أن لا نخجل من كوننا أخطأنا أو أنّنا لا نعرف أو أنّنا بحاجة إلى أن نستمع أو أن نتعلّم من الآخرين.

وهذان الأمران مجتمعان إضافة إلى عوامل أخرى قد يخرجونا من حالة الدوران في حلقة مفرغة أو حالات التخبّط التي نعاني منها على أكثر من صعيد. ومما يلفت النظر وجود بعض المحاولات التي سلّطت الضوء على قضايا محورية في بلادنا وأعني ورشتي العمل والتي كانت إحداهما حول إصلاح سوق العمل، والأخرى كانت حول مخرجات التعليم، وكانت الورشتان بمثابة وضع اليد على عناوين حاسمة لها تأثير كبير على الواقع السياسي والاقتصادي والتنموي، ولكن كما يبدو وبعد مرور ما يقارب الأربع سنوات على عقد هاتين الورشتين فإنّ الأمور تراوح مكانها ولا تعكس التصريحات والتغطيات الإعلاميّة الرسميّة الواقع الحقيقي لأزمة العمل والتعليم في

البحرين الذي عبّر عنه أحد كبار المسؤولين في السلطة بـ«الكارثة»، ولا يمكن تغطية حالات الإخفاق والفشل التي نعاني منها وهو يعبر بشكل صريح عن فقدان الرؤية الاستراتيجية التي كان من الممكن أن تتبناها الورشتان، وعلى ضوء ذلك يتمّ التعاطي مع الأمور بطريقة جادة وحاسمة بدلاً من إلقاء اللوم على المواطن المتهم إمّا بأنه «كسول» أو أنّه غير «متعلم» لا يوجد عنده كفاءة لكي يستلم مكان أصحاب الخبرة والكفاءة الأجانب.

إنّ عدم وضوح الرؤية فيما نريده لبلادنا هو ما يوصلنا إلى التخبّط، فهل نحن بلد سياحي أم أنّنا بلد زراعي أم أنّنا بلد اقتصادي أم صناعي أم أنّنا نمثّل كلّ ذلك؟ إنّ وضوح الأمر عند الناس يدفعهم لإعداد أنفسهم لكي يتّخذوا المسار الذي يناسب تطوّعاتهم وطموحاتهم ضمن الواقع الممكن وليس ضمن ما يحلمون به.

ولذلك ترى تردّداً وقلقاً واضحاً في اختيار الطلاب لمساراتهم الدراسيّة سواء أكانوا على أبواب المرحلة الثانويّة أو في اختياراتهم الجامعيّة مما قد يجعلهم يخسرون سنة دراسيّة ثمناً لخطأ الاختيار والتقدير في التوجه الدراسي وربما حتى الكثير من العوائل لا تستطيع أن تقرر لأبنائها نتيجة للوضع نفسه وهو ماذا نريد؟

فلا يكفي أن تفهم الحكومة ماذا تريد إذ إنَّ السياسة الحكوميّة ينبغي أن تكون على درجة من الوضوح بحيث يفهم المواطن كيف يحدد توجّهاته ودراساته وإعداد مستقبله حتّى لا يبقى متسكّعاً أو عاطلاً أو موظفاً محدوداً.

كان يمكن أن تكون الورشتان حول إصلاح العمل ومخرجات التعليم مدخلاً مهماً لإصلاح السياسات الحكوميّة على أكثر من صعيد، ويشكّل ذلك فرصة كبيرة للدخول في مرحلة جديدة من تفكير نوعي يقود إلى صياغة رؤية تؤسّس لعمل مؤسّساتي بعيداً عن الارتجاليّة وعدم التركيز، ولكن لا يبدو أنّ الأمور أخذت مسارها الطبيعي وبقيت الأمور مجرد حبر على ورق وضمن مكدّسات الأرشيف بعيداً عن التطبيق والتحقيق.

إنّ العالم المتحرك بسرعة لا ينتظرنا والزمن لن يتوقف عندنا، فقد كان بالإمكان عمل الشيء الكثير وتحقيق الأفضل فيما لو تمّ العمل بشكل جدّي ومتابعة هذا النوع من العمل وهذا النمط من التفكير، ولكان بالإمكان أن نكون قد نجحنا في وضع الحلول على الأقل لبعض من أزمات المواطن التي يعاني منها، وكان بالإمكان أن نجعل أنفسنا قادرين على الاستعداد للمستقبل، فليس عيباً أو نقصاً أن نعترف بالنقص أو الخطأ وجلّ من لا يخطئ ولكن من الجهل أن

نكابر وبكلّ إصرار على عدم وجود الأخطاء والعثرات والنواقص ونبقى نتحدث عن رؤية ولكن من دون وجود واقعي لهذه الرؤية وفي ذلك ظلم كبير بحق الوطن وأبنائه.

إنّ العمل بحاجة إلى متعلّمين والعلم بحاجة إلى عاملين وكلاهما يعملان على صياغة وعي قادر على وضع رؤية راشدة تقود مسيرة التنمية والإصلاح والبناء من أجل مصلحة البلاد والعباد، وصدق ربّنا عزّوجلّ حيث يقول: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^(١).

ونحن بحاجة إلى نمط من التفكير يدرك أهميّة القدرة على ضرورة وجود الانسجام بين العلم والعمل للوصول إلى تكامل في الفكر والأداء وهو ما تحتاجه بلادنا للانطلاق إلى المستقبل بإذن الله تعالى.

”

إنَّ الاهتمام بحق الناس لا يتمثَّل في
الشعارات وإنَّما يحتاج إلى مصداقيَّة
يراها الناس وتبرهن عليها السياسات التي
ترتبط بحاجات الناس واحترام مشاعرهم
والحفاظ على كرامتهم..

“

وطن بلا رؤية

لا يمكن لأحد أن يتجاهل أو يتغافل عن الوقائع التي تتحدث عن نفسها في بلادنا وليس ممن الممكن أن تستمر عمليات «التعمية» على ما يحصل من تجاوزات أو إخفاقات، كما إنه لا يمكن لعمليات «التلميع» للواقع في بلادنا من أجل الردّ على أن ما يقال عن مساوئ وأزمات نعاني منها ما هو إلا مجرد تهويل أو مبالغات. فالحقيقة أننا بحاجة إلى وقفة جادة وصادقة لكي نقول أن البلد تفتقد إلى «رؤية» تقود العملية السياسيّة وأنّ هذا الأمر خطير وأخطر منه السكوت عليه، لأنّ التخبط في السياسات على أكثر من صعيد يعزّز هذه الحقيقة ويدفع البلاد من فشل إلى أسوأ، والأمر ليس بحاجة إلى شواهد فقد أصبحت الأزمات في بلادنا على لسان الكبير والصغير

وإن شئت «موالة» و«معارضة»، وليس غريباً أن يصل الفساد حتّى إلى سرقة «المقابر» وحسد الأموات حتّى على قبورهم المحدودة بعد ابتلاع أراضى الأحياء أمام نظرهم، كما أنّه ليس بالغريب أن تصل مخصّصات الدفاع والأمن إلى ما يعادل ٣٧ جهة حكومية في بلد لا يشكو من الحرب أو الدخول فيها.

إنّ الفارق بين الأنظمة السياسيّة غالباً ما يكمن في «الرؤية» المعتمدة لنقل البلد من مرحلة إلى أخرى، ولذلك تتحدث الدول عن نفسها بعد عشرين سنة مثلاً من خلال تخطيط مدروس وتحديد واضح للأولويّات، ولكننا نفتقد هذا في بلادنا إذ إنّ من يتابع الأوضاع يرى أنّنا ضيّعنا الزراعة خلال السنوات الماضية وذلك لعدم وجود رؤية بهذا الاتجاه ولكن ذلك لم يكن في صالح الصناعة مثلاً أو التنمية، كما ضاعت السواحل الجميلة ولكن ذلك لم يكن ضمن رؤية واضحة، وتمت عمليات تجنيس ولم يكن ذلك أيضاً ضمن رؤية واضحة، ولو بحثت على أكثر من صعيد فسوف ترى أنّ الأمور في بلادنا من دون رؤية.

ولذلك تتحدّث الأزمات المتلاحقة في بلادنا عن نفسها بكلّ وضوح من فقر وبطالة وسكن وما أشبه، ولذلك فإنّه من الطبيعي أن تولّد هذه الأزمات حالة من القلق والهواجس والتدمّر عند الجميع لا فرق

إن كان ذلك عند الطرف الحكومي أو الشعبي، وكلّ طرف له وجهات نظره التي يسوقها من أجل أن يبرر ردود الأفعال التي تصدر منه ويقوم كلّ طرف بتوجيه الاتّهامات إلى الآخر.

إنّ بناء الوطن القوي والنظام السياسي القوي لا يمكن أن يحصل إلّا من خلال أسس عقلية وواقعية أيضاً، ولا بد أن يعتمد على منظومة من القيم الصالحة التي تؤسّس لحالة إنسانية في التعامل والتعاطي بين مكونات الوطن، فلا يرى البعض نفسه لا سيّداً ولا «سيادياً» ولا وصياً ولا «مفضّلاً» ولا «مأثوراً» دون الآخرين فـ«الناس سواء كأسنان المشط»^(١) كما يقول الرسول الأكرم سيدنا محمد ﷺ، وهذه الأسس هي من يضبط إيقاع العمل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

فمن خلال التنافس ومبدأ تكافؤ الفرص والعمل الجماعي يمكن كسب المستحيل والانتصار على أصعب التحديات وصناعة الفارق الذي يفصل بيننا وبين المجتمعات المتقدمة ليس من أجل اللّحاق بها فقط وإنّما حتّى كسب التحدي والتفوق أمامها، أمّا أن نبقى ندور في فلك الأزمات «الفاعلة» و«المفعلة» ونعيش على تأجيج المشاعر وإثارة الكراهيات والأحقاد وبدلاً من التقريب نعمل على اعتماد حالات «التصنيف»

و«التقسيم» فإن هذا ليس من العقل في شيء ولا من الحكمة ولا حتى من السياسة إذا ما قارنًا هذه السياسة بمثيلاتها في مجتمعات نهضت من تحت الرماد وتحوّلت إلى مجتمعات عظمى في ظلّ الصراع العالمي الدائر في عالم السياسة والاقتصاد والتنمية. إنّ الأولويات في بلادنا هي ما تحدّد حاجات الناس والمواطنين وليس حسب ما يراه البعض، ولذلك فإنّ المواطن ينبغي أن يكون شريكاً ليس في ما يُقرّر له وإنّما في تحديد ما يحتاجه قبل ذلك حتى لا يكون المواطن في موقع من لا خيار له فإنّ قبل فهو مغلوب على أمره وإن رفض فهو «متمرد» وخارج عن بيت الطاعة وهنا تكمن أخطر المشكلات في بلادنا. ففي ظلّ غياب الرؤية المبنية على هذه الحقيقة -وهي أنّ المواطن شريك أساسي في الوطن- نلاحظ أنّ البعض قد يرى أنّ الوطن بخير وأنّ التنمية والاقتصاد كذلك والدليل هو هذا الحضور العمراني من مرفأ مالي وبنائات فارهة ومخطّطات مرفّهة ولا وجود لأزمات، بينما يرى المواطن نفسه غريباً في وطنه بلا ساحل يقف عنده ولا أرض يسكن عليها ولا وظيفة يعيش من خلالها ولا «مرتّب شهري» يعينه على مواجهة صعوبات الحياة، ولذلك فإنّ المواطن قد لا يرى في كلّ ذلك شيئاً يعنيه لأنّه ببساطة لا يرتبط به لا من قريب ولا من بعيد.

إنّ التمجيد وإطلاق عبارات الشاء والمدح قد تعطي انطباعاً حسناً لمن لا يعرف الحال أو لمن لا يريد أن يعرف ذلك وقد يكون حلاً لمشكلة ذهنية عند البعض، ولكن الأكيد أنّ كلّ ذلك لا يغيّر شيئاً من قسوة الحقيقة التي ينطق بها واقع الحال في بلادنا وهي تعبر عن نفسها بصور متعدّدة على أكثر من صعيد.

وسواء اتفقنا مع ذلك أو اختلفنا فإنّ المشكلة لا تكمن في ذلك وإنّما في جانب استراتيجي ومصيري بالنسبة لنا وهو فقدان النظام السياسي للرؤية، وطالما لا توجد رؤية فإنّ الوطن سوف يبقى عاجزاً ليس فقط فيما يرتبط بعملية التنمية والتغيير وإنّما حتّى في احتواء أبنائه ومواطنيه.

”

إنَّ الحقَّ الاجتماعي ليس صدقة ولا منة
من أحد وإنَّما هو حق كفلته الشرائع
الدينية والقوانين الإنسانية، وتتمايز
الدول المتقدمة بأنظمتها من خلال
المحافظة على كرامة مواطنيها..
كما ان تقدمها يكون من خلال بناء قواعد
العلاقة بين جميع مكونات النسيج الوطني
على أساس «الشراكة لا الاستجداء، وحقوق
المواطنة لا الاستعداد»..

“

الحاجة إلى رؤية وطنية

أخطر التحدّيات التي تواجهها المجتمعات هي تلك التي يقف فيها المجتمع حائراً بلا حلول أو معالجات حيث يبقى المجتمع أسيراً أمام أزماته من دون قدرة على تلمّس الطريق نحو الحقيقة. ولذلك نرى أن بعض المجتمعات تراوح مكانها لا تستطيع الخروج من عنق الزجاجة بينما تتقدم مجتمعات أخرى على طريق التنمية والتغيير وهو المائز الحقيقي بين المجتمعات، فلا تخلو الحياة على مختلف الأصعدة من تحدّيات تطلّ برأسها حسب الظروف والمتغيرات وهي ليست مختصّة بأناس دون آخرين وليس هناك من مجتمع «محظوظ» وآخر «منحوس»، ولكن الذي يصنع الفارق في كلّ الأحوال هي الرؤية والمنهج والمشروع، والقرآن الكريم يشير إلى هذه الحقيقة الدامغة حيث

يقول ربّنا عزّوجلّ ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(١). وهذا هو ما ينبغي علينا أن نسعى لإيجاده في بلادنا حيث نواجه أزمات ليست قليلة تعصف بواقعنا على أكثر من صعيد ولا يمكن التسترّ عليها كما يحلو للبعض الذي بقصد أو من دونه يرتكب جرماً بحقّ الناس والوطن حينما يحاول التقليل أو التعتيم، وقد يصل البعض إلى درجة من الجهل حينما لا يعترف أساساً بوجود أزمات ويعتبر أنّ الحديث عن ذلك هو مجرد «تشويه» لصورة الوطن. ولكنّ الحقيقة تؤكّد على حاجتنا الماسّة لـ«رؤية» نستند عليها في وضع المنهج والمشروع الذي يمكن لأبناء الوطن قراءته وفهمه بوضوح وهو ما سيجعل من الناس هذه الكتلة الأساسيّة في أيّ دولة الرأسمال الحقيقي للوصول إلى تنمية حقيقية.

لا يمكن لأيّ نظام سياسي أن ينطلق من دون «رؤية» التي تتلخص في مشروع سياسي يحمل التطلّعات والآمال، وهذه القضية بحاجة إلى مناقشة فهل توجد لدينا رؤية واضحة؟ وأين معالمها وآثارها ونتائجها؟ لقد انطلقنا كمجتمع على أكثر من صعيد حين كان من حولنا من المجتمعات يتعثر وربما كان البعض غائباً، ولكن واقع الحال في بلادنا اليوم يتحدّث عن مؤشّرات سيّئة ومع الأسف ففي الألفيّة

الثالثة لا يزال المواطن يعاني من أزمات أولية ترتبط بوجود «الوظيفة» و«المسكن»، ناهيك عن الفقر وضعف الرواتب ومشاكل ترتبط بالسياسة والشاركة في صنع القرار وفقدان المواطن لسواحله وغيرها من القضايا التي لا تزال تثير قلق المواطن وشعوره بالخوف والإحباط.

إنّ الحلّ لا يكمن في استثارة العواطف سلباً وتأجيج المشاعر بطريقة سيّئة بقدر ما يرتبط باستثارة الهمم واستنهاض الطاقات من أجل التواصل والترابط والتكامل، كما أنّ الحلّ لا يكمن في دفع الناس للتصادم والتقابل، بل ينبغي أن ترشد حركة الناس بطريقة راقية من خلال «التنافس» على طريق العلم والمعرفة والإنجاز، وهو ما يميّز المجتمعات المتقدّمة التي تسعى دائماً لصناعة الفارق من خلال «استثمار» الإنسان في بلادها، بينما تعمل المجتمعات المتخلفة على «استحمار» الإنسان وبدلاً من اعتماد «تفعيل» العقول تعمل على «تعطيل» العقول والقدرات وتقييدها تحت مسمّيات لا طائل منها ومن خلال التستر بالقانون، ولا شكّ أنّ الكثير من المتابعين والمراقبين في بلادنا يتساءلون إلى متى سنبقى على هذه الحال؟ ومن هو المسؤول عن ذلك؟ وأين هي الحلول؟.

إنّ ما وصلت إليه الدول المتقدّمة التي سبقتنا ليس

سحراً ولا هو ضربة حظ بقدر ما هو وضوح في الرؤية على مستوى التخطيط ودقة في المشروع على مستوى التنفيذ، فوصلوا إلى مراحل متقدمة في الإنجاز على أكثر من صعيد حتى تحوّل كل شيء عندهم إلى حالة أشبه بالإبداع خاصة إذا ما قورنت بما عندنا، ولذلك تحوّلوا إلى أهل الخبرة والصناعة والعلم والمعرفة والقيادة بينما بقيت مجتمعاتنا بأنظمتها السياسيّة «تابعة» وفي أسوأ الحالات «خاضعة».

لقد أثبتت الوقائع في عالم اليوم أنّ من يمتلك «رؤية» يستطيع أن يجد له مكاناً على الساحة العالمية، فالعبرة ليست بالمساحات الجغرافية وليست بالعدد السكاني مع أهمية ذلك في الحسابات السياسيّة والاقتصاديّة، ولكن العبرة بما يمتلكه المجتمع من رؤية تحقق سبق في الميادين السياسيّة والاقتصاديّة والعلميّة وتصنع الفارق على مستوى الحضور العالمي، ولكن هذه «الرؤية» المطلوبة بحاجة إلى صناعة «جمعيّة» من خلال شراكة حقيقيّة يستطيع فيها جميع المواطنين أن يلتفوا حول دائرة الوطن فيكمل بعضهم زاوية النظر والرؤية لجميع أطراف الدائرة الوطنيّة، وليس من خلال رؤية واحدة فقط قد لا تستطيع أن تحيط بكلّ أطراف الدائرة وهذا ما يسبب حالة من الإرباك و«التدوير» و«التدويخ»، فيبقى الوطن يدور في فلك الأزمات التي تبدأ ولا تنتهي.

المواطن المنكوب

ما يمرُّ به الواقع السياسي والاقتصادي وما تشهده الساحة من مفاجآت قد لا تخطر على بال أحد في البحرين، فليس جديداً على المواطن الذي تعود على هذا الحال حتّى وصل الأمر أنّ البعض وصل إلى قناعة أنّ هذا أمر واقع ينبغي أن يتعايش معه الناس حتّى ولو كان خاطئاً، ولكنّ الضجة الإعلامية والسياسية التي تثار حالياً حول قضية رفع أسعار الوقود ينبغي أن تكون نقطة تحوّل في نمط التفكير السياسي تجاه الأحداث، لأنّ المتتبع للأمور في بلادنا يرى أنّ كثيراً من المواقف التي اتّخذت تجاه قضايا تشكّل منعطفات هامة في حياة الناس سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والمعيشي لم تكن سوى نشاطات وفعاليات عابرة لم تستمر سوى

فترة بسيطة ثمّ عادت الأمور وكأن شيئاً لم يكن، فلم يتم التأسيس لأعراف تأخذ مكانها في صياغة واقع سياسي يقوم على أصول أخلاقية وقانونية لبناء نظام سياسي قائم على شراكة سياسية، وتوزيع عادل للثروة، وحضور الناس في مختلف الميادين باعتبارهم أرضية الوطن وثروته الحقيقية وحاضره ومستقبله ويكون فيه المواطن سيّد موقفه ورأيه.

إنّ الأمور تسوء يوماً بعد يوم في بلادنا والتلويح برفع أسعار الوقود قد يكون مؤشراً إضافياً على عقم السياسات الحكومية وتدني العملية السياسية في البحرين، بحيث وصلت الأمور إلى هذا الحد من الاستهانة والاستخفاف بالناس، وبدلاً من حل مشاكلهم وأزماتهم فإنّ الحكومة تزيد من ثقل الأعباء والهموم اليومية على المواطن البحريني المنكوب، ولكن المشكلة لا تتعلق برفع أسعار الوقود وإنّما القضية أكبر من ذلك ففي كلّ فشل سياسي أو اقتصادي تعمد الحكومة لاتباع سياسة الهروب إلى الأمام وذلك من خلال تحميل المواطن المسكين الثمن في كلّ مرّة، وعندما فشلت الحكومة في توظيف العاطلين واستيعابهم قدّمت قانون التأمين ضدّ التعطل لتسحب من الناس أموالاً بغير وجه حق لكي يدفعوا ويغطّوا إخفاقات الحكومة في قضية ليس للناس فيها أيّ شأن، والغريب أنّ المجلس الوطني

بشقيّه «الطالع» و«النازل» مرّر هذه القضية المغلوطة التي لا يجيزها دين ولا عقل أو عرف، ثمّ إنّ الحكومة فشلت في حلّ أزمة خطيرة ومصيرية بالنسبة للناس وهي أزمة الإسكان وبدلاً من حلّ المشكلة فقد تقاسم أصحاب الشأن والنفوذ الأراضي والسواحل بطريقة أغرب من الخيال، وبدلاً من حلّ مشكلة تدني الأجور التي يشتكي منها الموظفون باستمرار سواء في القطاع العام أو الخاص، والفقير الذي يعاني منه عدد غير قليل من الناس قد يصل إلى أكثر من ٥٠ ألف فقير في بلد نفطي فإنّ الحكومة تلوّح برفع أسعار الوقود وكأنّ المواطن البحريني ليس عنده ما يكفيه من هموم وأزمات تعصف به على أكثر من صعيد.

وفي الحقيقة يحтар المرء فيما يراه ويعايشه من «إبداعات» حكوميّة ليس لها من تبرير أو تحوير فهل الحكومة فعلاً جادّة في القضاء على ما تبقى من المواطن والوطن فتذهب في الشوط بعيداً؟ أم أنّ الأمر مجرد إشغال للرأي العام لكي يدوروا وينشغلوا بموضوع جديد كما هي العادة لكي ينسوا الهموم الكبيرة الأخرى كالإسكان أو الفقر أو ضياع السواحل والتجنيس؟ أم هل تؤخذ الأمور على أنّها مجرد مشكلة عابرة يمكن التعايش معها كما حصل مع غيرها من قضايا سابقة؟ وعلى كلّ حال هل وصلت الأمور إلى مرحلة أنّ المواطن يأخذ المبادرة في الوقت المناسب

في خطوة نوعيّة لكي يصحّح الاتجاه ويقول كلمته بكلّ شجاعة؟! كفى استهتاراً واستغفلاً فالوطن ليس للبيع والمواطن ليس سلعة.

إنّ القضية أكبر من أن تدخل في إطار المزايدات السياسيّة أو السجلات الإعلاميّة ولذلك ينبغي أن تعمل القوى السياسيّة على إبعادها عن دائرة التجاذبات، والعمل على جعلها قضية جامعة لكلّ الأطياف في المجتمع البحريني بغضّ النظر عن أيّ أمر آخر، وأن تكون مرجعيّتها هي الساحة التي تمثل المواطن والوطن من دون اللجوء إلى تجييرها لهذا الطرف أو ذاك، وأن يعمل الجميع على تأسيس أعراف سياسيّة راقية تهدف للارتقاء بالناس والوطن وعياً وأخلاقاً وسلوكاً باتجاه نظام سياسي صالح يتساوى فيه الناس ويتفاضلون من خلال العمل والكفاءة والإخلاص ويتقاسمون فيه الماء والكلاء والنار كما يقول الرسول الأكرم ﷺ وكلّ ثروة أخرى.

وهذا بحاجة إلى أن يتحرر الجميع من «الأنا» على حساب الآخرين، فهل نحن جميعاً بمختلف مواقعنا ومراكزنا وتصنيفاتنا على استعداد لكي نعبر بالوطن إلى الأمام؟ ذلك ما تجيب عليه الحقائق القادمة.

المواطن المدفون!

ما يحصل في بلادنا شيء لا يدعو للقلق والحيرة
فحسب بل إنَّه شيء أشبه بالجنون، حيث يصعب تفسير
ما يجري من أمور غريبة ومذهلة إذ تبدو الأمور
وكأنَّها متاجرة بالبلد من دون خجل أو استحياء؛ فبعد
أن تمَّ تدمير الزراعة من دون رحمة بعيداً عن أيَّة
حسابات ولم يتبق من بلد المليون نخلة سوى نخيل
التراث والشوارع التي ربما تمَّ استيرادها من الخارج
وبحجة الاستفادة من المناطق المزروعة لتحويلها إلى
مساكن أو مزارع خاصة، ولم يعد هناك من خطة
استراتيجية فلم يتبقَّ من الزراعة إلَّا مجرد اسم لكي
يقال إنَّنا لا زلنا نهتمُّ بالزراعة، بعد كلِّ ما حصل يتمُّ
تدمير السواحل بلا رحمة وبلا أيَّة حسابات أو خطط
مدروسة، ومع أنَّ الأمر يتمُّ تحت غطاء دفن السواحل

للاستفادة من الأراضي لحل مشكلة الإسكان حيث ينتظر عدد كبير من الناس يقدّر عددهم تقريباً بـ ٥٥ ألف مواطن وربما أكثر من ذلك لعشرات السنوات وبينون آمالاً عريضة لعلّ وعسى يأتي اليوم الموعود فتتحقق أحلامهم في بيت صغير، فمرة يُقال لهم انتظروا الحل «العمودي»، ومرة يُقال لهم انتظروا البيوت «الذكية» ومن عنده بيت «آيل» فقد ينجح في إصلاح سكنه إذا حالفه الحظ في بلد «اليانصيب».

إنّه أمر غريب فعلاً وكأنّه شيء أشبه بالخيال ففي بلد فيه هذا العدد الهائل من المنتظرين لكي يحصلوا على مجرد «سكن» يؤويهم مع عوائلهم بعد أن تمّ تقاسم الياسة بشكل «استحواذي» وغير منصف هاهي خطة الدفان تكشف عن الأسوأ في سياسات غير واضحة المعالم، والتسمية تعود إلى لجنة التحقيق البرلمانية في عمليات ردم السواحل وتذهب اللّجنة في تقريرها إلى ما هو أبعد من ذلك حيث تقول أنّه «من خلال ردّ وزارة شؤون البلديات والزراعة على خطاب اللّجنة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٨م تبين عدد طلبات تراخيص الدفان في محافظات المملكة ومساحة الأراضي المدفونة والغرض، إلّا أنّ بلدية محافظة المحرق والمحافظة الشماليّة والمحافظة الجنوبية لم تتعرض إلى الغرض من الدفان، ولكن اللّجنة استنتجت ذلك بناء على ما تمّ ذكره في تفاصيل

المشروعات، وبخصوص بلدية محافظة العاصمة فقد تبين أن عدد تراخيص الدفان (٣٤) ترخيصاً، أما البقية فلم يتم الإشارة لها، كما لاحظت اللجنة أن هنالك مساحات كبيرة تدفن للقطاع الخاص على حساب مشروعات القطاع العام». ما رأت اللجنة من خلال رد وزارة شؤون البلديات والزراعة على خطاب اللجنة بتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٩م: «أن عمليات الدفان المستقبلية حتى العام ٢٠٣٠م مقارنة بـ ٢٠٠٧م سوف تكون في ازدياد ملحوظ بمقدار (٨٨٥٥ هكتاراً، أي ما يعادل (٨٨٥٥٠٠٠) متر مربع، ولم يوضح إن كان ذلك للقطاع العام أو الخاص». واستنتجت اللجنة من خلال رد مركز البحرين للدراسات والبحوث على خطاب اللجنة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٩م أن المساحات البرية للمملكة قد زادت بنسبة (١١٪) خلال العامين ١٩٦٨ و ٢٠٠٦م.

ولا يتوقف الأمر عند ذلك فحسب بل إن اللجنة تتحدث عن أن عمليات الدفن للمشروعات الخاصة في ازدياد مستمر وأن ٩٠٪ من الدفان لمشروعات خاصة أو لأفراد، وأن استمرار الدفان بهذه الوتيرة خلال السنوات القادمة سوف يوجد أرضاً جديدة بمستوى مساحة البحرين.

وما يدعو للغرابة هو من هم هؤلاء الأفراد؟ وما هي المشروعات الخاصة التي تستحوذ على حصة

تصل إلى ٩٠٪ من الدفان الذي يتمّ بشكل مستمر؟
ومن هو المسئول عن ذلك؟ لقد كان الحديث سابقاً
عن ضياع ٩٧٪ من السواحل الأصليّة للبحرين وكان
الكلام عن إرجاع هذه السواحل لشعب البحرين،
ولكن بعد هذه التقارير المذهلة فإنّ لسان حال الناس
هو اتركوا لنا الـ٣٪ المتبقي وسنكون «ممنونين» لكم
إذا تفضلتم علينا.

وإذا كانت الحكومة أو وزارة الإسكان هم من
يدير عملية الدفان إذاً كيف يتمّ ذلك يا جماعة؟ وأين
هي حصة المواطن؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فمن
هو يا ترى من يدير عمليات الدفان؟ ولمصلحة من؟
إنّه شيء يدعو للقلق من سياسات غامضة تحصل هنا
وهناك في بلد لا يستطيع المواطن أن يشتري أرضاً
لشدة فقره من جانب وللغلاء الفاحش لأسعار الأراضي
في بلد لا يشكو من شح الأراضي وإنّما من «تشليح»
الأراضي، وكان الله في عون المواطن المنكوب وهنا
عفواً «المدفون» مع اعتذاري لكلّ مواطن وكلّ العذر
لك يا وطني العزيز المدفون.

المواطن أولاً.. الفرصة أولاً..

يكمن السر في تميّز بعض المجتمعات في قدرتها على توليد الفرص المتعدّدة لأبنائها على أكثر من صعيد وهو أمر يعطيها الأفضليّة للتقدّم على من سواها؛ إذ الناس بحاجة دائمة للتحفيز والاستنهاض والنظام السياسي الذي يمتلك القدرة على ذلك باستطاعته أن يحوّل أفراد المجتمع إلى منتجين ومبدعين يقدمون الجديد في كلّ يوم، وفي المجتمعات المتقدمة قد تتحول الفرص البسيطة إلى منعطف كبير في حياة الناس فينمو الإبداع وقد يتحوّل شخص من فرد عادي في المجتمع إلى مشروع سياسي أو اقتصادي، والمذكرات والمواضيع التي تكتب عن ذلك كثيرة وليس بعيداً ما حصل في الانتخابات الأمريكية مؤخراً حين حصل شخص مثل «أوباما» على فرصة الوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كان الأشخاص

من مثله أصحاب (البشرة السمراء) لا يحقّ لهم حتّى مجرد الجلوس على كرسي في حافلة «الباص» التي تنقل الناس من مكان إلى آخر، بينما ينعكس الحال في المجتمعات التي تعاني من التخلف والجمود حيث إنّ الفرص تموت والآمال تتبدّد والإبداع «يُوءد» فيعاني الناس نتيجة لذلك من حالات الإحباط. إنّ علينا أن نعمل على صياغة نظام سياسي لديه القدرة على إنتاج الفرصة وجعلها متاحة بيد الناس من خلال ثقافة راقية وأداء سياسي رفيع يرتقي بالناس إلى الأفضل وجعلهم يصلون إلى ما يحلمون به، وليس من خلال أداء وممارسات قد تسرق حتّى أحلام الناس.

ولك أن تتصور أن يتحول الناس في بلادهم إلى أقلية كما تحدث التقارير؛ حيث نقلت صحيفة الوقت البحرينية «كشفت الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي عن انخفاض نسبة المواطنين إلى أقل من النصف في العام الماضي، ليكونوا أقلية في بلدهم للمرة الأولى، وذلك بعد أن فاقت نسبة الوافدين على المواطنين في العام الماضي ٢٠٠٨م بواقع ٥١,١٥٪ للوافدين، مقابل ٤٨,٨٤٪ للمواطنين» ولك أن تتصور أنّ كلّ وافد جاء إلى البحرين لكي يبحث عن فرصته المعيشية وله الحق في ذلك، ولكن إذا لم تكن لدى الدولة القدرة على توفير

الفرص للمواطنين الذين يعانون من فقر «نسبي» تحدّث عنه وزيرة التنمية وصل إلى وجود أكثر من ١١ ألف أسرة فقيرة (وهو ما يعادل أكثر من ٥٠ ألف فرد تقريباً) في البحرين البلد النفطي فكيف ستوفر الدولة حماية للمواطنين في ظل زيادة الوافدين؟ وكيف يمكن حماية الناس في ظل سياسة تجنيس «محموم» و«غامض» تقوم به الدولة من دون أدنى اعتبار لمضاعفات وتداعيات هذه السياسة؟

ولا يقف الأمر عند هذا الحد في الجانب المعيشي والوظائفي فإنّ فرص الوافدين أفضل من فرص المواطنين فيما يرتبط برواتبهم، حيث نقلت أيضاً صحيفة الوقت البحرينية تقريراً يعبر عن ذلك «سجّل مصرف البحرين المركزي حتّى نهاية العام الجاري، ارتفاعاً غير مسبوق في متوسط أجور العمالة الوافدة في القطاع العام من فئة الذكور، إذ بلغت حتى ديسمبر/ كانون الأول الماضي ١٠٨١ ديناراً». وبرّر المصرف الزيادة في متوسط أجور العمالة الوافدة في هذا القطاع بصرف المكافأة السنوية لهم في ديسمبر من كلّ عام، مضيفاً أن «متوسط أجورهم كان العام الماضي ١٠٣٠ والعام ٢٠٠٧ لم يكن يتجاوز ١٠٠٠ دينار» يأتي ذلك في الوقت الذي بلغ فيه متوسط أجور العمالة المحلية العام الماضي في القطاع نفسه ٧٧٦ ديناراً فقط، بزيادة مقدارها ٩٧

ديناراً عن العام ٢٠٠٧م حيث كان يبلغ متوسط الأجر الشهري لهم ٦٧٩ ديناراً، وبذلك يتفوق متوسط أجور الوافدين في القطاع العام عن زملائهم البحرينيين بمقدار ١٩٤ ديناراً، وبنسبة ٢١٪. ولفتت المعلومات إلى أنّ متوسط أجور العمالة الوافدة في القطاع العام من فئة الإناث لم تتجاوز ٦٧٩ ديناراً، بفارق يبلغ ٤٠٢ دينار (٣٧٪)^(١).

لقد أصبح الناس يعانون على أكثر من صعيد وفي ظل نظام سياسي يعجز عن إنتاج الفرص ولا يعمل بمبدأ تكافؤ الفرص وفي ظل تحوّل المواطن إلى «أقلية» أمام الوافدين والمجنّسين وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد؛ حيث إنّ «المتنفّذين» وأصحاب القرار ومن بيدهم القدرة تحوّلوا إلى منافسين و«مزااحمين» للناس في المجال الاقتصادي والمعيشي، وقد يقول قائل هو حق مشروع لكلّ مواطن أن يتنافس ولكن لك أن تتصور منافسة بين مواطن عادي وآخر «متنفّذ» أو صاحب قرار، فالأمر هنا لا يحتاج إلى صعوبة ولا إلى كثير من الفهم لمعرفة من هو الخاسر في هذه المنافسة، ولكن أكثر ما يضحك في الأمر وربما هو ما يخفف وقع المعاناة من باب شر البلية ما يضحك، هو عندما يُقال تصريحات ومانشيتات صحفية بالخط العريض: «المواطن أولاً».

أيها المواطن قل ما تشاء ونحن نفعل ما نريد

في بلد نعاني فيه من أزمات متنوّعة وكبيرة فإنّه ينبغي علينا أن نفكّر في إيجاد مخارج للعلاج أكثر ممّا نندفع باتجاه تأزيم الأوضاع خاصة في ظلّ تداعيات الأزمة الماليّة التي تعصف بالعالم اليوم ولم تسلم منها حتّى الدول الكبرى، وليس بخافٍ على أحد ما وصلت إليه الأمور في بلادنا من تدنّي في الحالة المعيشيّة والاقتصاديّة نتيجة للسياسات التي لا تخضع للرقابة ولا للمساءلة، ففي بلد نفطي ليس من المقبول أن تصل فيه الأمور إلى درجة أنّ ما يقارب الـ ٧٩٪ من البحرينيين لا تتجاوز رواتبهم الـ ٢٠٠ دينار بحريني بينما ينتظر أكثر من ٤٠ ألف بحريني طلبات الإسكان التي تُعطى كقروض للمواطنين مقابل تسديدها بطبيعة الحال، وتبقى فيه أزمة السواحل المصادرة

بنسبة ٩٧٪ ولا تمتلك الدولة حسب رأي وزارة الإسكان سوى ١٠٪ من أراضي الوطن المصادرة وهكذا هي الحال فيما يرتبط بالكثير من القضايا المعيشية، وأما عن السياسات فالحديث يطول.

ولكن ما نحتاجه اليوم هو وقفة حكيمة وعاقلة من أجل الخروج مما نحن فيه من معاناة كبيرة، ومع أنّ كلّ الأطياف السياسيّة في بلادنا تجمع على أنّ الحوار هو الطريق الأنسب للخروج من المعاناة الكبيرة التي تعصف بهذا الوطن، ولكن يبدو أنّ القضية بحاجة إلى أكبر من مسألة الحوار التي لا يختلف أحد على الحاجة إليها دائماً وأبداً، إذ إنّ ما نحتاجه اليوم هو الجدية التي لا نرى لها أثراً في الطابع العام لسياسات الدولة وهو ما ينعكس سلباً بشكل كبير على الواقع السياسي والاقتصادي للناس، فبينما تتكرر تصريحات وعناوين برّاقة وقد يرافقها تشكيل إطارات إداريّة وسياسيّة لكن المشكلة أنّ العناوين لا أثر لها على أرض الواقع، وكذلك الإطارات لا تعدو كونها مجرد إطارات فارغة المحتوى وليس لها صلاحية أو قدرة على إحداث تغيير حقيقي يؤدّي إلى معالجة الأزمات القائمة التي تتراكم عاماً بعد عام.

إنّ الجديّة تعني أن تتطابق الأفعال مع الأقوال وتؤدّي إلى حالة راقية من الانسجام في العمل والأداء على كل صعيد، بينما لا يرى المواطن أثراً

لذلك في السياسات العامة وخصوصاً فيما يرتبط بقضايا وحاجاته اليومية والمعيشية، وربما لا يتوقف الكثير من الناس عند السياسات العامة للدولة والتي ترتبط بالإداريات والقوانين والتشريعات ولكنهم حتماً يتوقفون فيما يرتبط بقضاياهم المباشرة سواء ما يرتبط برواتبهم أو بيوت الإسكان التي ينتظرونها أو ما يتعلق بمعيشتهم وهي قضايا قد تؤدي إلى إفرازات سلبية في حال عدم الاعتناء بها من قبل الدولة، وهو ما يحصل من وجهة نظر المتابعين والمراقبين للشأن العام ومن قبل المواطنين بصورة عامة، فالناس يرون أنّ الدولة غير جادة في معالجة الأزمات وتفتقد سياساتها إلى الوضوح وإلاّ فماذا يعني أن تعجز الدولة عن حلّ مشكلة الإسكان مع وجود مساحات شاسعة من الأراضي في بلادنا؟! فلا أحد يصدّق ادعاءات الحكومة التي تخرج بين فترة وأخرى، كما أنّ الناس لا يثقون بسياسات الدولة التي تفتقد إلى الجدية وهو ما يؤدي إلى تراكمات من الإحباطات نتيجة لهذا الطابع من السياسات الحكومية التي «تستخف» بعقول الناس ثمّ تطلب منهم أن يصدقوا ما يُقال.

إنّ أكثر ما نخشاه هو أن نصل إلى حالة من التباعد والتنازع والتأزّم إلى درجة أنّ الجميع لا يرى الحقيقة مع أنها بين يديه فيصبح متناقضاً حتّى مع

نفسه ومع ما يؤمن به من قناعات وأفكار، وهو أمر ليس بالمستغرب في بلد وصلت فيه الأمور إلى درجة أن لا أحد يريد أن يستمع لأحد أو يقبل منه فالكُل يريد أن يملي رأيه وطريقته، ومع أن هذا حق مشروع للجميع إلا أنه إذا وصل الأمر إلى هذا الحد فمن يستمع إذا كان الكل يتكلم، ويبدو أن هذا هو أحد إفرازات السياسات الحكومية الخاطئة التي اعتمدت أسلوب واحد لا مجال فيه لرأي الناس فنحن نقرّر وعليكم أن تقبلوا بما هو موجود، وحتى عندما تغيّرت الأمور نسبياً وتشكّل مجلس نيابي إلى جانب مجلس معين لم تتغير الطريقة وإنما تبدل الشعار فأصبحت السياسة السائدة أنتم قولوا ما تشاءون ونحن نفعل ما نريد. إننا بحاجة إلى صياغة معادلة سليمة ترتقي بواقعنا السياسي من خلال وجود شراكة حقيقية في صياغة القرار فنستمع لبعضنا من دون استعلاء ومن دون غضاظة، وأبعد من ذلك أن نأخذ برأي بعضنا من دون أن «نستنكف» أو «نستكثر» على بعضنا هذا الحق، وفي حديث جميل للإمام علي عليه السلام: «من استبدّ برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها»^(١)، ولكن الأمر يتطلب قبل ذلك أن نحمل معنا مفتاح الحل ويتمثل ذلك في «الجديّة»..

فهل نحن جادون فعلاً؟

هل المواطن على حق؟

لا يمكن تطوير أيّ نظام سياسي من دون بناء أرضية ثابتة تركز على أصول سليمة تنطلق من قيم إنسانية خيرة وصالحة، وأحد هذه القيم السامية تعزيز حالة الثقة بين الناس التي يمكن أن تُعتبر مفتاحاً للانسجام والتواصل من أجل البناء والتنمية على كلّ صعيد، وهذا ما نحتاجه بشدة في بلادنا التي تعاني من أزمات متتالية لا يمكن إخفاؤها من خلال تصريحات باهتة أو تغطيتها من خلال مقالات «متملّقة» أو الهروب منها من خلال «مزايدات» واهمة، فالمنطق والعقل يدعونا لمعالجة الواقع بحكمة وجديّة وصدقٍ في التعاطي مع الأمور بعيداً عن الانفعالات والتلاعب بالعواطف من أيّ طرف كان موالاة أو معارضة.

إنَّ المقولة الشهيرة في فن تعامل البائع أو إدارة الشركات والمبيعات التي تضع قاعدة تقول إن الزبون دائماً على حق، فهل يمكن أن يتمّ تبني هذه القاعدة في بناء النظام السياسي من أن المواطن دائماً على حق؟ والفرق أن أصحاب المبيعات يريدون أن يكسبوا الزبون من أجل «تسويق» بضائعهم، بينما يريد أي نظام كسب الناس «الزبون» من أجل «تسويق» سياسته ولكن القاسم المشترك هنا بين الطرفين هو الربح واجتذاب الناس واستقطابهم بشكل دائم، ولكن الفارق الكبير بين النهجين هو أن النظام السياسي ليس منفصلاً عن الناس بل هو جزء منهم وإليهم إلّا إذا اعتبر نفسه «دكّاناً» يبيع ويشترى مع الناس كزبائن وليس كشركاء.

إنَّ الحاجة إلى التطوير تستدعي متابعة دائمة لتسليط الضوء على أيّ عمل بما له وما عليه حتّى لا تبقى الأمور وكأنّها قدرٌ محتوم وربما «معصوم» لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالتقصير والخطأ ليس عيباً ولكنّه قد يتحوّل إلى خطيئة إن اعتبرناه قدراً مقدوراً.

وما شهدناه من محاولات للتغيير والتطوير في بلادنا لا يمكن أن نلغي تأثيراتها الإيجابية بالمطلق، كما أنّه لا يمكن أن «نبصم» عليها كخطوات لا يمكن

المساس بها أو الحديث عنها بسوء وكأنّها قدس الأقداس، فما شهدناه من متغيرات يمكن أن يُنظر إليه على أنّه أحد أشكال حكم القلّة المطوّر بما في ذلك الانتخابات النيابية في ظل حكم القلّة وبغضّ النظر عمّا رافق تلك المرحلة من ضجيج إعلامي وسياسي.

ولكن مع مرور الوقت يكتشف الناس أنّ الشراكة في صياغة القرار هي مجرد شعار لا يعبر عن واقع حقيقي، حيث أنّ الناس «غائبون» عملياً عن مواقع القرار والشراكة وإن تواجدوا «فيزائياً» في إطاراتها كمسمّيات لا أقل ولا أكثر.

ويمكن القول أنّ هناك استغلالاً لمكوّنات الانفتاح من أجل دعم حالة الاستقرار الداخلي وتعزيز مكانة السلطة من دون العمل بجديّة في تحقيق تنمية تنعكس على المواطن فتنتقذه من أزماته الخانقة، وإلاّ كيف يمكن القول بوجود تطوّر في التحوّل الديمقراطي مع وجود مجموعة من القوانين المقيّدة للحريات في مجال التعبير عن الرأى والتجمّعات والتضييق على نشاط الحريّات المدنيّة والاعتقالات والمداهمات التي وصلت إلى أن يُدهم مقر جمعية سياسيّة معروفة في الوسط الداخلي والخارجي وهي «جمعية العمل الإسلامي» والقبض على أحد أعضاء

إدارتها ومنتسبيها.

إنَّ الطريق إلى التطوير في النظام السياسي ينبغي أن يبدأ من الناس وينتهي إليهم، من خلال تعزيز الثقة في أنفسهم بكونهم أصحاب حق في الشراكة في القرار والثروة وليس الاكتفاء بجعلهم فقط مجرد طلاب حق، لأنَّ الناس إذا شعروا أنَّهم أصحاب الحق فإنَّهم سيتحوَّلون بشكل طبيعي إلى جزء من النظام السياسي وبدلاً من أن يكونوا خارجه فإنَّهم سيعملون على البناء وهم مكون أساسي على كلِّ صعيد، وهذا يستدعي أن نجعل الناس ينظرون إلى أنفسهم على حق من خلال الثقة بهم لا بجعلهم «مُتهمين» حتى تثبت براءتهم كما هي القاعدة الدارجة مع الأسف، وبدلاً من أن نصنع سياسة «التقابل» و«التقاتل» علينا أن نعمل على صياغة ثقافة «التكامل» و«التبادل» وهذا بحاجة لتحكيم العقل والمنطق أكثر مما هو بحاجة إلى تحكيم القوَّة والاستعراض والاستقواء الذي قد يبدو أنَّه «يعالج» المشكلة ولكنَّه مع الأسف «يفالج»^(١) الأمور بصورة مأساويَّة مع ما هي عليه الحال من أزمات متعدِّدة، ولكن يبقى الأمل قائماً بأنَّ «في التجارب علم مستحدث»^(٢) كما يقول أمير المؤمنين (عليه السلام)، فهل

١ - الفالغ: مرض يحدث شللاً في أحد شقي البدن فيفقد الإحساس والحركة

٢ - نهج البلاغة - الحكمة رقم ٢٤

نكون من المعتبرين من الأحداث والمتدبرين في
العواقب من أجل أن نرتقي بواقعنا نحو غد مشرق
يكون فيه المواطن على حق من خلال نشر ثقافة
الحق والعدل والمساواة في ظل نظام سياسي متطور
في القول والفعل والسلوك على كل صعيد؟.

”

إنَّ الطريق إلى التطوير في النظام
السياسي ينبغي أن يبدأ من الناس وينتهي
إليهم، من خلال تعزيز الثقة في أنفسهم
بكونهم أصحاب حق في الشراكة في القرار
والثروة والوطن وليس الاكتفاء بجعلهم
فقط مجرد طلاب حق..

“

المواطن و الأرض و التنمية

يوماً بعد آخر يزداد قلق الناس في هذا الوطن خوفاً من مستقبل غامض ينتظرهم وأجيالهم القادمة فعلى أكثر من صعيد يكشف الواقع عن حقائق مرّة نتيجة لسوء الإدارة و غياب التخطيط.

و حينما يتحدّث عاهل البلاد وهو أعلى سلطة سياسيّة عن أزمة الأرض ومشكلة المواطن في الحصول على بيت يسكن فيه فإنّ هذا يعني أنّ الأمور وصلت إلى درجة لا يمكن أن تُحتَمَل ووضع لا يمكن السكوت عليه بأيّ شكل من الأشكال.

والقضية تكشف عن مدى غياب الدولة فيما يرتبط بالتخطيط وسوء الإدارة في مسألة مصيريّة ترتبط بالمواطن، وإلّا فماذا يعني أنّنا وفي القرن الواحد والعشرين نتحدّث عن أزمة أرض لكلّ مواطن؟!

خاصّة إذا عرفنا أن الأراضي المأهولة في البحرين تمثل ٤٠٪ فقط بينما تبقى نسبة الـ ٦٠٪ غير مأهولة. ولا شكّ أنّ هناك مجموعة من التساؤلات تدور في أذهان الناس و المراقبين بشأن هذه الأزمة الخطيرة:

أولاً: كيف يُعقل أنّ بلداً صغيراً كالبحرين لا يتجاوز سكانه نصف المليون، تعجز فيه الدولة بعد كلّ هذه السنوات عن توفير سكن أو حتّى قطعة أرض لكلّ مواطن؟!!

ثانياً: من المسئول عن هذه المهزلة الحقيقيّة، وكيف وصلت الأمور إلى درجة بالغة من التعقيد بحيث أصبحت مسألة السكن أو الأرض وكأنّها أشبه بالمعجزة في بلد نفطي يحتلّ موقعاً استراتيجياً في المنطقة؟

ثالثاً: أين ذهبت الأراضي وكيف تمّ توزيعها وكيف لم تحسب الدولة حسابات المستقبل، وكيف وصلت عندنا الأوضاع إلى درجة الحاجة إلى دفن البحر لتأسيس مشاريع أو بيوت سكنية بينما هناك مساحات شاسعة من الأراضي لا يُعرف مصيرها؟!!

إنّ من المخجل أنّ نتكلّم عن قضية التنمية في وطن يُعتبر فيه الحصول على أرض أو سكن للعيش بالنسبة للمواطن وكأنّه حلم العمر.

ومما لا شكّ فيه أنّ غياب التخطيط عامل أساسي

في وجود هذه الأزمة المستفحلة، وهي قضية تُحاسب عليها الدولة بشكل رئيسي وتتحمل المسؤولية المباشرة في ذلك، وعلى صعيد آخر لا يمكن بطبيعة الحال إغفال التجاوزات و الاستيلاء على الأراضي خارج إطار القانون من قبل المتنفذين والسياديين كما يحلو للصحافة أن تسميهم.

ومن الملاحظ أنّ الدولة ونتيجة لسوء التخطيط فإنّها دمرت الزراعة خلال فترة قياسية وأوجدت مبررات كثيرة لذلك بحجج واهية كانهدام الماء وملوحة الأرض وما أشبه والحاجة إلى استصلاح الأراضي الزراعية لتوفير السكن، ومن المؤسف أنّنا خسرنا الزراعة ولم نعالج أزمة السكن.

ومع أنّ الدولة تملك بيدها خيارات كثيرة لمعالجة هذه القضية إلا أنّها ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم هذه الأزمة عندما ارتفعت أسعار الأراضي في البلاد بقدرة قادر وبشكل جنوني وزاد ذلك من حيرة المواطن أمام هذه السياسة الغامضة للدولة وفي قضية تمثّل بالنسبة للمواطن هاجس المصير.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد إذ إنّ الدولة واصلت المشوار في اتجاه مفاقمة الأزمة للمواطن، فمع مسلسل التجنيس أثبتت الدولة أن بيدها أكثر من خيار للحل فأوجدت سكناً للمجنّسين في فترة قياسية

و تركت المواطن على قارعة الطرق ينتظر مصيره المجهول.

إنّ الدولة التي تعجز عن توفير قطعة أرض أو سكن مناسب للمواطن سوف يكون من الصعب عليها الحصول على ثقته، فهي تضع مصداقيتها على المحك خاصة وأنّنا دولة نفطية تعيش في القرن الحادي والعشرين وفي ظل مشروع إصلاح، ناهيك عن الأزمات الأخرى التي لا يزال المواطن يواجهها في ظل عجز واضح للدولة.

إنّ على الدولة أن ترتّب أولوياتها في المرحلة القادمة فتعمل بشكل جدّي لإثبات مصداقيّتها في حماية المواطن الذي شبع من الشعارات والوعود الوهميّة بينما يكذب الواقع المرّ للمواطن كلّ ذلك.

إنّ من المؤسف أن لا تكون مشاكل المواطن الأساسيّة على قائمة المواضيع المطروحة أمام مجلس الوزراء أو المجلس النيابي أو مجلس الشورى أو أيّ إطار آخر، وأمّا إذا كان كذلك فهي طامة كبرى تدلّ على أن هذه الإطارات تتكلّم كثيراً ولكنّها لا تعمل أو أنّها عاجزة لا سمح الله.

إنّ المطلوب في المرحلة القادمة التحرك على عدة خيارات منها:

أولاً: تشكيل لجان مناطقيّة تعمل شعبياً على تقديم تصوّرات عن المشكلة والحلول تُرفع إلى الإطارات

المعنية.

ثانياً: إعادة النظر في التوزيع غير العادل للأراضي وهذا يعني سابقاً ولاحقاً، بحيث يتم استرجاع الأراضي والمساحات التي تم توزيعها بشكل غير مدروس وعلى بعض المتنفذين.

ثالثاً: الوقوف من قبل الدولة في وجه الارتفاع الجنوني لأسعار الأراضي.

رابعاً: العمل على تحقيق أرض لكل مواطن ضمن سقف زمني محدد وإجراءات جديّة ونافذة ووضعه على أولويّات الحكومة.

إنّ المواطن ينتظر -كما كان دائماً- أفعالاً لا أقوالاً تتجسد من خلال قرارات جريئة تدفع باتجاه بناء الوطن في ظل نظام قائم على العدالة و المساواة ف«ما عمّرت البلدان بمثل العدل»^(١) كما يقول الإمام علي (عليه السلام)، وبانتظار الأيام القادمة لتحقيق الآمال المرجوة على كلّ مواطن أن يترنم بهذا الدعاء: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾^(٢).

”

علينا المبادرة لاختيار الطريق المستقيم
والفكرة الخيرة والعمل الصالح، وهذا
ما يستدعي منا أن نكون متهيئين
وعلى أهبة الاستعداد دائماً وأبداً حتّى
لا نقع في دائرة الغفلة فيمضي الوقت
من دون أن نشعر بذلك وتفوتنا فرص
الخير من دون أن نغتناها..

“

تقسيم العراق.. قرار أميركي أم واقع عربي؟

القرار غير الملزم الذي وافق عليه مجلس الشيوخ الأمريكي والذي يوصي بتقسيم العراق إلى مناطق فيدرالية أوجد ردود فعل متفاوتة سواء من قبل الحكومات أو من قبل القوى السياسيّة التي رأت في هذا التقسيم إشارة واضحة إلى تكريس الهيمنة وتمزيق أوصال الأمة والتحكم في ثرواتها بشكل أكبر، كما أنّ الدوائر السياسيّة في العالم العربي نظرت إلى القرار على أنّه اقتراح بتقسيم العراق إلى كيانات طائفية بين الأكراد والشيعة والسنة.

ولا شكّ أنّ الرفض لهذا القرار هو الأمر الطبيعي في مواجهة السياسات الأمريكيّة التي ترى لنفسها الحق في فرض ما تراه مناسباً لمصالحها في المنطقة والعالم من دون التفكير في أيّة اعتبارات أخرى، حتى

ولو كان ما تقوم به على حساب الشعوب والمجتمعات أو حتى القوانين الدولية التي ترى في الاحتلال من قبل دولة لأخرى أمراً غير مشروع فضلاً عن أية تبعات تترتب على وجود ذلك الاحتلال.

وقد يتبادر إلى ذهن الكثيرين أنّ أمريكا تستند على منطق القوة والنفوذ السياسي الذي وفّرت لها الترسانة النووية والعسكرية الهائلة التي تمتلكها على مساحات كبيرة في العالم من المحيط إلى الخليج، ولذلك فإنّ أمريكا هي السيد الأمر الناهي في عالم اليوم وعلى الجميع الانصياع لقراراتها سواء كانت منصفة أم ظالمة خاصة في عالمنا العربي الذي بقي تحت وطأة الاحتلال ولا يزال بعضه كذلك حتّى وإن انتقل حال الاستعمار من جهة إلى أخرى وبأسلوب مختلف.

ولكن لو أردنا أن نتوقّف عند هذا القرار غير الملزم كما عبّر عنه وذلك من أجل أن نتّخذ العبر والدروس مما يحصل في منطقتنا من أحداثٍ سياسيّة، وعسى أن نخرج برؤية نستطيع من خلالها أن نجد الحلول أمام هذه التحديات الصعبة التي لا تزال تكبّل واقع هذه الأمّة وتتفّ عائقاً أمام نهضتها وانبعاثها، ترى لو سألنا أنفسنا هل أمريكا كانت تستطيع أن تطرح مثل هذا المشروع لو لم يكن هناك أرضيّة على أرض الواقع في مجتمعاتنا؟.

ومع أن هذا السؤال لا يعني تبرئة النوايا الأمريكية كما أنه لا يعني أيضاً تبريراً لما تقوم به الإدارة الأمريكية بأيّ حال من الأحوال، ولكن من يرى الواقع السياسي والاجتماعي في بلداننا سوف يشعر بأننا نعاني من الداء الذي لا يستطيع أيّ عاقل أن يتجاهله فضلاً عن إنكاره؛ فالأمّة مقسمة جغرافياً وسياسياً ومذهبياً وعرقياً سواء على مستوى المجموع أو الدولة الواحدة، وقد أوصلتنا هذه الانقسامات و«التقسيمات» إلى حدّ أنّ المشاريع السياسيّة والاقتصاديّة توضع وفق هذه القاعدة، فالأنظمة في نفس الوقت التي تتحدّث فيها عن الديمقراطية والمساواة فإنّها تعمل سياسياً على أساس التقسيم، فمرة يكون التقسيم طائفيّاً فتكون المحاصصة على ذلك الأساس، ومرة تكون على حساب الولاء للحاكم ومرة أخرى على أساس المصالح وهكذا. ومن المفارقات أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قائمة على أساس تقسيمي فدرالي وخاضت حروباً متعددة ولكنها استطاعت أن توجد لنفسها مكانة في العالم وفي الصدارة تحديداً، بينما لا نزال نعاني من التقسيمات التي فرضها المستعمر علينا لسنوات طويلة ثمّ أكملت المسيرة على نفس المنوال النظم الحاكمة في بلداننا بل وتفوقت على المستعمر في إدارة وتغذية الصراعات وتقسيم المجتمعات من أجل السيطرة عليها بشكل أسهل.

والمؤسف أننا إن تحدثنا على صعيد الوحدة أو الأمة العربية فلن تجد لها مكاناً إلا في الكتب والنظريات، أما على صعيد الواقع فحال الأمة يتحدث عن نفسه بشكل لا يحتاج إلى تعليق، وإن تحدثنا على صعيد الأمة الإسلامية التي لا ترى فرقاً بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى فإنّ الحال ليس بأفضل من سابقه، وهذا ما ينبغي أن يدعونا إلى مراجعة واعية للذات ومحاسبة جادة للواقع من أجل تحديد لملامح الطريق لانبعث حقيقي لهذه الأمة للخروج من نفق غير واضح الرؤية علينا الاعتراف بوجوده وتعاني منه الأمة، ولناخذ العبرة حتّى ولو أتت من هذا القرار غير المزمع من مجلس الشيوخ الأمريكي وكما يقولون «فربّ ضارّة نافعة»، فالحديث عن أنّ هذا شيوعي وهذا سني موجود في بلداننا سواء على مستوى الحكومات التي تتفنن في إدارته وتغذيته مع الأسف، وموجود أيضاً على مستوى المجتمعات التي تمارسه بقصد وبدون قصد و«تجترّه» منذ أن سمعنا مقولة الاستعمار السائدة «فرق تسد» ولحد الآن وسوف تبقى مجتمعاتنا لقمة سائغة بيد «المقسّمين» وهم لا ينحسرون في أمريكا فحسب.

لنكن على قدر من الوعي والحكمة أمام التحديات التي تعصف بأمّتنا التي أصبح دم أبنائها حلالاً وثرواتها كذلك ليس من قبل الطامعين والمستعمرين

بل حتّى بيد البعض من الجهلة الذين لا يرون حرمة
للدّم والمال والعرض وما حرّم الله، والإمام علي عليه السلام
يقول: «الحكمة ضالة كلّ مؤمن، فخذوها ولو من
أفواه المنافقين»^(١)، وربما تكون هذه المرّة أتت على
شكل قرار غير ملزم بتقسيم العراق من مجلس
الشيوخ الأمريكي فهل تتعلم الأمّة الدرس ولو من
أمريكا التي تحتل العراق؟.

”

يجب أن تعمل الأنظمة على حفظ
كرامة الإنسان واحترامه وتسعى إلى
استثارة عقله واستنهاض طاقاته،
ليس من خلال الشعارات أو سن
القوانين التي قد لا يجد بعضها
تطبيقاً على أرض الواقع وإنما من
خلال بناء دولة القانون والمؤسسات
التي تقوم على أرضية التكافؤ في
الفرص وتوفير المناخات والأجواء
التي تكفل للمواطن العيش الكريم
والحياة المستقرة..

“

الأنظمة العربية وخيارات المعركة

في ظلّ غطاء عسكري وسياسي من قبل الولايات المتحدة الأميركية والغرب ومجلس الأمن يواصل الكيان الصهيوني حربه التدميريّة جواً وبراً وبحراً ضد لبنان في كلّ مكان، وفي ظلّ العجز الواضح للأنظمة العربية لم تكتف إسرائيل بذلك بل قامت باجتياح بري للمناطق اللبنانية برّره بأنه اجتياح محدود.

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن لأحد أن يلوم أو يستغرب الموقف الأميركي أو الغربي، حيث لا يخفى على أحد انحياز السياسة الأميركية الفاضح تجاه إسرائيل التي تعتبرها جزءاً من استراتيجيّتها في الشرق الأوسط، ولكن موقف الأنظمة العربية يثير الحنق والاشمئزاز لدى الشعوب العربية التي ترى

في هذه المواقف تخاذلاً غير مقبول تحت أيّ من المبررات وتحت أيّ ظرف من الظروف، حيث إنّّه لا يعقل أن تتهرّب الأنظمة من مسؤوليّاتها فلا تعود قادرة على التحرك لا من خلال الجامعة العربية ولا من خلال عقد قمة عربية ولا حتّى من تشكيل لجنة عربية مشتركة لإدارة هذه المعركة، وهل يعقل أن يصل العجز العربي إلى هذا المستوى من الضعف إلى درجة أنّنا أصبحنا وكأنّنا المتّهمين وإسرائيل التي أحرقت الأخضر واليابس ودمرت بلداً بأكمله ومع ذلك تتصرف وكأنّها هي صاحبة الحق المطلق في أن تفعل ما تريد من دون رادع أو وازع؟! بل وصل الأمر إلى أن تتصرف إسرائيل على أنّها هي المكلفة بتطبيق القرارات الدولية ومنها قرار ١٥٥٩ نيابة عن الأمم المتحدة مع أنّ إسرائيل لم تحترم يوماً من الأيام المقررات الدوليّة.

لابدّ من الاعتراف بأنّ النظام العربي يعاني من خلل كبير على كلّ المستويات وعلى الأنظمة أن تدرك خطورة هذه القضية، أو ربما هي تدرك ذلك ولكنّها لا تهتم لهذا الأمر، طالما بقيت تمسك بزمام الأمور بعيداً عن الحضور الشعبي في القضايا المصيريّة سواء داخلياً أو خارجياً.

إنّ من الخطأ تصوير القضية وكأنّها معركة بين حزب الله وإسرائيل وأنّ الأمور ستنتهي بعد ذلك من

خلال حسم المعركة عسكرياً، بغضّ النظر عن النتائج فهذه نظرة قاصرة وسطحية ليست لها أرضية في واقع الصراع مع هذا العدو الاستيطاني، ومن يفكر بهذا الاتجاه فهو يعيش في وهم كبير؛ إذ إنّ المعركة التي يخوضها حزب الله هي فعلاً معركة مصيرية قد تحدد مستقبل المنطقة، وبغضّ النظر عن الحساسية التي توجد عند البعض تجاه حزب الله ولكن الحقيقة التي ينبغي أن يعيها الجميع أنّ نتائج هذه الحرب سوف تنعكس على الأنظمة والشعوب معاً، وهذا يستدعي مراجعة المواقف بحكمة وتعقل وتواضع بعيداً عن الحسابات الضيقة لدى البعض من أجل أن نخرج بموقف تاريخي يكون على مستوى المعركة وتداعياتها، من خلال قراءة الحقائق التالية:

أولاً: إنّ مفتاح الحل بأيدينا وليس بيد الولايات المتحدة الأميركية ولا إسرائيل ولا الأمم المتحدة؛ ولكن هذا الأمر يستدعي أن تتواضع الأنظمة لشعوبها من خلال تشكيل جبهات رسمية شعبية في كلّ بلد في مواجهة المعركة على كل الأصعدة وهذا يضع ورقة قوية في يد الأنظمة تستطيع أن تتحرك بها في مواجهة ما يسمى بالواقع الدولي، فهل الأنظمة على استعداد لذلك؟.

ثانياً: إذا كانت الأنظمة لا ترتئي الدخول في مواجهة عسكرية فلماذا لا تستخدم الإعلام وهو

سلاح فعال في تشكيل ضغط معنوي وسياسي في هذه المعركة؟ ولماذا لا تتحوّل الفضائيات العربية إلى عامل تعبئة واستنهاض لأبناء الأمة وتكون طرفاً في معادلة الصراع بدلاً من الاكتفاء بنشر التقارير الخبريّة في نشرات الأخبار فقط؟ ونحن نعرف دور الإعلام وتأثيره في هذا العصر، أم أنّ الأنظمة ترتئي تحييد الفضائيات في هذه المعركة بعد أن حيّدت الجيوش؟.

ثالثاً: لقد عزّزت هذه الحرب الصهيونيّة البربريّة قناعة استحالة التطبيع مع إسرائيل وأسقطت خيار السلام الذي ذهبت إليه الأنظمة، وكان الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى محقّاً حين نعى عملية السلام التي يعتبرها الكثيرون أنّها ميتة أصلاً قبل أن تولد.

رابعاً: إنّ أمام الأنظمة أحد خيارين: إمّا أن تغطّي المقاومة وتساند حزب الله ولو من باب أن تمتلك على الأقل ورقة سياسية واحدة في يدها تستطيع أن تفاوض بها، وهو خيار قد لا يعجب البعض وأعرف أنه قد يثير امتعاضه ولكن هذه هي السياسة، وأمّا الخيار الآخر إذا حصل -لا سمح الله- فهو يعني الدخول في النفق الإسرائيلي وتحت شروط وإملاءات إسرائيليّة سوف تكون كارثيّة ليس على الأمة وحدها وإنّما على الحكومات والأنظمة أيضاً، وقد رأينا كيف تعاملت إسرائيل مع حكومة الرئيس الراحل ياسر عرفات

وكيف تعاملت مع الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، فهذه هي إسرائيل التي يعرفها الجميع وعلينا أن نحدّد خياراتنا.

وتبقى الكلمة الفصل للسواعد المؤمنة بدينها وقيمها وعزتها وكرامة أمّتها فهم من يحمل الأمل لهذه الأمة بغد مشرق ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾^(١).

”

ليس هناك ما هو أسوأ من تقييد
حركة الإنسان وسلب حريته ووضع
العوائق في طريقه، ومهما كان مصدر
هذه القيود والعوائق سواء كانت
خارجية أو داخلية فإنها تشوه الصورة
الإنسانية التي أرادها ربنا عزوجل
للإنسان الذي كرمه الله سبحانه
وتعالى بقوله:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾

“

الحرب الصهيونية على لبنان.. دلالات وحقائق

كشفت الحرب الهمجية التي يقوم بها العدو الصهيوني الغاصب على الشعب اللبناني عن حقائق مؤلمة وأخرى مفرحة، حيث سلّطت هذه الحرب الأضواء على كثير من مواضع الخلل وأيضاً القوّة في واقعنا العربي والإسلامي والتي من الممكن أن تساعد بشكل كبير في الانتقال بنا إلى مرحلة جديدة في ظل نظام دولي ظالم لا يرحم.

فبعيداً عن المهاترات والانقسامات والمزايدات ينبغي أن نواجه الموقف الحالي بشجاعة وحكمة وإيمان كبير بحقنا في هذه المعركة مع عدو اعتاد العيش والبقاء على القتل والتدمير وانتهاك كل المعايير والقيم الأخلاقيّة والأعراف الإنسانيّة، ومن جهة أخرى يتوجّب علينا أن نستخلص العبر والدروس ونحن نواجه هذه المعركة المصيريّة مع الكيان الصهيوني أثناء قراءة واعية للمشهد السياسي

الذي يسجل دلالات جديدة في كلّ يوم يمر على هذه المعركة ويكشف عن حقائق لا بدّ من التوقف عندها، فبعد التصريحات المتناقضة التي صدرت من قبل الحكومات العربية والمواقف المتضاربة بشأن المشهد السياسي وبعد نهى الأمين العام للجامعة العربية لعملية السلام التي لم تقدّم شيئاً من الأساس فقد آن الأوان لكي يتمّ الانتقال إلى مرحلة جديدة من أجل بناء نظام عربي قادر على مواجهة التحديات الخطيرة التي تمرّ بها الأمة.

لقد أثبتت الحوادث والوقائع السياسية عن ضعف كبير على مستوى النظام السياسي والإعلامي، وبدا وكأنّنا أمة بلا حول ولا قوة، فلا سياسة موحدة تمثل موقفاً متراصاً من قبل الأنظمة في مواجهة العدوان الصهيوني الذي لم يتوقف في يوم من الأيام، ولا يوجد خطاب سياسي مقنع لأبناء الأمة فضلاً عن المجتمع الدولي الذي نلجأ إليه، ولا حتّى خطة موحدة نلتف حولها من أجل صدّ الهجمة الصهيونيّة فضلاً عن الحصول على مكاسب تؤمّن الحد الأدنى من الحقوق العربية. إنّ النظام العربي اليوم يتحمّل مسؤولية كبيرة في الوصول إلى هذا الواقع المؤلم الذي يدمي القلب أكثر مما تعكسه الحال المأساوية التي خلفتها آلة الدمار الصهيونيّة، وهذا يستدعي إعادة النظر

في حسابات الأنظمة من أجل إشراك أبناء الأمة في صياغة القرار على جميع المستويات لكي نخرج من هذا الواقع المهين الذي وصلنا إليه. إننا أمام تحد كبير يستدعي أن نستنفر فيه كل الطاقات ونستنهض الهمم أثناء مشاركة فعّالة لكل أبناء الأمة على كل الأصعدة، وهذا بحاجة إلى تقديم تنازلات من قبل الحكومات العربية لكي تثق بقدرات شعوبها بشكل حقيقي وجاد بعيداً عن الشعارات الرنانة والمزايدات التي لم يعد لها مكان في ظل هذه الحقائق الجديدة من الاستباحة الصهيونية الهمجية المستمرة التي تكشف عن خلل كبير في النظام العربي. إننا بحاجة إلى التواضع والخضوع للحق ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾^(١)، وما يجري اليوم من غياب واضح على مستوى القرار الرسمي للحكومات بشأن ما يجري على ساحة الحوادث من تدمير همجي لا يستثني شيئاً على الأرض من إنسان أو جماد واستهداف يتجاوز كل المحرمات من قتل للأطفال والنساء وحصار حتى الموت، ألا يستدعي على الأقل إعلان حال الاستنفار والتأهب في الجيوش العربية ولو من أجل اتخاذ موقف يمثل أضعف الإيمان، وإلا ما فائدة هذه الجيوش التي

تستنزف الملايين والمليارات من موازنات الدول؟ وما هو دورها في الدفاع عن شرف الأمة وكرامتها؟ ولماذا نتكلم عن أمة واحدة تستدعي أن يتداعى لها سائر الأقطار إذا ما تعرض أحدها للخطر؟ ولماذا نتكلم عن جامعة عربية وأمة من المحيط إلى الخليج؟ وماذا عن الخطاب الإعلامي الغائب أو المغيب عن ساحة المعركة؟ أين هي التلفزيونات العربية مما يجري من سفك للدماء وتحطيم لبلد تحوّل إلى خراب في ليلة وضحاها؟ وكأنّ ما يحصل لا يعني شيئاً فتكتفي التلفزيونات بنقل ما يجري في نشرات الأخبار فقط؟ أوليس من الواجب إذا كنا لا نريد أن نحرك الجيوش كقوّة ردع على الأقل أن نحرك الإعلام كقوّة ضغط؟ أو على الأقل لتتوحد التلفزيونات في تغطية ما يجري كما تقوم بتغطية المباريات والفعاليات الرياضية.

إن ما يجري اليوم من طغيان صهيوني أبعد من اعتقال جنديّين إسرائيليين من قبل حزب الله، فالقضيّة أبعد من ذلك بكثير، وأتصور أن الجميع مدرك لهذه الحقيقة، فالكيان الصهيوني الذي ذاق طعم الهزيمة بعد خروجه المذل من لبنان وبعد أن سقطت المقولة الزائفة عن جيشه الذي لا يقهر يريد أن يعيد الاعتبار لنفسه ولستوطنيه، فهل تتعلم الأنظمة العربيّة هذا الدرس ولو من عدو غاصب، فتعتبر بما يجري وتقبل التحدي فتعمل على استعادة الاعتبار لنفسها ولشعوبها؟

هل تسقط (قانا) الوهم الإسرائيلي؟

ليست المرة الأولى التي تقوم فيها آلة القتل الصهيوني بهذه المجزرة المروّعة في قانا وغيرها ولن تكون الأخيرة مع الأسف، فهذه طبيعة العقلية التي بُنيت عليها ما يسمى بإسرائيل، فهي قائمة على أساس غريب ومعقّد إذ إنّها تستند في وجودها إلى دولة أقامها جيش عسكري وليس العكس، ولذلك فهي في حالة تعبئة دائمة وحرب مستمرة ولا ترى لها حياة إلاّ من خلال الحرب والقتل وسفك الدماء، فوجودها مرتبط بهذا النمط من التفكير، وقد عبّر عنه شيمون بيريز بقوله «إنّ هذه الحرب بالنسبة لإسرائيل هي حرب حياة أو موت».

ولذلك فإنّ ما يقوم به الكيان الصهيوني اليوم وبالأمر وحته مستقبلاً لا يبدو مستغرباً من عدو

هكذا هي طبيعته انطلاقاً من المقولة التي يستندون إليها «العالم لا يشفق على المذبوحين لكنه يحترم المحاربين»، فعلى رغم بشاعة المذبحة التي قام بها الجيش الإسرائيلي والمناظر المؤلة التي تدمي القلوب لأطفال ونساء وشيوخ، ومما يؤلم أكثر أن بعضهم من المعوقين جسدياً، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت تحدّث بكل بجاجة واستخفاف بعد مجزرة قانا قائلًا: «لن يرفّ لنا جفن».

ليس غريباً على هذا النمط من التفكير أن تحصل من قبل إسرائيل مثل هذه المجازر، بل إنّه ليس من المبالغة إذا قلنا أن الغريب أن لا يحصل أكثر من هذا لو تمكّنوا من ذلك، فمن سوف يردعهم وقد كان اليهود يقتلون أنبياءهم ثمّ يجلسون يبيعون ويشترون في أسواقهم وكأنّ شيئاً لم يحصل كما جاء في السير، كلّ ذلك ليس غريباً على من قرأ أو شاهد أو تعرّف على هذه الطبيعة الاستعلائيّة التي تدّعي أنّها شعب الله المختار والتي تتوسل بالمكر والخداع والدسائس والفتن للوصول إلى ما تريد، فهم أصحاب تاريخ نقض المواثيق والعهود وهم أصحاب التحريف والتزوير، ولذلك وصفهم ربّنا عزّوجلّ بقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ

الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً
لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً وَاللَّهُ
لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ^(١)، ولكن رغم كل ذلك استطاع
الصهاينة أن يجعلوا من أنفسهم شعب الله المختار،
فهم لا يخطئون حتّى يعتذروا أو يُدانوا من قبل أيّ
كان حتّى لو كانت الجرائم التي اقترفوها ظاهرة
للعيان على مرأى ومسمع من كلّ العالم فإنّ الأمم
المتحدة التي تمثل هذا العالم لا تستطيع أن توجّه
الإدانة إلى هذه الدولة «المختارة».

لقد وضعوا لأنفسهم ألقاباً وامتيازات على الكلّ أن
يسلم بها في عالم اليوم، فلا يجوز لأحد أن يتعدّى
ولو بالتلميح على «السامية» وهي أحد الامتيازات
الخاصة بهم، ولا يُقبل من أيّ كان أن يشكّ فيما
كتبوه من تاريخ عن مآسيهم أو عن إبداعاتهم، والويل
لمن يتحدث ولو عن تحقيق فيما قيل عن أفران الغاز
في العهد النازي وما قيل عن محارق ارتكبت بحق
اليهود، وحتّى إذا ما ارتكبوا مجازر ومذابح بحق
الأبرياء والعزل من دير ياسين إلى قانا فهي دفاع
مشروع عن النفس بل حتّى لو وصل الأمر إلى تدمير
المدن والقرى واحتلال أراضي الغير فهو تحت مبرّر
حماية أمن إسرائيل.

ولكن مع كلّ تلك الحقائق التي تعرفها الولايات

المتحدة الأميركيّة والغرب فإنّ إسرائيل تبقى هي الفتى المدلل أو البنت المدلّلة إن شئت، ولذلك لا يبدو شيئاً مستهجناً عندهم أن يكتب أطفال إسرائيليّون عبارات على صواريخ مدّمة تلقي بحممها على أطفال لبنان فهذا المشهد مادام في إسرائيل فهو يعبر عن إنسانيّة لا توجد إلّا في إسرائيل «المختارة» فقط. ولأنّنا قد نعرف بعض الأسباب وقد نهمل البعض منها التي تدعو أميركا والغرب لتبني الوقوف وراء إسرائيل في كلّ قضية واتّخاذها بنتاً مدلّلة يحقّ لها أن تفعل ما تشاء، لذا فإنّنا لا نستغرب تلك المواقف المنحازة بشكل فاضح لكلّ الجرائم الإسرائيليّة.

لكنّ ما نستغربه حقّاً ولا نعرف الإجابة عليه ولا ما هو المقصود منه بعد كلّ ما يحصل من قبل إسرائيل من تدمير وقتل واستباحة لدماء إخوتنا وأبنائنا وبعد كلّ هذا الإجماع من قبل الشارع العربي على دعم خيار المقاومة لماذا تقوم بعض الأنظمة العربيّة بمعاملة إسرائيل وتدليلها وتبقي على سفاراتها مفتوحة في بلداننا؟ ولماذا لا نقوم بقطع العلاقات ووقف التطبيع؟ ولماذا لا نستخدم سلاح النفط؟ ولماذا لا نتحدّث عن وضع خطط مدروسة للتعامل الاقتصادي مع الدول الداعمة والحامية لإسرائيل؟ ولماذا لا نتخلّى عن اتفاقيّات منظمّة التجارة الحرّة التي كان التطبيع مع إسرائيل أحد شروط العضوية

فيها؟ ولماذا لا نفرض شروطاً على القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية الموجودة في بلادنا إذا لم يكن باستطاعة الحكومات رفض وجودها؟ ولماذا نبقي على مجاملتنا لإسرائيل أو مَنْ وراءها بتعيين المنتمين إليها ضمن مجالسنا ومؤسساتنا السياسيّة؟ ولماذا لا نعتبر أنّ مجرد وجود إسرائيل هو مغامرة غير محسوبة العواقب علينا أن نتحمّلها دائماً؟ فلا فرق عند الاسرائيليين بين بلد قريب كلبنان أو أيّ بلد آخر قد يكون البحرين أو السعودية أو الكويت أو المغرب أو تونس كما كانت سوريا أو مصر أو الأردن، فهل آن الأوان لكي تسقط مجزرة قانا الوهم الإسرائيلي؟

”

إن أنظمة سياسية لا تنتمي إلى رسول
الله ﷺ في ثقافتها وتكوينها وسياساتها
لا معنى لها ولا مشروعية، فالرسول
الأكرم ﷺ الذي نشر العدل والمساواة
والحب والفضائل هو الصبغة التي ينبغي
أن يتأسس عليها نظامنا الإنساني في كل
أبعاده سياسياً واقتصادياً وتربوياً بدلاً
من صبغة الأهواء والعصبية التي تسير
بالمجتمعات نحو التخلف والجمود بدلاً من
التقدم والازدهار..

“

نصر من الله و انبعاث الأمة

بعد حرب ضارية على لبنان أحرق فيها الكيان الصهيوني الأخضر واليابس واستخدمت فيها إسرائيل كل آلات الدمار وأبشع أنواع القتل والتخريب ولم توفر فيها حتى الأطفال والنساء والضعاف من المعوقين، ومع كلّ التغطية السياسية التي وفّرتها أميركا والغرب لهذه الحرب البشعة إلا أنّ إسرائيل خرجت من الحرب مهزومة على لسان قيادتها السياسية والعسكرية بل وذهبت إلى أبعد من ذلك بتشكيل لجنة تحقيق في إخفاقات الحكومة التي أصبحت مهدّدة نتيجة لإخفاقاتها، ومثلّ الصمود اللبناني عموماً والمواجهة الأسطورية للمقاومة المتمثلة في حزب الله خصوصاً علامة فارقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وأصبحت مقولة «الجيش الذي لا يُقهر» في خبر كان

بعد أن عجز عن تحقيق أهدافه باعتراف قياداته،
واليوم إذ تمر الذكرى السنوية لهذه الحرب فإنّه
ينبغي علينا مراجعة الحسابات وتسليط الضوء على
بعض الحقائق من أجل استشراف المستقبل ومنها:

أولاً: من المفارقات الغريبة أن لا نتوقف عند هذه
الذكرى بخلوها ومرها بآمالها وآلامها فنحتفي بها
كمحطة من محطات الصراع العربي الإسرائيلي فهي
تمثل في حدّها الأعلى انتصاراً، وفي أدنى مراتبها
صموداً ومقاومة إذا كان البعض يريد ذلك، والعجيب
في الأمر أن لا تتحول هذه المناسبة إلى ذكرى جامعة
مع أن الأنظمة قد جعلت من مناسبة حزيران ذكرى
للتوقف، فهل وصل بنا الحد إلى أمة تخاف من
الاحتراف «بنصرها» حتّى وإن اعترف به العدو؟ وهل
تريد الأنظمة أن تجعل «الهزيمة» قدر هذه الأمة؟

إنّنا بحاجة إلى إعادة صياغة الفكر الذي تتغذى
عليه الأمّة من خلال خطاب إعلامي ينسجم مع
تطلّعات الشعوب التي عبّرت عن مساندتها والتفافها
حول المقاومة واستعادة الحقوق والكرامة المسلوبة،
وعلى الأنظمة إذا ما أرادت أن تثبت مصداقيتها أن
تحيي هذه المناسبة ولو من خلال الإعلام الذي حوّلت
الأنظمة من سلاح فعال في ساحة المعركة إلى سلاح
غائب كما هي حال الجيوش.

ثانياً: إنّ التواضع الكبير الذي أهدته المقاومة

المتمثلة في حزب الله سواء من خلال التعاطي السياسي والجماهيري من خلال «تقاسم النصر»، أو من خلال الاعتراف بجهد الآخرين ومواقف الشعوب في تحقيق ما حصل، يمثّل درساً كبيراً في الأداء السياسي، وإضاعة معنوية تساهم في توحيد الأمة على قضية جامعة، وما حصل من التفاف كبير حول المقاومة دليل حي على إمكانية إيجاد القاسم المشترك لهذه الأمة، وعلى الأنظمة أن تعي هذا الدرس الحي في عدم الاستئثار بالسلطة وعدم مشاركة الشعوب في القرار السياسي والابتعاد عن التطلّعات الشعبية التي استطاع حزب الله أن يوحد الناس عليها من المحيط إلى الخليج في الوقت الذي عجزت الأنظمة فيه عن تحقيق ذلك.

ثالثاً: خلقت هذه الحرب التفافاً كبيراً حول المقاومة في مواجهة الكيان الصهيوني، وسقطت كلّ الاعتبارات الجغرافية والمذهبية والعرقية، وهو ما يمكن أن نعتبره نقطة تحول يمكن البناء عليها من أجل وحدة الأمة وتضافر الجهود في معركة التغيير والخروج من نفق الهزيمة المظلم الذي تحاول إسرائيل ومن ورائها القوى المستكبرة أن تفرضه على هذه الأمة.

رابعاً: لابدّ من تحية لكلّ أولئك الشهداء والمقاتلين الذين أطلقوا إشارة الانبعاث لهذه الأمة بعد أن قدّموا

أرواحهم بإيمان وإخلاص فهنئاً لهم الجنة، ولا بدّ
من تحية لقائد المقاومة سماحة السيد حسن نصر
الله وللشعب اللبناني الذي مثّل أسطورة حيّة للصمود
والتصدي، وإلى كلّ من وقف من أجل تحقيق هذا
الانتصار.

غزة معبّر التحرر

لأشكّ أنّ العدوان الصهيوني على قطاع غزة وماخلفه من واقع مأساوي، والموقف العاجز من قبل النظام العربي يسلّط الضوء من جديد على فشل وعجز الأنظمة العربية في مواجهة التحديات ومواكبة التطلّعات الشعبيّة في عالم متغير مليء بالتحوّلات والمفاجآت على كلّ صعيد إلّا فيما يرتبط بسياسات الأنظمة التي تثبت في كلّ يوم أنّه قد آن الأوان لتغيير حقيقي يعبر عن تطلّعات الناس في مجتمعاتنا ويواكب التحديات المعاصرة.

وربّما كشف واقع الحال اليوم في غزة الجريحة والصامدة عن حقائق لابدّ من التوقّف عندها ومنها: أولاً: إنّّه لا يمكن تبرئة النظام العربي مما يجري اليوم من حصار عسكري قاتل على غزة ولا يمكن

تبرير هذا التخاذل، وربّما إلى حد كبير التواطؤ مع آلة الدمار والقتل الصهيونيّة، فالظالم والمعين على الظلم والراضي به شركاء في الظلم.

ومع ما تمتلكه الأنظمة من خيارات متعددة فإنّها ليست معذورة في مواقفها التي لا يمكن تبريرها ولا تسويقها خاصّة وإنّها من بيدها القرار نتيجة للتفرّد المطلق الذي يصيغ سياساتها، فلا أحد يمكن له أن يغطّي على هذا التواطؤ الفاضح لتمرير هذه المجازر التي حركت ضمائر العدو قبل الصديق فما بالك بمن يدعون الأمّة الواحدة ويتحدّثون باسم القضية الفلسطينية ويسوّقون لاستمرار أنظمتهم باسمها منذ عشرات السنين.

ثانياً: إنّ الحصار لم يبدأ اليوم عسكرياً ولم يبدأ أيضاً قبل ذلك سياسياً حينما فُرض الحصار على غزة وإنّما بدأ قبل ذلك بزمان طويل، ولا يزال من خلال الحصار المفروض سياسياً واقتصادياً ومعيشياً على الشعوب العربيّة التي تعاني من حالة الاستبداد والتفرد التي تطبع النظام العربي، وهذا الحصار الذي أبعد المواطن العربي عن المشاركة في صناعة القرار وضيق أمامه مساحات التحرك في حريّة الرأي والتعبير عن نفسه من دون قيود أو عوائق وقوانين مقيدة للفكر والإبداع، وأغلق أمامه المنافذ و«المعابر» لكي يؤدّي دوره في القيام بواجباته ويتحمّل المسؤولية

تجاه مجتمعه وأُمَّته.

هذا المسلسل الطويل من الحصار المفروض جواً وبحراً وبراً وسياسةً وانتماءً وتنميةً على المواطن العربي هو الذي أوصل غزة الصامدة الى هذا الحصار المفروض وربما يكفي غزة فخراً أنّها سلّطت الضوء على قضية جوهريّة في عالمنا العربي.

إنّ حلّ المشكلة لا يكمن في فتح «معبر» رفع على الرغم من أهميّته في هذه الظروف الإنسانيّة الصعبة، ولكن القضية أكبر من ذلك وأعمق لأنّ الحل ربّما يكمن في فتح «معبر» التحرر والتغيير أمام المواطن العربي للعبور نحو انطلاقة حقيقيّة في عالم اليوم بعد أن أثبت هذا النظام العربي عجزه وفشله، فهل يكفي كلّ هذا الألم والمرارة والمأساة لكي تنفتح أبواب المعابر التي أغلقتها الأنظمة أمام العقل والإبداع؟ فلا هي بنت جيوشاً للدفاع عن كرامة الأمّة وحماية الأوطان، ولا هي فتحت المعابر أمام العقول والإرادات لبناء أمّة تجد لنفسها مكاناً في عالم اليوم. هل يكون «معبر» رفع هو بوابة العبور لبناء نظام عربي جديد يحمل تطلّعات أمّة تبحث عن العزة والكرامة والحق المضيع في أروقة المؤتمرات والقمم الخاوية؟ أم أننا لا نزال بحاجة إلى مزيد من هذا النزيف الذي لا يتوقّف من الدماء البريئة والمناظر المروّعة التي تبكي الصخر قبل البشر؟

ذلك ما سوف تجيب عليه الأيام القادمة من
خلال صمود أبناء غزة وأطفالها ونساءها ومقاتليها.
ترى أتكون غزة هي معبر التحرّر؟
نأمل ذلك بإذن الله العزيز الجبار.

بين تقرير غولدستون وسوء عمرو بن العاص

على الرغم من الجدل الذي حصل ولا يزال حول تقرير رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الحرب الأخيرة على قطاع غزة ريتشارد غولدستون حيث يرى البعض أنه ساوى بين الضحية والجلاد في إشارة إلى الآلة العسكرية الإسرائيلية الهائلة قبال قوة شعب يدافع عن نفسه وعن حقّه الطبيعي في حرب غير متكافئة، ويرى آخرون أن ريتشارد غولدستون هو يهودي الأصل مع أنه يعيش في جنوب أفريقيا حيث ترأس على مدى ٢٥ عاماً جمعية أصدقاء الجامعة العبرية في القدس بجنوب أفريقيا حسب تقارير الصحافة الإسرائيلية، كما أنه زار إسرائيل مرّات غير قليلة، وأنّ ابنته تعيش في إسرائيل منذ أكثر من عقد من الزمان حسب نفس المصدر، وهذا ما جعل البعض

يبيدي شكوكه في التقرير الذي أعده غولدستون، ولكن على الرغم من كونه يهودياً فإن ذلك لم يشفع له حيث انتقدت وزارة الخارجية الإسرائيلية القاضي ريتشارد غولدستون رئيس اللجنة المكلفة بالتحقيق في انتهاكاتها خلال الحرب الأخيرة التي شنتها على غزة وجاء في مقال لمايا بنغل نُشر بصحيفة معاريف أن وزارة الخارجية تشحذ السيوف استعداداً لنشر نتائج تقرير لجنة التحقيق التي عينتها الأمم المتحدة وتتوقع أن يكون لاذعاً ومناهضاً لإسرائيل، وقالت الكاتبة أن مسؤولين رفيعي المستوى بالوزارة ادّعوا أن كون القاضي يهودي الأصل يشكل «ورقة تين» للجنة التي هدفها التشهير بإسرائيل.

ولكن على الرغم من كل التحفظات والملاحظات يبدو أن التقرير شكّل موقفاً دامغاً وداحضاً لكل ادّعاءات الكيان الصهيوني، وشكّل نقلة نوعيّة كبيرة في سياق التقارير التي تدين إسرائيل بشدة ويضعف من موقفها السياسي كون التقرير يحمل مصداقيّة وقوّة معلوماتيّة، وكون معدّ التقرير هو قاضٍ يهودي مما يسبب إحراجاً لإسرائيل في تشكيكها بما جاء في التقرير الذي يتحدث عن انتهاكات وجرائم حرب طالت الأبرياء والمدنيين من النساء والأطفال وتدمير الآلاف من المنازل.

وقد يكون من غير المستغرب أن تبادر إسرائيل

لرفض مثل هذه التقارير وعدم الاعتراف بها وهي التي تعودت على هذا الأسلوب واتّهمت كلّ من يتحدث عن جرائمها بأنّه معادٍ للسامية، وليس غريباً على إسرائيل التي مارست أبشع الجرائم ولا تزال على مرأى ومسمع من العالم الذي يشاهد بأمّ العين ما ترتكبه إسرائيل وكلّ ذلك تحت مبرّر الدفاع عن النفس، ولكن المستغرب والمحير في الأمر هو طلب السلطة الفلسطينية لتأجيل عرض التقرير الشهير أمام الأمم المتحدة وهو ما أثار الدهشة والأغرب أن يشير رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أنّ هناك دول عربية أيضاً طالبت بالتأجيل.

إنّ التقرير بطبيعة الحال لن يعيد من قُتلوا إلى الحياة وربّما لن يغيّر من الواقع شيئاً، فالتقرير وعرضه في أروقة الأمم المتحدة لا يعدو كونه أحد محطّات العمل السياسي في تسجيل انتصارات بالنقاط قد تكون لا تكاد تذكر، فلن تكون الحرب الهمجية على غزة هي آخر الجرائم الصهيونية، ولن تتوقف آلة الحرب الإسرائيلية عن عدوانها على مساحات الوطن العربي أو الإسلامي في أيّ مكان كما تراه هي حقّاً مشروعاً للدفاع عن النفس حتّى لو استدعى الأمر أن تقوم بضرب إيران، وربّما لا يخرج الأمر عن تقريع لإسرائيل هذا إذا لم تتدخل أمريكا كعادتها لإيقاف الأمر.

ولكن الأمور أخذت منحى آخر فحق الفيتو جاء من موقع آخر وهو الضحية وهو ما يدعو للضحك والبكاء في آن واحد، أن يتم التصرف بهذه الطريقة من قبل أهل الدار فهذا بحاجة إلى معجم يفك هذه العبقرية الفذة التي ترى في هذا النوع من العمل السياسي مكسباً.

ولكن لا عجب في أزمنة العجب التي ابتليت بها هذه الأمة التي تحتاج إلى ثورة على مستوى الفكر والوعي قبل أن تفكر في تحرير الأرض، فالتحرر ينبغي أن يبدأ من تحرير العقول المقيدة حيث أن المعروف أصبح منكراً والمنكر أصبح معروفاً، ويكفي أن تملك السلطة وتكون بيدك القدرة فتستطيع أن تجعل الناس يسرون عكس السير وخارج المألوف وضد كل ما هو معقول ومن يرى غير ذلك فهو خارج على الجماعة ومتجاوز لأصول الطاعة، وسنبقى كذلك إلى أن نخرج من دائرة الأغلال والقيود النفسية التي كبّلتنا عبر التاريخ فانعكست في ممارسات البعض سلوكاً وأداءً وعملاً وله الحق في ذلك أوليس هو ولي الأمر والنهي وصدق ذلك الشاعر العربي حين قال:

وما زالت عورة عمرو بن العاص معاصرة..

وتقبّح وجه التاريخ

وسوف نبقى كذلك إلى أن نصحح المعادلة المغلوطة التي حولت يزيد بن معاوية إلى خليفة وربما أمير

المؤمنين -والعياذ بالله- مع أنّه بعد جريمته الكبرى
وضع بين يديه رأس سبط رسول الله ﷺ الحسين بن
علي ابن أبي طالب عليه السلام فأخذ يترنّم قائلاً في أحد
أبياته:

لعبت هاشم بالملك

فلا خبر جاء ولا وحي نزل

اللهم لا تؤاخذنا بما فعله السفهاء منا.

”

إنَّه من البديهي أن تكون الدولة
كنظام سياسي واجتماعي في خدمة
الناس وإلا فقدت أساس وجودها
وفلسفة بنائها، وهذا ما يدعو إلى
التفكير الدائم في تطوير الدول
أنظمةً وقوانيناً وتشريعات سياسية
واقتصادية بما يخدم مصالح
البلاد والعباد..

“

تمنوا زيارة الروضة الكاظمية.. فإذا هم من ساكنيها

في مشهد عاطفي مؤثّر تدافعت الجموع الغفيرة من المواليين لأهل البيت عليهم السلام كعادتها في كلّ مناسبة لزيارة مرقد الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام في أرض الرافدين.

إنّه أحد المشاهد التي تتكرّر سنوياً في كلّ مناسبة لإظهار الولاء والحب والتسليم لأئمة أهل البيت عليهم السلام، ولكن تلك الزيارة للمحبّين والمواليين أعطتها طابعاً آخر حينما حصلت الفاجعة التي حوّلت (جسر الأئمة) إلى نعش كبير اشترك فيه الرجال والنساء والأطفال، فلوّنوا المشهد الولائي بلون التضحية والعطاء النابع من العقيدة.

ترى ما هو سرّ الجاذبية التي تستقطب هؤلاء المواليين لأئمة أهل البيت عليهم السلام في حالة عفوية

و اندفاع مشبوب بالعاطفة و الولاء، حتّى أنّهم يتجشّمون العناء و السفر و يبذلون المال و التعب و قد تصل إلى بذل النفوس كما حصل فعلاً.

هل هو مجرد تقليد اعتاد عليه الناس؟

أم أنّ في ذلك مصلحة ماديّة لا يراها غيرهم؟

أم أنّها قضيّة أبعد من ذلك؟

ويتساءل البعض لماذا تبقى هذه الأضرحة محل تقديس وعناية على الرغم من مضي مئات السنوات عليها؟

وللإجابة على ذلك دعونا نناقش الموضوع بتجرّد وواقعيّة، إنّ اعتناق إنسان لمذهب أو فكرة من خلال الوراثة والتقليد قد يستمر لفترة زمنيّة طويلة ولكن القنوات تهتزّ لتغيّر الظروف والأحداث، ورأينا ذلك في كثير من النظريات أو التصورات التي سادت ثمّ اندثرت أو تعرّضت للتحريف والتزوير.

وكذلك القناة التي تأتي من خلال المصالح الماديّة فإنّها تزول بزوال المصالح أو تبدّل هذه المصالح.

بينما نلاحظ أنّ لا عامل التقليد والوراثة ولا عامل المصلحة الماديّة له أثر في العقائد الراسخة لدى المحبّين والموالين لأهل البيت عليه السلام بل قد يكون بعض العوامل له أثر عكسي و سلبي على الارتباط كعامل المصلحة مثلاً، حيث إنّ المولاة لأنّمة أهل البيت عليه السلام كانت تمثّل في بعض الأزمنة خطراً كبيراً

على المحبّين و المتّبعين إذ كانوا يتعرضون للسجن والتكيل والتشريد والقتل ناهيك عن السب والشتم، ولكن ذلك لم يمنعهم من إظهار المحبة والولاء بطرق مختلفة لأنتمتهم ﷺ حتى وإن كلفهم ذلك حياتهم. والحقيقة تكمن في أنّ الموالين المحبّين ينطلقون من قناعات راسخة مرتبطة بعقيدتهم أنّ أئمة أهل البيت ﷺ اصطفاهم الله واختارهم اختياراً بنصوص رسول الله ﷺ المتواترة و التي من أبرزها: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١)

إنّ الموالين لأئمة أهل البيت ﷺ يرون فيهم نظام الأمّة حيث من خلاله ينتظم الإيقاع الديني والسياسي والتربوي والاجتماعي وبدونه الفوضى والضياع.

حيث يقول الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام): «إنّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعزّ المؤمنين، إنّ الإمامة أسّ الإسلام النامي، وفرعه السامي»^(٢).

١ - سنن الترمذي ج ١٣ - الصفحة ٢٠١

٢ - الكافي - ج ١ - الصفحة ٢٠٠

إنَّ الارتباط بنهج الأئمة من أهل البيت عليهم السلام يعني المحافظة على سلامة المسيرة والثبات على قيم الدين بعيداً عن الأهواء الضالة والاعتقادات المنحرفة لذلك قال رسول الله ﷺ: «والذي بعثني بالحق نبياً لو أن رجلاً لقى الله بعمل سبعين نبياً ثم لم يلقه بولاية أولي الأمر من أهل البيت ما قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»^(١).

إنَّ فاجعة (جسر الأئمة) تكشف عن سرِّ العلاقة الأبدية بين المحبين والموالين وإمامهم عليه السلام الذي بقي على جسر بغداد يُنادي على نعشه هذا إمام الرافضة، فما كان من هؤلاء المحبين إلا أن لبوا إمامهم الكاظم عليه السلام لكي يؤكدوا على أن الطريق إلى الله يمر عبر هؤلاء العظام الذين اصطفاهم الله ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^(٢).

وحينما قال رجل للإمام الصادق عليه السلام: «جعلت فداك إننا نسمي بأسمائكم وأسماء آبائكم، فينفعنا ذلك؟»، فقال عليه السلام: «إي والله، وهل الدين إلا الحب»^(٣)، ثم تلا هذه الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٤).

عن بريد بن معاوية العجلي قال: كنت عند أبي

١ - أمالي المفيد: الصفحة ٦٧

٢ - المائدة: ٣٥

٣ - بحار الأنوار - ج ٢٧ - الصفحة ٩٥

٤ - آل عمران: ٣١

جعفر الباقر عليه السلام إذ دخل عليه قادم من خراسان ماشياً فأخرج رجله وقد تغلفتا وقال: «أما والله ما جاء بي من حيث جئت إلا حبكم أهل البيت»، فقال أبو جعفر عليه السلام: «والله لو أحبنا حجر حشره الله معنا، وهل الدين إلا الحب؟»^(١).

لقد طارت أرواح المحبين والموالين شوقاً للقاء مع الإمام الكاظم عليه السلام فحصل لهم ما أرادوا، حيث تمنّوا زيارة الروضة الكاظمية فإذا هم من ساكنيها. فهنيئاً لهم هذا الجوار والحب والخاتمة السعيدة في جوار أهل البيت عليهم السلام وحسن أولئك رفيقا.

”
إنَّ الارتباط بنهج الأئمة من أهل
البيت عليهم السلام يعني المحافظة على سلامة
المسيرة والثبات على قيم الدين بعيداً عن
الأهواء الضالة والاعتقادات المنحرفة..

“

بين جدار برلين وجدراننا العازلة

احتفال الألمان والعالم الغربي بالذكرى العشرين لسقوط جدار برلين يشير في النفس شجوناً كثيرة وتساؤلات عدّة، فهذا الجدار الذي أقامه النظام الشيوعي الذي نصبه الاتحاد السوفيتي في ألمانيا الشرقية ففي عام ١٩٦١م أقام جداراً بطول ١٥٥ كيلومتراً يعزل الجانب الغربي من برلين بهدف منع مواطنيها من الفرار إلى ألمانيا الغربية وعلى الرغم من فتح المعابر وانهدار الجدار العازل عام ١٩٨٩م عقب احتجاجات استمرّت عدة أسابيع، وعلى الرغم من إعلان توحيد ألمانيا بعد ذلك عام ١٩٩٠م إلا أنّ الأمور لم تكن سهلة وشابتها تحديات سيّاسية تمثّلت في رفض بريطانيا وفرنسا لتوحيد ألمانيا فقد كانت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر

تخشى أن اتحاد ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية يمكن أن يخلق ألمانيا عظمى قوية وتظافر موقفها مع الرئيس الفرنسي وقتذاك فرانسوا ميتران.

إنَّ في انهيار الجدار العازل دروساً وعبراً كثيرة لا بدَّ من التفاعل معها واستخلاص الدروس والتجارب منها خاصة وأننا بحاجة إلى ذلك حيث يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «في التجارب علم مستحدث»^(١)، فكم من الجدران التي صنعتها الأوهام والعقليّات المريضة التي أوجدت أعرافاً خاطئة وصنعت سدوداً وجدراناً عازلة في واقعنا السياسي والاجتماعي، فأصبح الناس يعيشون التصنيف والتمييز والتقسيمات الجاهليّة التي حاربها ديننا الحنيف من خلال تشريعات وقيم سامية ألغت الفوارق الطبقيّة والعشائريّة والجغرافيّة فقال الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله «الناس سواء كأسنان المشط»^(٢)، بينما نعاني اليوم من عقليّات تستكثر على الناس اعتقاداتها ودينها وتشكّك في انتمائها ووجودها، وهو ما أدّى إلى وجود فجوات ومساحات بين أبناء المجتمع الواحد الذي قُسم طائفياً وسياسياً واجتماعياً نتيجة للعقليّات التي تعيش في ظلمات الجهل والأوهام المريضة.

إنَّ بناء المجتمع والارتقاء بالناس بحاجة

إلى تضحيات وعطاءات وليس إلى «عنتريات» و«شطحات» تأخذ بالناس إلى الخصومات والنزاعات وإبعادهم عن بعضهم البعض تحت «غطاءات» سياسية أو فكريّة أو إداريّة فتجعل البعض منهم يشعرون بالغبن وحتى عندما يتدمرون من ذلك أو يعبروا عن معاناتهم وألمهم وهمومهم فإنّه يُستكثر عليهم ذلك، فهاهي المستشار الألمانية أنجيلا ميركل التي ترعرعت في الجزء الشيوعي السابق من ألمانيا لا تتردد في الحديث بشكل صريح وأمام العالم عن أن آثار تقسيم ألمانيا إلى شرقية وغربية لا تزال شاخصة وقائمة إلى اليوم، وتذهب ميركل إلى ما هو أبعد من ذلك فتقول إنّ عملية توحيد ألمانيا ما تزال غير مكتملة، وإنّ الجزء الشرقي ما زال يحاول اللحاق اقتصادياً بالجزء الغربي الغني من ألمانيا، ولم يستكثر عليها أحد أنّها جاءت من الجزء الشيوعي من ألمانيا سابقاً كما لم يستكثر عليها أحد أن تتحدّث عن تمييز بين شطري ألمانيا، وعلى الرغم من كونها على رأس الهرم السياسي في ألمانيا فإنّها لا ترى ضيراً في البوح بهذه المشكلة مع ما يمكن أن يسبّب لها ذلك من إحراج سياسي كونها مسئولة عن ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهذا هو الطريق السليم لمعالجة قضايانا والارتقاء بواقعنا إذا كنّا جادين في ذلك فلا يمكن التغيير

والإصلاح من دون الاعتراف بوجود معضلات على أرض الواقع، وهو ليس مجرد ادّعاءات أو افتراءات بقدر ما هو واقع تقرّه الحقائق والوقائع التي ينبغي أن يبوح بها الناس ويتحدّثوا بها علناً في وسائل الإعلام من دون خوف ومن دون تجميل أو تلميع ومن دون الحاجة إلى الاكتفاء بمجرد الهمس بين الناس أو الحديث عن طريق «اللمز» أو «الغمز» بينما يعيش الناس في عصر المعلوماتية والانفتاح والحديث عن النظم الديمقراطية.

إنّ أيّ شعور بالغبن أو التمييز عند أيّ شخص على أرض الوطن سواء عندنا أو حتّى في أرقى النظم الديمقراطية فإنّ من الطبيعي أن يدفعه ذلك إلى شعور «بالاضطهاد»، وهو أمر لا ينبغي أن نستكثره على الناس فنعمل على التستر عليه أو اعتباره تشويهاً لصورة بلدنا ومجتمعنا بقدر ما يدفعنا هذا الأمر لتلمّس الحقيقة والبحث عن مواضع الخلل والتقصير والتجاوزات في واقعنا السياسي والاجتماعي لكي نقوم بالمعالجة المناسبة على طريق الإصلاح والتغيير نحو بناء واقع سياسي واجتماعي سليم وقوي متين يقوم على المصارحة والمكاشفة، وليس على أساس التستر وطمس الحقائق فنبقى نعيش في عالم الوهم والتحريف وتزوير الحقائق. وهنا يكمن الفارق بيننا وبين غيرنا من المجتمعات المتقدّمة التي تتفوق علينا

بملايين السنوات الضوئية، وهو ما يفسر إخفاقاتنا المتتالية وإبداعاتهم التي صنعوا من خلالها الفارق بينهم وبيننا من خلال نمط التفكير الذي يحاولون من خلاله أن يحطّموا جدرانهم العازلة فمتى نقوم بتحطيم جدراننا العازلة وما أكثرها في بلداننا، وصدق ربنا عزّوجلّ حيث يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(١).

”

إنَّ أحدَ عواملِ التخلفِ الكبيرةِ في
مجتمعاتنا هي عدمُ القدرةِ على
تحكيمِ الأخلاقِ في سلوكنا السياسي
والاجتماعي ويتمثّل ذلك في عدم
شعورنا بالحاجةِ إلى الآخرين حين
الشعورِ بالقوّة، وهذا ما يظهر
في التعاطي مع المرأة من خلال
استضعافها واعتبارها عند البعض
وكأنّها مجردُ أداةٍ إمّا للمتعة أو
التسلية أو الخدمة ..

“

إنهم يقتلون المرأة.. أليس كذلك؟

أتابع عادة تعليقات القراء على المقال الأسبوعي لكي أتعرف على وجهات النظر المختلفة وردود الفعل إيجاباً وسلباً، وهذا ما يفيد في توجيه الكاتب ولفت نظره لأمر كثيرة قد تغيب عنه، ويعطيه الحافز لكي يتحمل مسؤوليته بصدق وأمانة من أجل خدمة قضايا المجتمع والأمة، وأودّ أن أعبر عن شكري الكبير لكل من يساهم في التعليق أو التوجيه لأيّ مقال يُكتب، وهذه مسؤولية ينبغي أن نتحملها جميعاً من أجل الارتقاء بواقعنا على كلّ صعيد، بل إنّ التفاعل مع ما يكتب والعمل على التسديد أو التذكير يدلّ على مدى الحيويّة والاستجابة التي يتمتّع بها المجتمع، وهذا ما نأمل أن نصل إليه من خلال ضخ الثقافة الواعية التي تدفع باتجاه أن يكون الفرد في مجتمعنا متلقياً

واعياً مشاركاً ومسدداً، وليس فقط مجرد مستقبل لما يُملَى عليه من أفكار ونظريات وهذا ما يوجّه إليه القرآن الكريم حيث يقول ربّنا عزّوجلّ: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُنْوَاعِيَّةٌ﴾^(١)، ولا أخفي أنّي استفدتُ كثيراً من كل تعليق ورد على أيّ مقال، بل إنّ تعليقات القراء والمتابعين سواء كانت من خلال صحيفة «الوقت» أو عبر التلفزيون أو مباشرة تمثّل لي حافزاً كبيراً في الاستمرار والاهتمام بالقضايا المختلفة التي نعاني منها أو نطمح للوصول إليها.

أحد التعليقات التي قرأتها ورأيت أن أضعها بين أيديكم لكي نكون في صورة المعاناة التي تعيشها المرأة في بلادنا اجتماعياً وهو ما يمثّل أحد العوائق الكبيرة في طريق الارتقاء والنهوض بواقعنا جرّاء السلوكيات الخاطئة التي ينبغي علينا أن نعمل جاهدين على معالجتها والتخلّص منها ولنقرأ التعليق كما هو بدون أيّ تغيير كما ورد في موقع جريدة «الوقت» على المقال الأسبوعي الأخير:

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته شيخخي الجليل أعجبني مقالك ولكن لي تفرّعة جديدة مشابهة في نظري للموضوع أتمنّى أن تنال على موافقتك الكريمة، شيخخي الكريم وإذا الموءودة سُئلت، ألا ترى اليوم وأد البنات بطريقة جديدة وأقصد

باختصار خطبة البنات البريئات لفترة وجيزة وتركهن دون سبب ما تعانينه من هضم وخوف وضياح للمستقبل بسبب نزوة شيخ أو رجل أو شاب وتقع تحت مسمى مطلقة من يحامي عنها ويربها ويعيد إليها ثقتها بنفسها؟ من شيخي الكريم الذي سيدافع عنها ويقف بجانبها في المستقبل؟ قد يكون عقدها يوم أو شهر أو سنة وبعدها يضيع عمرها تحت هذه النزوة البسيطة قد تحافظ على نفسها وقد تبحث عن بديل لم تشبع منه أليس هذا الموضوع جدير بالطرح شاكرة لك قلبك الكبير. أم حسين».

والتعليق الذي كتبه الأخت الكريمة يعبر عن نفسه وهو يعبر عن معاناة من يقع تحت هذه التصرفات التي تنم عن جهل كبير وعن «وَأَد» للمرأة بصور أخرى يقوم به البعض بدون أي شعور بالذنب أو التقصير وهو ما يمثل استخفافاً بالقيم والأخلاق. ولأننا في شهر رمضان المبارك وهو شهر الرحمة والبركة والمغفرة كما يقول رسول الله ﷺ فإننا بحاجة إلى وقفة للتأمل في سلوكنا وعلاقاتنا ونظرتنا للآخر، ولذلك ذكر القرآن بهذه الحقيقة حيث يقول رَبَّنَا عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١)، وتشير الآية

بوضوح شديد إلى ضرورة الاعتراف بحق الآخر من دون أيّ استعلاء أو استغلال أو تفضيل إلّا من خلال منظومة الأخلاق المحصّنة بالتقوى والخوف من الله عزّوجلّ والخشية من تجاوز حدوده وأشدّها ظلم الآخرين والتطاول عليهم.

إنّ أحد عوامل التخلف الكبيرة في مجتمعاتنا هي عدم القدرة على تحكيم الأخلاق في سلوكنا السياسي والاجتماعي ويتمثّل ذلك في عدم شعورنا بالحاجة إلى الآخرين حين الشعور بالقوة، وهذا ما يظهر في التعاطي مع المرأة من خلال استضعافها واعتبارها عند البعض وكأنّها مجرد أداة إمّا للمتعة أو التسلية أو الخدمة وهو ما يمثّل مأساة كبيرة في فهم النصف الآخر الذي يشكل مجتمعاتنا ويزيد عن النصف في بعض الأحيان عددياً، وكم يتناسى الكثيرون الدور الذي تلعبه المرأة في حياتنا فهي الأم والزوجة والحبّية والمربية والمضحيّة والشريكة التي تتقاسم حلو الحياة ومرّها مع الزوج ومع ذلك تبقى الجندي المجهول عادة، وكما يقولون «وراء كلّ رجل عظيم امرأة».

إنّ القضية تكمن في نقص الثقافة الواعية التي تنعكس سلوكاً أخلاقياً ربيعاً تجاه المرأة وليس فقط مجرد شعارات ونظريّات وهو ما تعانيه مجتمعاتنا حتّى من تدّعي بالمطالبة بحقوق المرأة.

ولأنّ الموضوع عن المرأة لا يمكن اختزاله من خلال مقال إلّا أنّني أودّ أن تكون الإثارة في تعليق الأخت الكريمة (أم حسين) إشارة كافية إلى إعادة النظر في سلوكنا ونظرتنا في التعامل مع المرأة وقد جاء في الحديث الشريف عن النبي الأكرم ﷺ: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي، ما أكرم النساء إلّا كريم، ولا أهانهن إلّا لئيم»^(١).

